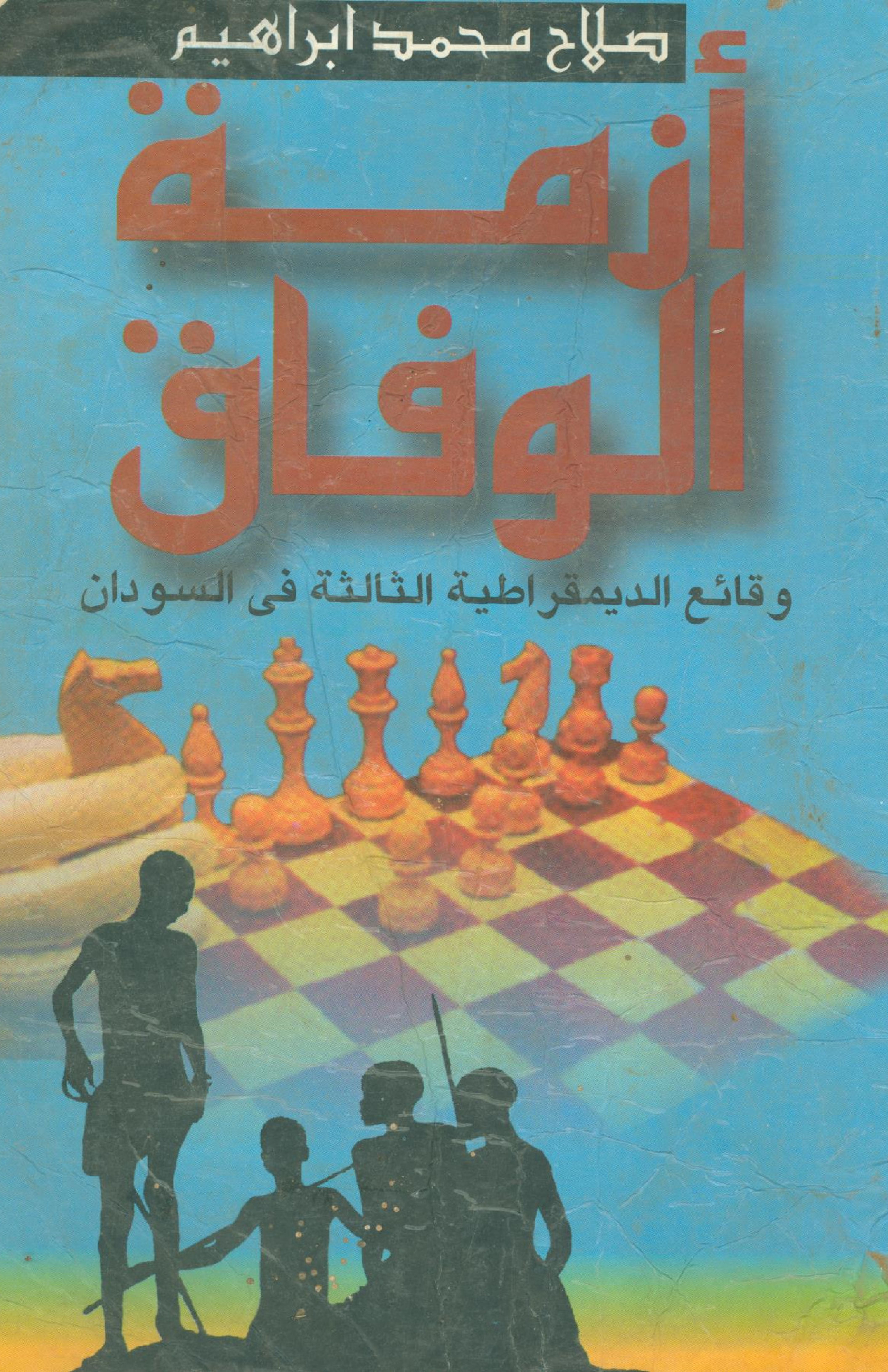

صلاح محمد ابراهيم
أزمة الوفاق
وقائع الديمقراطية الثالثة فى السودان

الطبعة الأولى

١٤١٤ - ١٩٩٤

إخـراج إلكتروني : ابوبكر خيري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تعود مشكلة جنوب السودان إلى فترة الحكم الاستعمارى والتدخل الدولى فى السودان منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتحرك البعثات التبشيرية فى تلك المنطقة باعتبارها الخط الذى يمكن عنده مواجهة انتشار الاسلام ويُلقى بعض الإداريين مسئولية التمرد الذى حدث فى عام ١٩٥٥ على الإرساليات التبشيرية، إلا أن أسباب التمرد لا تعود كلها، دون شك إلى النشاط الاستعمارى والأجنبى، ولكنها كانت أيضاً نتاجاً لبعض الأخطاء والسياسات التى أُتخذت فى العهد الوطنى فى فترته الأولى حيث لم يؤخذ فى الحسبان أحداث التوازن السياسى والاقتصادى المطلوب للتعامل مع الأوضاع هناك، كما أن استمرار المشكلة، كل هذه السنوات، سببه اضطراب الساحة السياسية غير المستقرة على الدوام داخل السودان، وعدم توفر درجة من الاتفاق الذى تقبله كل أطراف الأزمة .

شهد شهر فبراير ١٩٨٩ أكبر أزمات الديمقراطية كان شهراً عاصفاً كثرت فيه الضغوط السياسية والعسكرية على حكومة الوفاق الوطنى برئاسة الصادق المهدى وانتشرت فيه المظاهرات ووصلت فيه الأحداث إلى ذروة عصفت بالائتلاف الحاكم .

فى ذلك الشهر سقطت مدينة الناصر قرب الحدود الأثيوبية فى يد

قوات الجيش الشعبى ، واستقال وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل ، ورفعت هيئة القيادة بالقوات المسلحة السودانية مذكرة ارتقت إلى مستوى الانذار للحكومة ، وفى ذلك الوقت أيضاً هدد الجيش الشعبى باجتياح بقية المدن بالجنوب ... تكالبت كل هذه العواصف على الحكومة فى ذلك الشهر وازدادت تأججاً بفعل الأصابع الخفية والتدخلات الأجنبية التى اشعلت الموقف ورفعت درجة الغليان فى الشارع السودانى .

هذا الكتاب يتابع التطورات التى صاحبت أزمة نوفمبر ١٩٨٨ - فبراير ١٩٨٩ التى شغلت الحياة السياسية وهى تبين الاضطراب والتناقض الذى كانت القوى السياسية تتعامل به مع الأحداث حيث نجد أن النظرات السياسية الضيقة والتنافس الحزبى كانا عنصراً من عناصر تعقيد المواقف واستمرار الحرب حتى أصبحت القضية بمثابة قنبلة موقوتة تهدد كل الحكومات ، كما أصبحت المشكلة أحد الأسباب الرئيسية للانهيار الاقتصادى والضغوط الأجنبية على السودان .

جذور الأزمة السياسية

إخـراج إلكتروني : ابوبكر خيري

الأزمات السياسية ليست أمراً جديداً فى السودان ولعل ما يؤكد ذلك أن استيلاء العسكريين على السلطة، فى كل العهود، جاء فى أعقاب أزمة سياسية عنيفة تهدد تماسك الجبهة الداخلية ووحدة الدولة .. وقد وجدت كل الحكومات العسكرية التى وصلت إلى الحكم ترحيباً وحماساً من الشعب السودانى واعتبرها خلاصاً من الفوضى والانهيار ومخرجاً من الأزمة المستحكمة.

قبل أن يتسلم الفريق ابراهيم عبود الحكم فى عام ١٩٥٨، كانت الممارسات السياسية للأحزاب تعبر عن القصور والعبث وغياب البرامج مما أسفر عن أزمة ١٩٥٥ التى أدت إلى سحب الثقة من الحكومة بعد تعرضها للمؤامرات. وتم تحول النواب بالمال والمساومات (الأزهرى وعصره : بشير محمد سعيد) وبالرغم من أن الزعيم اسماعيل الأزهرى تمكن من تشكيل الحكومة بعد فترة وجيزة، إلا أن لقاء السيدين عصف بالحكومة. وتم طرح موضوع الحكومة القومية وأثار ذلك الأمر جدلاً واسعاً بين الأحزاب بين معارضين له ومؤيدين، وانتهى الأمر بتكوين حكومة جديدة برئاسة الأزهرى فى فبراير ١٩٥٦.

وشهدت هذه الفترة تزايد الصراع بين طائفة الختمية والحزب الوطنى الاتحادى، وانتشرت المهاترات والتراشقات بين رموز الفئتين فى الليالى

السياسية ، وتم تبادل الاتهامات علناً . ووصل الأمر إلى درجة المهاترات والاستفزازات السياسية وانتهى كل ذلك إلى الانقسام والانشقاق الذى جاء بحزب الشعب الديمقراطى فى يونيو ١٩٥٦ وسحب الثقة من حكومة الأزهرى وتشكيل حكومة عبد الله خليل بائتلاف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى .

ولم ينجح الائتلاف الجديد فى تحسين سمعة الحكم واستمرت الأزمة السياسية الخانقة ، وكانت هناك اتهامات عديدة تحيط بالحكم ، وكانت هناك شبهات وخلافات سياسية كبيرة وكانت هناك تراشقات عاصفة بين الأحزاب السياسية ومكايدات ومؤامرات للوصول إلى كراسى الحكم ، وكان هناك عجز سياسي وقصور مؤسسى فى الأحزاب .

كانت الديمقراطية تواجه مشكلة ومحنة ، إذ وصلت الخلافات بين حزب الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى إلى درجة أقسى وأمر من تلك التى بين الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان فى المعارضة وبين حزب الأمة .

تفجرت أزمة الحكم فى ذلك الوقت بسبب جملة عوامل تعود إلى النزاع الذى نشب حول موضوعات لجنة الانتخابات ومياه النيل وحلايب مع مصر والمعونة الأمريكية التى أدت إلى تذمر وسط العمال والصدام مع الاتحاديين. وكان موضوع المعونة الأمريكية قد زاد من حدة الاشتعال

فى الساحة السياسية منذ أن زار ريتشارد نيكسون السودان فى عام ١٩٥٧ ، وكانت حكومة عبد الله خليل تتحمس لقبول المعونة الأمريكية بسبب الظروف الإقتصادية وحاجة البلاد للتنمية ، إلا أن أحد احزاب الائتلاف - حزب الشعب الديمقراطى - كان متردداً فى قبولها بينما عارضها الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان يقف فى المعارضة .

أدت مجموعة من العوامل إلى انهيار الحكومة واستيلاء العسكريين على السلطة ، وكلها كانت تعود إلى البيئة السياسية غير النقية والصراعات الحزبية والاساليب غير الديمقراطية التى اتبعت للخروج من الأزمة ، فالأحزاب خارج الحكومة كانت تتآمر للاستئثار بكراسى الحكم بينما رئيس الوزراء كان يخطط لافتراس الأحزاب جميعاً ، وهكذا جاءت حكومة الفريق ابراهيم عبود بعد أن واجه الحكم طريقاً مسدوداً .

عندما جاءت ثورة أكتوبر الشعبية فى عام ١٩٦٤ ، كانت ساحة العمل السياسى مليئة بالتساؤلات حول قدرة الأحزاب الطائفية على إدارة شئون الحكم ، خاصة بعد أن حظيت حكومة جبهة الهيئات ، برئاسة سر الختم الخليفة ، بأكبر قدر من الاجماع الوطنى شهده السودان الحديث وحتى فى ذلك الوقت كان حزب الشعب الديمقراطى يتهم الحزب الوطنى الاتحادى بالتحالف مع الرجعية .

جاءت الأحزاب السودانية بعد ثورة أكتوبر فى حالة تثير الأسى

والشفقة ، فقد فاجأتها ثورة الشعب قبل ان تكون مستعدة لتولى مسئولية الحكم .

كان هناك خلل فى التنظيم ولم تكن لديها أيضاً برامج واضحة أو مقنعة وكان الخلاف والتناحر الطائفى والعقائدى يزيد من عوامل التوتر والفرقة .

ولجأت الأحزاب إلى ممارسة أساليب غير ديمقراطية بسبب التنافس والمكايدات السياسية وتم طرد نواب الحزب الشيوعى السودانى من الجمعية التأسيسية ، ورفضت القوى السياسية احترام رأى القضاء الذى حكم بعودة النواب .

كانت الأحزاب بأفعالها تلك تفتح الباب أمام مخاطر تهدد الديمقراطية ، وبلغ الجشع والتهافت على السلطة درجة تنذر بالكارثة . ولم يكن الأمر يقتصر على الاتحاديين وحدهم ، فقد كان حزب الأمة غارقاً أيضاً فى مستنقع الخلافات ، إذ بلغت الخصومة بين الامام الهادى المهدى والسيد الصادق المهدى مداها وأدت إلى ضعف الحكومة الائتلافية .. وبدأت تظهر بوادر تململ داخل القوات المسلحة .. وتذكر بعض المصادر أن الحزب الشيوعى قد بدأ يغازل بعض العسكريين لخطف زمام المبادرة وإخراج البلاد من مأزقها السياسى .

أدى التنافس السياسى على انتخابات رئاسة الجمهورية المرتقبة إلى بذل الجهود لاعادة توحيد الأحزاب. وبالفعل تم توحيد الحزبين الوطنى

الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى فى حزب جديد باسم الاتحادى الديمقراطى كما تم توحيد الصف داخل حزب الأمة ، وتم الاجماع على ترشيح الامام الهادى لرئاسة الجمهورية .

لم يكن محمد احمد محجوب رئيس الوزراء راضياً عن الاسلوب الذى كانت تدار به الأمور داخل حزب الأمة خاصة بعد انتهاء الخصومة بين الامام الهادى والصادق المهدى وكان غاضباً وفاقداً للحماس السياسى ، وبالرغم من أن أحد الضباط نقل له تقريراً مبكراً عن تحركات واجتماعات لبعض الضباط فى الجيش ، إلا أنه ربما لم يبذل جهداً كافياً للتحقق من الأمر ... وللمرة الثانية تمكنت القوات المسلحة من القفز إلى السلطة فى صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

لم يرد ذكر لمشكلة الجنوب فى البيان الأول لثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، الأمر الذى يدل على أنها لم تكن هماً سياسياً وبالفعل كان تعامل حكومة الفريق عبود مع المشكلة باعتبارها هماً أمنياً واتخذت جملة سياسات أدت إلى تفاقم الوضع وانتشار التمرد فى الجنوب ، وكان واضحاً ، بحلول عام ١٩٦٤ أن الأوضاع السياسية والعسكرية قد ازدادت تدهوراً فى الجنوب وان سياسة الحكومة واتباع سياسة القبضة الحديدية قد زادت الحرب اشتعالاً .

ويلاحظ أن معظم الأزمات السياسية التى أودت بالحكومات قبل انقلاب

الفريق عبود لم يلعب فيها الموقف فى الجنوب دوراً حاسماً ، وكانت الأزمات تعود فى مجملها إلى أسباب تتعلق بضعف بنية الأحزاب وتنافسها على السلطة وخلافاتها وتجاوزاتها فى حسم الخلافات بداخلها أو بين عناصرها إلا أن المشكلة بلا شك قد اكتسبت أهمية وثقلاً قبل ثورة أكتوبر بقليل ، وكانت من بين العوامل المؤثرة والقوية فى اسقاط حكومة الفريق ابراهيم عبود ، بل انها كانت قاسماً مشتركاً فى الأسباب التى أدت إلى انهيار كل الحكومات بين ٦٤ - ١٩٨٩ ، وأصبحت مصدراً رئيسياً للأزمات السياسية فى السنوات المقبلة .

خلفيات مشكلة الجنوب

تعتبر مشكلة جنوب السودان من أخطر وأكثر المشاكل الاقليمية تعقيداً فى القارة الافريقية والعالم العربى فقد لازمت هذه المشكلة السودان منذ استقلاله فى يناير ١٩٥٦ وتسببت فى العديد من الأزمات السياسية والانهيار الاقتصادى الذى يعانى منه السودان اليوم فالحرب الأهلية الباهظة التكاليف والتى ظلت تشتعل منذ عام ١٩٥٥ ، كانت تكلف البلاد ما يقرب من الأحد عشر مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٨٩[١]، هذا عدا الأرواح والممتلكات التى تضيع وتحترق أو يجرى تخريبها من قبل قوات التمرد الذى تجدد بصورة عنيفة لم يسبق لها مثيل خلال تلك الأعوام القاسية .. وينظر إلى هذه المشكلة الآن بأنها من أهم مشكلات السودان السياسية .. إذ أدت إلى عدم استقرار أنظمة الحكم وتزايد التوتر الاجتماعى وتفتت القوى السياسية وانقسامها ، الأمر الذى انعكس سلباً على سياسة الدولة داخلياً وخارجياً .

وتعود أسباب النزاع فى جنوب السودان إلى عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية ، كما أن هناك أسباباً تعزى إلى طبيعة التكوين البشرى المتنوع للسكان الذين ينتمون إلى أعراق وثقافات متعددة ، وهناك أيضاً من الأسباب ما يمكن إرجاعه إلى السياسة الاستعمارية الانفصالية التى

(١) تقرير لجنة اثار الحرب - مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام - قاعة الصداقة ١٩٨٩ .

مارستها بريطانيا قبل الاستقلال بين شقى القطر، هذا بجانب سلسلة من الأخطاء وقعت فيها الحكومات الوطنية المتعاقبة خلال الفترة بين عام ١٩٥٥ ، ١٩٨٥ .. والحقيقة أن جذور المشكلة تعود إلى أبعد من هذه الأعوام كثيراً .

فى عام ١٨٢١ استولت جيوش محمد على باشا على السودان بعد أن قضت على مملكة الفونج التى بدأت تضمحل منذ نهاية القرن الثامن عشر. وكانت أهداف محمد على تتركز فى الحصول على الذهب والعاج والرقيق[٢] وبالرغم من أن هذا الغزو لعب دوراً هاماً فى نشأة الدولة السودانية بحدودها التى نعرفها اليوم إلا أن أصول ونشأة شمال السودان الحديث تعود فى الواقع إلى القرن السادس عشر الميلادى وذلك عندما أصبح السودان جزءاً من شمال أفريقيا والشرق العربى والحجاز، يدفعه إلى ذلك إحساس وشعور عميق بالانتماء إلى ثقافة ولغة ومصير مشترك مع المشرق والمغرب العربى .. وقد عمل ملوك الفونج على نشر الاسلام واللغة العربية حتى وصلت حدود الاسلام إلى ما يقرب من خط ١٣ شمالاً[٣] وكان تعريب السودان وتزايد نفوذ العرب قد تم تعزيزه عن طريق التغلغل السلمى للعرب قرب نهاية القرن الثالث عشر وذلك عندما اندفعت المجموعات العربية التى دخلت عن طريق الحجاز ومصر نحو الجنوب .

---

(2) Mohamed Omer Bashir : Revelution and Nationalism in the Sudan . London . 1974 . P. 9.
(3) Ibid P. 5.

وقد أدى استسلام مملكة النوبة المسيحية للعرب عند نهاية القرن الرابع عشر الميلادى إلى سقوط مملكة علوة . وبسقوط علوة كان المجتمع العربى الذى تكاثر عن طريق التزاوج والتمازج مع سكان البلاد قد أصبح قوة لا يستهان بها واستولى على آخر الممالك المسيحية فى سوبا .

كان شمال السودان عند وصول جيوش محمد على يتمتع بقدر كبير من التجانس بسبب انتشار الاسلام واللغة العربية والطرق الصوفية ووفود العلماء وكان لهذه الطرق الصوفية مكانتها العظيمة فى نفوس أهل البلاد . ومن اشهر هذه الطرق الشاذلية والقادرية والسمانية .

لقد كان تجار الرقيق من أكثر الناس ترحيباً بوجود قوات محمد على باشا فى السودان وكان هؤلاء التجار وكلاء لتجار أوروبيين . . . وقد شارك فى هذه التجارة أجيال من الشماليين والجنوبيين والأوروبيين ويذكر ريتشارد جراى أن الجنوبيين أمثال الزعيم موبوى Moboi قد شاركوا فى تلك التجارة[٤] إلا أن الاستعمار البريطانى قد تنصل من هذه الممارسة وحمل وزرها فيما بعد لسكان السودان الشمالى وحدهم .

استمرت هذه التجارة البشعة حتى حوالى عام ١٨٥٧ عندما زار الخديوى سعيد السودان وبالرغم من أنه أمر بايقافها إلا أنها لم تتوقف

(4) Richard Gray : A History of the Southern Sudan . London 1961 P. 67.

تماماً . ويشير إلى ذلك صمويل بيكر الذى زار السودان خلال الفترة بين ١٨٧٠ - ١٨٧٣ وبعد تلك الزيارة بعام أصدر الخديو أمراً بتعيين تشارلس غوردون حاكماً للاستوائية ثم بعدها حاكماً عاماً للسودان .

ويمكن القول أنه حتى ذلك الوقت لم يكن يجمع بين الشمال والجنوب أى نظام إدارى أو سياسى موحد . وخلال هذه الفترة كان الجنوب مستباحاً بواسطة تجار الرقيق وبعثات التبشير الأوروبية التى تشير بعض المصادر إلى أنها قد بدأت بالجنوب منذ الثلاثينات من القرن الماضى[٥] وان سبب توجهها إلى الجنوب بعده عن وسط وشمال السودان حيث كان الاسلام والثقافة العربية هى المتمكنة .

وعندما اندلعت الثورة المهدية فى عام ١٨٨١ ضد الحكم التركى المصرى كانت الدول الاستعمارية مشغولة بتسوية نزاعاتها فى القارة الافريقية جنوبىّ خط عرض عشرة وحاولت فرنسا وألمانيا أن تستوليا على بعض مناطق النفوذ البريطانية فى شرق أفريقيا وحوض النيل الجنوبى والاستوائية وبحر الغزال . وقد هدأت الأحوال نسبياً بعد الاتفاقية التى وقعت بين ألمانيا وبريطانيا فى عام ١٨٩٠ والتى تم بموجبها تحديد مناطق النفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا تبعتها اتفاقيات مماثلة مع فرنسا وإيطاليا . وخلال هذه الأعوام كان السودان قد أصبح تحت سيطرة الثورة

---

(٥) دكتور عبد العال عبد الله « تاريخ السودان من منظور الرق والعقيدة » أوجه الخلاف ومؤشرات الحلول : ورقة بدون تاريخ وزعت فى مؤتمر الحوار الوطنى - قاعة الصداقة - الخرطوم ٩ سبتمبر - ٢١ أكتوبر ص ٦

المهدية خاصة بعد سقوط الخرطوم وبالرغم من أن بريطانيا قد آثرت عدم التدخل لصالح الحكم التركى المصرى إلا أنها عدلت تلك السياسة خوفاً من أى تدخل أوروبى. وهكذا تم تنظيم حملة انجليزية مصرية لإعادة فتح السودان وهزيمـة الجيوش المهدية فى عـام ١٨٩٨. وهكذا بدأ الحكم الثنـائى المصرى الانجليزى للسودان.

فى يناير ١٨٩٩ تم توقيع اتفاقية الحكم الثنائى بين بريطانيا ومصر. وبموجب هذه الاتفاقية حصل البريطانيون على حرية الحركة فى السودان وأصبحوا الحكام الفعليين للبلاد يساعدهم مجموعة من الموظفين المصريين. وفى هذه الأثناء أطلقت بريطانيا يد الجمعيات التبشيرية فى الجنوب وبالرغم من أن بريطانيا لم تنجح فى السيطرة على الجنوب سيطرة كاملة إلا فى عام ١٩٣٢ بسبب مقاومة بعض القبائل الجنوبية مثل الدينكا والنوير والشلك إلا أن سياستها كانت منذ البداية تهدف إلى عزل الجنوب عن الشمال. ويتضح ذلك من الاجراءات والقوانين واللوائح التى أصدرتها منذ عام ١٩٢٢، مثل قانون الجوازات والهجرة وقانون المناطق المقفولة وقانون الرخص والتجارة. وكان الهدف من هذه القوانين الحد من تزايد الاتصال والتداخل الثقافى واللغوى بين الشمال والجنوب والاتجاه به - أى الجنوب - إلى طريق نمو منفصل عن المناطق التى تقع شماله ولتعزيز هذه السياسة، منعت السلطات البريطانية الجنوبيين من اتخاذ الأزياء والاسماء الاسلامية العربيـة وحملتهم إدارياً على اتخاذ الأسماء والملابس الأوروبية

وجعلت الانجليزية لغة إدارة وتعليم[٦] وبالرغم من كل هذه الاجراءات لم تنجح الإدارة البريطانية فى الفصل الكامل بين سكان الشمال والجنوب. وبالرغم من استمرار التجار العرب الشماليين « الجلابه » فى العمل ببعض مناطق الجنوب حيث كانت تعتمد عليهم حركة التجارة ، إلا أن تلك السياسة قد حققت الغرض الذى شرعت من أجله إذ هيأت المناخ أمام الجمعيات الكنسية والادارة البريطانية لتعميق بذور الكراهية وعدم الثقة وحرضت الجنوبيين على اتباع اسلوب عدائى ضد الشماليين الذين صورتهم بأنهم ينحدرون من تجار الرقيق وأنهم يريدون استعباد الجنوبيين والسيطرة عليهم. وفى هذا المناخ استطاع المبشرون الأجانب، عن طريق التعليم والخدمات التى كانوا يقدمونها ، تحت الحماية البريطانية ، أن يخلقوا رأياً عاماً جنوبياً تقوده شريحة من المتعلمين الجنوبيين المناوءين والمتشككين فى صدق ونوايا الشماليين .

لقد قامت الادارة البريطانية بتصفية كل خلاوى القرآن والمدارس العربية ومنعت تعيين مدرسين من الشمال وأنشأت قوات شرطة خاصة بالجنوب كما تم انشاء فرقة عسكرية بالاستوائية وتم تجنيد أفرادها من أبناء الجنوب ، كل ذلك ساعد على خلق انطباع قوى لدى الجنوبيين بأنه

---

(٦) فيصل عبد الرحمن على طه : « المراحل التاريخية لقضية جنوب السودان » : محاضرة بالنادى السودانى بأبو ظبى .

سيكون لهم، يوماً، دولتهم الخاصة بهم. وبالرغم من وجود العديد من الوثائق البريطانية التى كانت تفصح عن نوايا بريطانيا التى كانت ترمى إلى فصل الجنوب أو إلحاقه بشرق أفريقيا (ماكمايكل) إلا أن هذه السياسة تعدلت فى عام ١٩٤٦ عندما أصدر السير چيمس روبرتسون السكرتير الادارى البريطانى منشورراً دعا فيه الحكومة البريطانية لاعادة النظر فى سياسة فصل الجنوب ودعا إلى اتباع سياسة جديدة تربط الجنوب بالشمال بسبب بعض الصعوبات فى ضم الجنوب إلى يوغندا وذلك لوجود بعض المشاكل القبلية[٧] وظهر اعتقاد بأن بريطانيا أرادت اتباع اسلوب « فرق تسد » من جديد فى هذه المنطقة. وهكذا أخذت بريطانيا بصورة مفاجئة تبنى سياسة جديدة فى الجنوب وهى سياسة لم يتم التمهيد لها بأى صورة من الصور، خاصة بعد أن ظلت السياسة البريطانية والمؤسسات التبشيرية تكرس كل أنواع الفرقة والانقسام والعداء العنصرى والكراهية .. وبعد أن تم فصل الجنوب إدارياً عن كل ما يربطه بالشمال.

وبالطبع لم يجد هذا الاتجاه البريطانى الجديد ترحيباً من الجمعيات التبشيرية. وقد حاولت هذه الجمعيات عن طريق حلفائها، أن تضغط على الحكومة للعمل على فصل الجنوب عن الشمال غير أن الادارة البريطانية لم تستجب لتلك الضغوط. وبدأت منذ عام ١٩٤٦ فى السماح

---

(٧) مدثر عبد الرحيم: « مشكلة جنوب السودان-طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية فى تطورها »: دار جامعة الخرطوم للنشر

بعودة بعض المعلمين الشماليين إلى الجنوب فى إطار متغيرات اقليمية ودولية ومحلية من أبرزها اشتداد الحركة الوطنية السودانية والاتجاه إلى انشاء مجلس استشارى لشمال السودان.

عقد مؤتمر جوبا فى يونيو ١٩٤٧ برئاسة السكرتير الادارى .. للنظر فى توصيات السودان وامكانية تمثيل الجنوبيين فى الجمعية التشريعية المقترحة.

وتظهر هذه المرحلة عدداً من الحقائق أهمها :

١/ أن الاستعمـــار والجمعيات التبشيرية قد نجحا فى غرس بذور الفتنة والكراهية مستغلة فى ذلك الملابسات التاريخية المتصلة بممارسة الرق .

٢/ ان السياسة البريطانية تجاه مستقبل جنوب السودان لم تتبلور حتى ١٩٤٥ .

٣/ كانت الادارة البريطانية تعمل على أن يتطور الجنوب فى اتجاه حضارى مختلف عن الشمال حيث كانت تعتقد بأن سكان الجنوب أفارقة زنوج يختلفون عن سكان الشمال .

٤/ ان الادارة البريطانية قد قررت، بصورة مفاجئة، تعديل سياستها وضم الجنوب إلى الشمال .

وهكذا دعت الادارة البريطانية إلى عقد مؤتمر جوبا للحصول على ضمانات شمالية تتصل بمستقبل الجنوب .

البحث عن حل

إخــراج إلكتروني : ابوبكر خيري

مؤتمر جوبا :

كان مؤتمر جوبا فى عام ١٩٤٧ هو البداية للحوار بين شمال السودان وجنوبه ، فقد تم فى ذلك المؤتمر ، ولأول مرة ، جلوس جميع السودانيين لمناقشة قضية الحكم وعلاقة الجنوب بالشمال وكانت الحركة السياسية فى شمال السودان قد صعدت نشاطها ضد الاستعمار البريطانى.

حضر مؤتمر جوبا السكرتير الادارى ومديرو المديريات الجنوبية ومدير ديوان شئون الخدمة وسبعة عشر جنوبياً من زعماء القبائل ونظارها وخريجى المدارس التبشيرية المسيحية كما ضم ستة أعضاء شماليين. وبالرغم من أن المؤتمر قد أكد رغبة الجنوبيين فى الوحدة مع شمال السودان واستبعاد فكرة الانفصال إلا أن الجنوبيين أثاروا بعض المخاوف والشكوك تجاه ارتباطهم بالشمال. وقد عملت الادارة البريطانية على أن يضمن المؤتمر للجنوب نمواً وتطوراً يحفظ له مميزاته وتقاليده وفى هذا الإطار تمت، ولأول مرة، مناقشة قضايا تتصل بالحكم الذاتى والفيدرالية إلا أن الاتجاه الوحدوى الكامل كان غالباً. وتقرر أن يُمثَّل الجنوبيون فى الجمعية التشريعية بثلاثة عشر عضواً يتم انتخابهم عن طريق مجالس المديريات. وأوصى المؤتمر بتشجيع التجارة وتحسين المواصلات بين الشمال والجنوب وعمل تدابير لتوحيد التعليم .

وبالرغم من الاتفاق الذى حدث فى مؤتمر جوبا إلا أن المسئولين

البريطانيين ظلوا ، على الدوام ، يثيرون إهتمامهم بجنوب السودان على وجه الخصوص وقد أشار سير رالف ستيفنسون فى محادثات تقرير المصير إلى أن واجب بريطانيا هو حماية الجنوبيين من أن يكونوا ضحية للشماليين !! وذكر أن للجنوبيين رغبة فى الانفصال أو التمرد لأنهم لا يثقون فى الشماليين [٨]. وخلال محادثات تقرير المصير هذه كان يبدو كأنما بريطانيا قد قررت العودة إلى سياسة فصل الجنوب وحاولت أن تبرز وثائق تؤكد رغبة زعماء القبائل فى الانفصال إلا أن رحلة الصاغ صلاح سالم ، عضو مجلس ثورة ٢٣ يوليو ، فى مصر إلى جنوب السودان دحضت هذه الادعاءات . وبعد جهود مضنية تم توقيع اتفاقية فبراير التى نصت على إجراء انتخابات عامة تحت إشراف لجنة دولية فى الشمال والجنوب .

لقد شهدت السنوات التى تلت مؤتمر جوبا انهياراً لروح الوفاق التى انتهى بها المؤتمر وبدأت مظاهر عدم الثقة تطل بوجهها من جديد .. وقد عزا بعض الدارسين هذا الأمر إلى الأسباب التالية :-

١/ إهمال الأحزاب الشمالية للجنوبيين ، خلال مفاوضات القاهرة التى جرت مع الحكومة المصرية فى عام ١٩٥٢ إذ لم يكن فى عضويتها أى من أبناء الجنوب .

٢/ لم يكن فى قيادات الأحزاب الشمالية أى من أبناء الجنوب وبالتالى

---

(٨) محمد سعيد محمد الحسن : « الصاغ صلاح سالم والسودان » مطبعة جامعة الخرطوم - دار جامعة الخرطوم للنشر ص ٤٢.

جرى حرمانهم من المشاركة فى صنع القرار[٩] .

٣/ شعور الجنوبيين بأن هناك أموراً يخطط لها دون علمهم أو مشورتهم .

حفلت هذه الفترة بالاتهامات المتبادلة بين الشماليين والجنوبيين . وبدأ العداء يطل بوجهه من جديد . وقد وجدت الجمعيات التبشيرية المسيحية الفرصة لاشعال نار الفتنة والكراهية من جديد وتزايد شعور الجنوبيين بالظلم والاجحاف السياسى . وعندما تمت سودنة الوظائف بمقتضى اتفاقية ١٩٥٣ التى نصت على معايير المؤهل والأقدمية ، حصل الجنوب على ٦ وظائف فقط من مجموع ٨٠٠ وظيفة وأثار هذا الأمر سخط الجنوبيين وخيبة آمالهم واعتبروا ذلك استبدالاً للاستعمار البريطانى باستعمار شمالى. وخلال هذه الفترة كثرت الأخطاء الادارية والحكومية ، كما أن تصرفات بعض الموظفين الشماليين التى لم يحالفها التوفيق قد زادت من عناصر البغضاء والكراهية . وفى جو مشحون بالشائعات والخوف ، صدر قرار استدعاء الفرقة الاستوائية للاشتراك فى احتفالات الاستقلال وساد اعتقاد بأن الفرقة سيتم نقلها إلى الشمال نهائياً واستبدالها بوحدات شمالية .

فى هذا المناخ المشحون بالانفعالات ، وقع تمرد الفرقة الاستوائية فى توريت وهو التمرد الذى كان البداية الفعلية للحرب الأهلية التى استمرت

---

(٩) د . عبد الملك عودة : « حالة جنوب السودان » ندوة التعددية فى الدول العربية ٢٥ - ٢٧ - المركز الأردنى للدراسات والمعلومات تشرين أول ١٩٨٦ عمان - الأردن - ص ٢٤ .

حتى اليوم وقد قتل فى هذه الأحداث ٢٦١ شمالياً معظمهم من المدنيين وأفراد أسرهم و ٧٥ جنوبياً .. وقد لجأ قادة التمرد ، منذ ذلك الوقت، إلى الغابة والأحراش لمقاومة الحكومات المتعاقبة والاعتداء على المدنيين والقبائل .

تفاقم الأزمة :

أدت أحداث عام ١٩٥٥ إلى تعميق فجوة الخلافات وكان لاندلاع الحرب الأهلية أثار سلبية وصدى مأساوى فى الشمال .

كانت أحداث التمرد نتيجة طبيعية لغياب المؤسسات الجنوبية عن الحركة السياسية النشطة التى كانت تجرى فى الشمال الذى تكونت فيه الأحزاب والنقابات تعكس رأى الشماليين وتتفاوض باسمهم دون أن يكون لها أى قواعد سياسية للتوعية والتنوير بالجنوب . ولعل الأسباب فى ذلك تعود إلى الاستعمار الذى عمل على عزل الجنوب وأهله عن كل التيارات السياسية التى كانت تعمل فى الشمال ونجم عن ذلك عدم تفاعل الجنوبيين مع السياسات التى كانت تصدر فى الشمال .

وفى عام ١٩٥٦ تم تشكيل لجنة الدستور وكانت عضويتها تشمل كل الاقاليم ولاحظ الجنوبيون أنهم حصلوا على ثلاثة من مجموع عضوية اللجنة البالغ ٤٢ عضواً وعندما رفضت لجنة الدستور الاستجابة لرغبة الأعضاء الجنوبيين بقبول النظام الفيدرالى كأساس يقوم عليه الدستور انسحب

الجنوبيون من اللجنة وساعد ذلك فى زيادة عوامل الفرقة والانقسام، وبدأ الجنوبيون يعملون على انشاء المؤسسات السياسية الخاصة بهم وبدأت ظاهرة قيام الأحزاب السياسية على أساس اقليمى . واستمرت هذه الظاهرة فى التصاعد وكان الحزب الفيدرالى الجنوبى الذى تكون فى عام ١٩٥٨ من أبرز تلك الأحزاب. وكانت أهدافه تقوم على أساس قيام نظام فيدرالى فى السودان وأن يتمتع الجنوب بخدمة مدنية ونظام تعليمى خاص به .. وقد حدث هذا الاتجاه الاقليمى للأحزاب بالرغم من أن الحكومة بدأت، بعد أحداث تمرد عام ١٩٥٥، فى إجراء إصلاحات سياسية مع زيادة فرص التوظيف للجنوبيين. ولكن يبدو أن بعض الجمعيات التبشيرية الكنسية كانت تدفع الجنوبيين نحو هذا الاتجاه بهدف مقاومة التغيير الذى بدأ يحدث فى مناهج التعليم وتوحيد لغته .

النزعة نحو الانفصال والفيدرالية :

وفى أعقاب الأزمة السياسية التى حدثت فى عام ١٩٥٨، بين الأحزاب السياسية، تسلم الجيش السلطة بقيادة الفريق ابراهيم عبود الذى تعاملت حكومته مع المشكلة باسلوب عسكرى محض باعتبارها مؤامرة ضد وحدة البلاد واعتمدت تلك الحكومة على القمع والعنف كاسلوب لحل المشكلة وقامت بتعديل نظام التعليم وتدريس الدين الاسلامى وانشاء خلاوى القرآن. إلا أن الارساليات المسيحية قاومت هذا الأمر فأمرت الحكومة بطردها فى عام ١٩٦٣ وقد لعبت تلك الارساليات

دوراً كبيراً فى انتقال حركة التمرد إلى الدول الافريقية المجاورة وتبع ذلك خروج العديد من الجنوبيين كلاجئين إلى الدول الأفريقية وأوروبا والولايات المتحدة خاصة المتعلمين من أبناء الجنوب وأدى هذا الأمر إلى زيادة التدخل الأجنبى وظهر الاتحاد السودانى الأفريقى الوطنى لجنوب السودان (سانو) وكان له جناحه العسكرى المتمثل فى منظمة الانيانيا .

ظل اسلوب الصدام والمواجهة العسكرية هو النهج الذى ظل متبعاً خلال فترة الحكم العسكرى منذ عام ١٩٥٨ وحتى قيام ثورة أكتوبر فى عام ١٩٦٤. ولم تبذل أى جهود حقيقية لحل المشكلة عن طريق الحوار أو جلوس الأطراف المتنازعة إلى مائدة المفاوضات كما أن ظهور فكرة الأحزاب الاقليمية قبل حكم الفريق عبود قد أدى إلى تزايد الفجوة السياسية وتباعد قنوات الاتصال والحوار بين الشماليين والجنوبيين ثم أن نظرة الحكومة فى ذلك الوقت للمشكلة باعتبار أنها مؤامرة أجنبية فقط جعلها تتعامل مع التمرد باسلوب الحسم العسكرى فقط دون الأخذ ، فى الحسبان ، بأن هناك فوارق تاريخية وثقافية ودينية تتطلب الاحتكام إلى منطق الحوار .. وخلال هذه الفترة تصاعدت أصوات الحركة تارة تدعو للانفصال وتارة للفيدرالية . ويبدو أن الحكومة فى الخرطوم - فى ذلك الوقت - لم تكن على استعداد للدخول فى حوار لمناقشة مثل هذه القضايا التى لم يكن الرأى العام فى الداخل مهيأ لها كما أن إرتماء حزب سانو وحركة الانيانيا فى أحضان الجمعيات الكنسية فى الخارج أثار شكوك

الحكومة حول نوايا الجنوبيين. وهكذا زادت أزمة عدم الثقة بين الطرفين وأغلقت كل أبواب الاتصال أو الحوار خاصة بعد أن ترددت الاقاويل بين المتمردين بأن الحكومة تريد أن تخضع الجنوب لسيطرة الشمال .

مؤتمر المائدة المستديرة :

أدى تدهور الوضع فى الجنوب فى عام ١٩٦٤ إلى زيادة المعارضة الداخلية لسياسية الحكومة العسكرية خاصة بعد أن اتسعت رقعة الحرب الأهلية وسدت كل قنوات الحوار والاتصال بين الحكومة وحركة التمرد ، فقد استمرت حكومة الفريق عبود فى التعامل مع المشكلة باعتبارها خروجاً على السلطة والقانون إلا أن حدة المعارك تصاعدت وفشلت الحكومة فى احتواء الموقف وتمت الاطاحة بحكومة عبود فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ .

وتكونت حكومة انتقالية - برئاسة سر الختم الخليفة - من الأحزاب والقوات المسلحة . وجرت اتصالات لمعالجة الوضع المتردى فى الجنوب وتعددت الآراء بشأن اسلوب معالجة المشكلة ، ففى الشمال تباينت التيارات بين التفاوض واسلوب الحسم والتشدد العسكرى كما أن آراء الجنوبيين أنفسهم كانت غير متجانسة فبعضهم كان يدعو إلى الفيدرالية فى إطار سودان موحد، وتيار ثانى كان ينادى باللامركزية ، وثالث كان يطالب بالاستقلال وقيام دولة جنوبية. وفى ظل هذا التباين فى الآراء نجحت الاتصالات التى تمت مع بعض قادة التمرد لحضور مؤتمر المائدة

المستديرة فى الخرطوم . وقد كان هذا المؤتمر بمثابة أول حوار منظم يتم بين الشمال والجنوب تم فيه استعراض المشكلة من كافة جوانبها بقدر من الصراحة وقد حضر هذا المؤتمر الأحزاب التالية :-

١ - جبهة الميثاق الاسلامى .

٢ - الحزب الوطنى الاتحادى .

٣ - حزب الشعب الديمقراطى .

٤ - جبهة الهيئات .

٥ - الاتحاد الوطنى الافريقى (سانو) .

٦ - الحزب الشيوعى السودانى .

٧ - جبهة الجنوب .

٨ _ حزب الأمة .

وأعلن أعضاء المؤتمر عن عزمهم على تحقيق الوفاق الوطنى وأن الخلافات والمشاكل القائمة يمكن حلها عن طريق الحوار السلمى وقد حضر هذا المؤتمر مراقبون من دول أفريقية هى يوغندا وتنزانيا وكينيا وغانا ونيجريا والجزائر ومصر . وبالرغم من أن مؤتمر المائدة المستديرة وافق على تبنى النظام الاقليمى كنظام للحكم وأن يكون لكل اقليم مجلس تشريعى وحاكم إلا أنه فشل فى الوصول إلى صيغة نهائية للحكم إذ اختلف المؤتمر حول بعض المسائل مثل التقسيم الجغرافى للأقليم ورؤى إحالة مشروعات الأحزاب المختلفة إلى لجنة الأثنى عشر واعتمدت هذه اللجنة

عدة توصيات من أهمها استبدال الحكم المركزى بالحكم الاقليمى وانشاء جامعة بالجنوب .. إلا أن توصيات لجنة الأثنى عشر لم تجد طريقها إلى التنفيذ . وبدأ الوضع يتوتر من جديد فى الجنوب خاصة بعد أحداث العنف التى وقعت فى جوبا وواو فى عام ١٩٦٥ . وكان ذلك ضربة ارتدت بجهود الحوار والسلام إلى الخلف . وازداد الأمر تعقيداً بتجدد المعارك فى الجنوب . وتزايدت الخلافات فى الشمال حول لجنة الدستور التى قاطعتها بعض الأحزاب الجنوبية (حزب سانو وجبهة الجنوب) وحزب الشعب الديمقراطى وعندما طرح موضوع الدستور الاسلامى فى الجمعية التأسيسية قاطع الاعضاء الجنوبيون الجمعية وتلا ذلك حدوث انشقاق فى حزب الأمة وهو حزب الأغلبية وأصبح الصادق المهدى رئيساً للوزراء واستمرت الخلافات الحزبية فى التصاعد إلى أن ساءت الأوضاع فى البلاد وتهيأت الظروف لاستيلاء الجيش على السلطة فى مايو ١٩٦٩ .

الاعتراف بالفوارق التاريخية والثقافية :

لقد كان واضحاً لكل الحكومات المتعاقبة أنه لا يمكن تحقيق أى تطور أو نمو اقتصادى فى البلاد دون أن يتحقق الاستقرار السياسى وقد أدت فترات الاضطراب السياسى والخلافات الحزبية ، بعد ثورة أكتوبر ، إلى إضعاف الأمل وقتل الرجاء فى أى إصلاح سياسى أو اقتصادى بالبلاد ، وازداد الوضع سوءاً فى الجنوب بسبب الانقسامات والحرب الأهلية التى ظلت مشتعلة لأربعة عشر عاماً والتى أدت إلى انهيار البنيات والمشروعات

المنتجة القليلة التى كانت قائمة . وتحول الجنوب إلى منطقة إهدار لكل موارد البلاد .

كانت معظم محاولات الحلول التى جربت لمشكلة الجنوب ، خلال الفترات السابقة، ترتكز على اخضاع الجنوب. وقد باءت كل هذه المحاولات بالفشل. وعندما قامت حكومة مايو ١٩٦٩ نُظر للمشكلة ، لأول مرة، بموضوعية وواقعية وصدر اعلان التاسع من يونيو ١٩٦٩ الذى اعترف بالفوارق الثقافية والعرقية والتاريخية بين الشمال والجنوب. وكان هذا الاعلان يعنى أن من حق الجنوبيين أن يعملوا على تطوير ثقافتهم فى إطار السودان الموحد كما دعا البيان إلى قيام حكم اقليمى فى المديريات الجنوبية .. كان هذا البيان يعنى توجهاً جديداً فى مشكلة الجنوب وقد وجد الأمر ترحيباً من قيادة حركة التمرد التى أصبحت فى ذلك الوقت تحت سيطرة جوزيف لاقو الذى أحكم سيطرته على منظمة الأنيانيا وحزب سانو .

اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ :

بعد اعلان التاسع من يونيو، نشطت الاتصالات بين الحكومة وحركة التمرد وقد لعبت بعض الأطراف الأجنبية دوراً كبيراً فى التقريب بين طرفى النزاع وتكللت هذه الاتصالات بالنجاح فى فبراير ١٩٧٢ حيث عقد مؤتمر أديس أبابا .. وقد نصت اتفاقية أبابا التى تم التوقيع عليها فى ٢٧ فبراير بين الحكومة والحركة على قيام حكم ذاتى اقليمى فى

جنوب السودان وتم تضمين هذا النص فى دستور السودان لعام ١٩٧٣ .

أعطت اتفاقية أديس أبابا سكان الاقليم الجنوبى حرية واسعة فى إدارة شئون اقليمهم فتم انشاء مجلس تشريعى اقليمى فى جوبا كما تم قيام الاجهزة التنفيذية التى كانت تعمل تحت اشراف المجلس التنفيذى العالى الذى كان بمثابة مجلس وزراء اقليمى برئاسة أبيل الير وهو من الشخصيات الجنوبية البارزة. وفى عام ١٩٧٨ تم إجراء انتخابات فى الاقليم الجنوبى وأصبح جوزيف لاقو رئيساً للمجلس التنفيذى العالى .

ويلاحظ ، خلال هذه الفترة ، أنه قد تم التأكيد على أن اللغة العربية هى اللغة الرسمية للسودان وأن اللغة الانجليزية قد أصبحت اللغة الرئيسية للاقليم الجنوبى كما أصبح من حق الاقليات تطوير لغاتها وثقافاتها . ونصت الاتفاقية على حق المواطنين فى التعبير عن معتقداتهم وعلى تكافؤ الفرص فى التعليم والتجارة بصرف النظر عن العرق أو الأصل القبلى .

وعندما صدر دستور عام ١٩٧٣ نص على أن الشريعة الاسلامية والعرف مصدران رئيسيان للتشريع وأن الأحوال الشخصية يفصل فيها حسب قوانين الأفراد .

وأدى تطبيق اتفاقية أديس أبابا إلى إشاعة الاستقرار والطمأنينة فى الجنوب وحققت نجاحاً سمح بإقامة العديد من المشروعات التنموية الجديدة وإعادة تأهيل العديد من المنشآت التعليمية والصحية ، وفى

مجالات النقل والاتصالات والطرق ، وقامت المجالس التنفيذية والادارية فى مختلف أرجاء الاقليم ، وشهد الاستقرار الذى تحقق على أن الحوار والتفاوض لحل مشاكل الوطن يمكن أن يكونا بديلاً للاقتتال والصراع. وأكدت الاتفاقية أنه ، وفى ظل الثقة ونبذ العنف والكراهية ، يمكن لأبناء السودان أن يحققوا قدراً من الاتفاق يحفظ للبلاد وحدتها .

تقسيم الاقليم الجنوبى :

فى عام ١٩٨٣ بدأت بعض الأصوات الجنوبية تنادى بتقسيم الاقليم الجنوبى. وبالرغم من أن هذا الأمر قد وجد معارضة من بعض أبناء الجنوب الذين كانوا يرون فى الأمر خروجاً على اتفاقية أديس أبابا إلا أن الاتجاه قد وجد تجاوباً من الحكومة المركزية وقد رأى المنادون باحتفاظ الاقليم بوحدته أن التقسيم لا يمكن أن يتم إلا بتعديل الدستور وأن اتفاقية أديس أبابا قد نصت على وحدة الاقليم وأن التقسيم مقصود به إضعاف الجنوب ، بينما كان رأى دعاة التقسيم وفقاً لما أورده بروفسير عبد العال عبد الله :

١ - ان هناك ظروفاً ومتغيرات تستدعى التقسيم .

٢ - ان التقسيم يؤدى إلى توسيع قاعدة المشاركة .

٣ - ان حدود الاقاليم الجنوبية الثلاثة قد وضعت أيام الادارة البريطانية على أساس اعتبارات جغرافية وسكانية أدت إلى حسن الادارة والتخطيط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بسهولة ويسر ، حيث أخذ

فى الاعتبار صعوبة النقل والاتصال وبُعد المسافات .

٤ - ان وجود ثلاثة أقاليم يبعد احتمال الهيمنة السياسية لفئة بعينها .

وفى يونيو ١٩٨٣ عرض موضوع التقسيم على مجلس الشعب الاقليمى وكانت الاغلبية مع قرار التقسيم وصدر به أمر جمهورى بعد ذلك .. ويشير بروفسير عبد العال إلى أن ثلاث مجموعات قد وقفت إلى جانب قرار التقسيم وهم يضمون نواب الاستوائية وغالبية نواب أعالى النيل وبعض نواب بحر الغزال أما المعارضون وغالبيتهم من الدينكا وكانوا يمثلون مديريتى شرق بحر الغزال والبحيرات وجزءاً من مديرية جونقلى ..

أتى قرار تقسيم الاقليم الجنوبى فى وقت بدأت فيه بعض الخلافات بين الشمال والجنوب تطل بوجهها من جديد ، وبدأ جو الشك وعدم الثقة يتجدد . وكانت بعض القيادات الجنوبية تشكو من تدخلات رئيس الجمهورية فى الترشيح لرئاسة المجلس كما أنه قام بحل المجلس التنفيذى واتهمه بأنه كان وراء تقسيم الاقليم .

ويرى بروفسير عبد العال أن قرار التقسيم قد ترتب عليه اشعال خلافات قبلية فى الجنوب كان لها دور أساسى فى التمرد ..

تمرد الكتيبة ١٠٥ :

تضمنت اتفاقية أديس أبابا بنداً ينص على استيعاب الانيانيا فى القوات المسلحة السودانية على أن يبقوا لمدة خمس سنوات فى الجنوب

ينقلون بعدها للعمل فى الشمال بهدف انصهارهم فى القوات المسلحة التى تتمثل فيها القومية. وبالفعل تم ترحيل بعضهم من غرب الاستوائية ولكن لم ينفذ الترحيل بالنسبة للفرق الموجودة فى بحر الغزال وأعالى النيل . وكانت الكتيبة ١٠٥ ضمن الذين رفضوا النقل فى أكتوبر ١٩٨٢ ثم فى فبراير ١٩٨٣ فتمردت وخرجت إلى الغابة ولحقت بها قوات من فشلا .. وكان جون قرنق يقضى أجازته بالقرب من بور ولحق بالتمرد حيث أسس، مع آخرين، الحركة الشعبية والجيش الشعبى بمساندة بعض القوى الخارجية المعادية للسودان.

وبالرغم من أن قيام التمرد الثانى قد سبق اعلان قوانين الشريعة الاسلامية فى سبتمبر ١٩٨٣ إلا أن اعلانها قد أحدث ردود فعل عنيفة فى أوساط الجنوبين وقد دفع هذا الأمر العديد من القوى فى العالم الغربى والشرقى إلى التحالف مع قوى التمرد لمحاربة الشريعة الاسلامية واضعاف الحكومات فى السنوات اللاحقة .

الإنسحاب بأقل الخسائر

واجه المجلس العسكرى الانتقالى الذى تولى الحكم فى أعقاب انتفاضة ٦ ابريل ١٩٨٥، عدداً من المعضلات المستعصية وكانت كلها تنتهى إلى طريق مسدود ولم يتحقق الاجماع المطلوب لتجاوز العقبات التى تقف أمام القوى السياسية المختلفة. وكانت معظم تلك المشكلات إما تتعلق بجوهر الصراع بين الشمال والجنوب، واما أنها إفرازات وتداعيات لذلك الصراع، والحقيقة أن متاعب الحكم خلال الديمقراطية الثالثة تعقدت بسبب الدور الذى لعبه التجمع الوطنى الذى كان يضم الأحزاب والنقابات. فقد ظهرت بوادر شرخ سياسى عميق بين القوى السياسية المختلفة وكان ذلك الشرخ واضحاً فى تركيبة التجمع الوطنى الذى تبنى قيادة الانتفاضة الشعبية، والاسلوب الانفعالى الذى تعامل به مع القضايا والأحداث.

كان التجمع مرجلاً للتناقضات، وتعارض التوجهات والطموحات، وبالرغم من ذلك، كان يحاول الاستحواذ على السلطة والتحكم فى مسار الانتفاضة، وكان أكبر خطأ وقع فيه التجمع الوطنى ممارسته لسياسة العزل السياسى، واغراق الشارع بالمصطلحات التى تكرس التفرقة السياسية، إلا أن المجلس العسكرى الذى تكون برئاسة المشير عبد الرحمن سوار الذهب لم يمكنه من ذلك واستطاع أن يكبح جماح دعاة التطرف، وقد أثبت التاريخ أن المجلس العسكرى كان محقاً فى مواقفه وتعامله مع قيادات التجمع الوطنى التى كانت تجنح للتشدد والغوغائية الثورية فى التعامل مع التطورات السياسية التى تتطلب التهدئة والعقلانية.

فى ذلك الوقت ظهرت خلافات بين الجانبين دارت حول الميثاق الذى أعلنه التجمع كمنهج للعمل السياسى وحاول أن يلزم به المجلس العسكرى الانتقالى ، كما ظهرت خلافات حول تشكيل مجلس الوزراء وعلاقة المجلس العسكرى بالجبهة القومية الاسلامية وقضايا أمنية مختلفة ولو قدر للعسكريين أن ينساقوا خلفها لألحقت أضراراً بالسودان كله وزادت الساحة السياسية تفتتاً وانقساماً .

تأكدت الخلافات بين الجانبين أكثر بموقف المجلس العسكرى من الشريعة الاسلامية التى طالب التجمع بالغائها بينما رأى المجلس ترك الأمر للحكومات المنتخبة القادمة .

كانت فكرة العزل السياسى تسيطر على التجمع الوطنى ، وبدأ التجمع يتشكك فى الاتصالات التى كانت تتم بين المجلس العسكرى وبعض قيادات الجبهة الاسلامية والتى كان ينبغى النظر إليها فى إطارها الطبيعى والعادى والمنطقى، ذلك لأن الجبهة كانت قد رفضت المشاركة أو التوقيع على ميثاق الانتفاضة الذى يجمع الأحزاب والقوى السياسية داخل التجمع، وبالتالى كان لابد لها، كقوة سياسية، أن تتعامل مباشرة مع المجلس العسكرى الانتقالى الذى آلت إليه كل السلطات السياسية والتشريعية ، إلا أن قوى التجمع وبعض الأحزاب كانت تنظر إلى ذلك الأمر باعتباره تآمراً يجرى فى الخفاء بين المجلس العسكرى والجبهة الاسلامية، وبدأت العناصر اليسارية فى التجمع تصدر الأحكام

والتصنيفات حول أعضاء المجلس العسكرى وانتماءاتهم السياسية، وبدأ يدور الهمس حول التوجهات الاسلامية لبعضهم، وحتى رئيس الوزراء الانتقالى الدكتور الجزولى دفع الله والذى حملته الجماهير من داخل سجن كوبر لم ينْجُ من الهمس .

كانت اللحظة تتطلب اجماعاً وطنياً والتفافاً حول القضايا الجوهرية التى يمكن أن يتحقق حولها إجماع قومى ، إلا أن التجمع الوطنىَ اختار الانقسام والفرقة. وبدأت تنتشر فى الساحة تعبيرات جديدة فى القاموس السياسى مثل « السدنة » و « إزالة آثار مايو » وغير ذلك من المسميات الفضفاضة ... كان الخطأ فى اعتقاد الكثيرين يكمن فى عدم استيعاب قوى التجمع، بأحزابه، ضرورة التعايش السياسى السلمى فى ظل الديمقراطية ، إلا أن قوى اليسار والتى رغبة منها فى التحكم فى مسار التجمع الوطنى حاولت أن تعيد إلى التاريخ المنهج القديم الذى تم تطبيقه فى أكتوبر ١٩٦٤ ، عندما رفع شعار التطهير لكل العناصر التى تعاونت مع حكم الفريق عبود .. كان التجمع يطلب استلام كل السلطة ولكنه لم يكن يعلم ماذا يفعل بها. ويمكن أن نورد ثلاثة مشاهد ترمز للتخبط وعدم التدبير الذى كانت قيادات التجمع تتعامل به مع بعض الأمور والقضايا التى لا تقبل المزاح أو الهزل .

المشهد الأول : حل جهاز أمن الدولة

وجه التجمع الوطنى كل غضبه وسخطه ضد جهاز أمن الدولة

وجاء، ذلك بناء على تخطيط عقائدى وقعت فى مصيدته معظم القوى السياسية السودانية فقد كان اليسار يرى أن الانهيار الكامل لأجهزة الدولة ومؤسساتها يمكن أن يتيح له الفرصة لالتقاط أنفاسه واعادة ترتيب أوضاعه بينما كان حل جهاز أمن الدولة يعنى خلق حالة من الفوضى والفراغ الأمنى فى البلاد، وكان يلحق الضرر بكافة أجهزة المعلومات والاتصال واحداث تشويش فى جهاز الدولة بأكمله، ولم تقدر القوى السياسية التى انقادت لهذا المخطط أن البلاد تعانى من الحرب الأهلية ومن الاختراق الخارجى، وتحت ضغط المظاهرات وتبلد القوى السياسية ذات الوزن اتخذ المجلس العسكرى الانتقالى قراره بحل الجهاز وتسريح أفراده .

كان القرار خاطئاً بكل المقاييس والمعايير، فجهاز أمن الدولة مثله مثل بقية مؤسسات الدولة الأخرى كان يمكن أن يكون ذا فائدة عظيمة لأى حكومة وطنية نسبة لما كان يتوفر لأفراده من قدرات وكفاءة وخبرة وربما كانت هناك أخطاء فى الممارسة أو فى استغلال السلطات، لكن الحكم على مؤسسة من مؤسسات الدولة بالاعدام لم يكن عملاً وطنياً ولم يكن قراراً مسئولاً، ولا شك أن الانتكاسات الأمنية التى واجهتها البلاد بين ١٩٨٥ - ١٩٨٩ أكدت مدى الجرم الذى أرتكب من قبل التجمعيين الذين عملوا على تشويه سمعة الجهاز والصقوا به تهماً هو كان بريئاً من معظمها .

المشهد الثانى : اقتحام السفارة المصرية

منذ أن توقف الرئيس السابق للسودان جعفر نميرى فى جمهورية مصر العربية ، فى طريق عودته من الولايات المتحدة الأمريكية ، واضطر للاقامة فيها بسبب انتفاضة ابريل ١٩٨٥ ، شن التجمع حملة عنيفة وقاد مظاهرات كثيرة تطالب مصر بتسليم الرئيس السابق ، وقام التجمع بممارسة ضغوط شديدة على المجلس العسكرى ليستجيب لذلك المطلب ويتصل بالقيادة السياسية المصرية لتسليم الرئيس السابق لتقديمه للمحاكمة ، إلا أن المجلس العسكرى استطاع أن يقاوم تلك الضغوط .

كان فى مطلب التجمع الكثير من التحامل على القيادة المصرية وكان ينطوى على الرغبة فى التصفية واضفاء عوامل التوتر على العلاقات السودانية المصرية ، وقد تأكد ذلك عندما سير أفراد التجمع موكباً ضم بعض القيادات النقابية والحزبية واقتحم ، بصورة مخلة ، مبنى السفارة المصرية بالخرطوم ، ولولا ضبط النفس الذى تحلى به السفير وأعضاء بعثته لحدث ما لم يكن فى الحسبان . ولعل ما يؤكد رغبة التجمع فى إضفاء أجواء التوتر وإثارة الخلاف مع القيادة المصرية الموقف الذى اتخذه التجمع من التكامل السودانى المصرى واتفاقية الدفاع المشترك .

لم يكن موقف التجمع ينطلق من فراغ وانما كان الهدف منه بعد أن نجح فى حل جهاز أمن الدولة أن يجعل السودان عارياً من أى غطاء دفاعى أو حليف استراتيجى . ويمكن فهم مثل هذه النوايا فى ضوء الاتصالات

والقنوات التى كانت مفتوحة، فى ذلك الوقت، مع النظام الأثيوبى الذى كان يدعم حركة التمرد ويوفر لها المأوى والملجأ .

لقد أدت مثل هذه المواقف إلى خلق نوع من عدم الثقة والتوافق بين المجلس العسكرى والتجمع. وساعدت هذه الحوادث فى تشكيك المجلس العسكرى فى نوايا التجمع وأهدافه، وطرحت هذه المواقف تساؤلات عديدة على الساحة الوطنية حول حقيقة علاقة التجمع بالحركة الشعبية التى يقودها جون قرنق .

المشهد الثالث : الجنوب

كان للتجمع الوطنى اتصالاته مع حركة التمرد التى يبدو أنها لم تكن بعيدة عن دار الاساتذة بجامعة الخرطوم التى كان التجمع يعقد فيها اجتماعاته. ويبدو أن قيادة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية المختلفة كانت على علم بهذا الأمر (انجلى الغموض بعد مغادرة لام أكول أستاذ الهندسة بجامعة الخرطوم السودان واعلان انضمامه لحركة جون قرنق) .

فى أعقاب الانتفاضة وتولى المجلس العسكرى مسئولية الحكم ، حاول التجمع أن يفرض على المجلس العسكرى اتجاهاً معيناً لحل المشكلة، وبذل بعض رموزه جهوداً متصلة للجمع بين الطرفين.

كان التجمع يرى أنه يجب التعامل مع الحركة الشعبية باعتبارها فصيلاً سياسياً ضمن قوى الانتفاضة، بينما يرى المجلس العسكرى الذى يمثل

فى المقام الأول القوات المسلحة التى تحاربها الحركة أن التعامل معها يجب أن يبنى على حسابات .

فى هذه الفترة تركت الحكومة الانتقالية المجال مفتوحاً للاتصال بالحركة. وكان التجمع يصدر البيانات (بيان ٨ ابريل ١٩٨٥) ويوجه الرسائل ويعقد الاجتماعات مع الحركة الشعبية وقد ساهم الاتفاق الذى وقعه التجمع مع الحركة والذى عرف باعلان كوكادام على تعميق فجوة الخلاف بين التجمع والمجلس العسكرى والقوى السياسية الأخرى التى لم توقع على الاعلان لأنه تضمن نصوصاً لم يكن عليها اجماع وطنى ، وكانت مثار خلاف بين القوى السياسية مثل رفع حالة الطوارىء والغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ (الشريعة) والغاء الاتفاقات الدفاعية مع أى أقطار أخرى وعقد المؤتمر الدستورى.

يعتبر اعلان كوكادام من أكثر الوثائق التى ساهمت وعقدت المواقف التفاوضية بين الحكومات المختلفة والحركة الشعبية لأنه خلق انطباعاً واهماً لدى الحركة بأن محتوياته يمكن أن تكون قابلة للتطبيق أو التنفيذ ، ذلك لأن التجمع لم يكن فى واقع الأمر يعمل بتنسيق مع الحكومة كما احتوى الاعلان على ادراج قضايا خلافية لعبت دوراً فى تفجير المواقف السياسية وانهيار العديد من الحكومات التى قامت بعد الانتخابات .

كان هدف الحكومة الانتقالية أن تكمل مهمتها وهى تحظى برضى

وقبول كل القوى السياسية وان تسلم السلطة للحكومة المنتخبة دون أن تثير الامواج بتفجير القضايا الخلافية ، لذلك حاولت أن ترجىء كل القضايا الجوهرية ، إلا أن التجمع كان يسعى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب تحت ستار الثورية ، وكان فى مقدمة أهدافه تصفية آثار مايو وحل مشكلة الجنوب ، غير أن حكومة الانتقال عجزت عن مسايرة تلك الأهداف ، وفقاً لما جاء فى الميثاق .

كانت المفارقة تكمن ، فى تلك الفترة ، فى حقيقة أن تركيبة التجمع وتكوينه لم يكن يعكس ، فى واقع الأمر ، الأوزان الحقيقية للقوى السياسية الفاعلة فى الساحة السياسية وان قيادته تتخذ قرارات وتتبنى أفكاراً غير قابلة للتنفيذ أو التطبيق ، ذلك ان الاتصالات مع المجلس العسكرى الانتقالى لم تكن قاصرة على التجمع وحده ، ولم يكن المجلس يستمد شرعيته من التجمع الوطنى والنقابات ولكنه يستمد قوته فى الواقع من فهمه للخريطة السياسية وثقل القوى السياسية المختلفة والقوات المسلحة . وكان قادة الأحزاب يواصلون مشاوراتهم مع المجلس بعيداً عن قادة التجمع .

كان التجمع يتيم الأب والأم ولم يكن أحد يكترث لخلافاته مع المجلس العسكرى وكان قادة الأحزاب على يقين من أنه صدى لأحداث ورد فعل سيتلاشى مع زوال الايام .. ولكن رد الفعل هذا نجح فى زرع العديد من القنابل الموقوتة التى توالت انفجاراتها مع سنوات الديمقراطية الثالثة .

الشريك المخالف

ولدت الانتفاضة وقد تجاذبتها تيارات وصراعات حادة وقام التجمع الوطنى والتفت حوله معظم الاحزاب إلا أنه عمل على عزل القوى الاسلامية ولم يكن ذلك ممكناً وقد أدى هذا الموقف إلى خلق جبهتين للعمل السياسى بالبلاد وأسهم هذا الموقف فى تصعيد الأمور أمام المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم آنذاك وانعكس سلباً على أداء الحكومة وقدرتها على التفاوض مع حركة التمرد التى أحست بظهور التناقضات السياسية فى الداخل فعمدت إلى المراوغة والتعسف فى مواقفها .

تباينت آراء القوى السياسية فى البلاد حول كيفية التعامل مع حركة التمرد وأسهمت الخلافات والتنافس والكيد الحزبى فى عدم الاتفاق على الأهداف القومية التى يمكن أن تلتقى عندها القوى السياسية .

فى مارس ١٩٨٦ صدر إعلان كوكادام بين التجمع الوطنى الذى كان يضم كل الفعاليات السياسية ماعدا الجبهة القومية الاسلامية والحزب الاتحادى الديمقراطى وبين الحركة الشعبية وقد احتوى هذا الاعلان على عدد من النقاط أبرزها مناقشة قضايا السودان الاساسية ورفع حالة الطوارىء والغاء قوانين سبتمبر والعمل بقوانين ١٩٧٤ وقيام مؤتمر دستورى وقد تسبب هذا الاعلان الذى لم تشارك فيه كل القوى السياسية « تخلف كل من الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة القومية الاسلامية » فى إحداث خلافات سياسية كبيرة ولم تتمكن القوى السياسية التى وقعت

عليه من تنفيذ أى من بنوده وبالرغم من أن حركة التمرد ظلت تتمسك بالاعلان إلا أن الحكومات المختلفة لم تقبل التعامل مع ذلك الاعلان بالصورة التى أتى بها وكان الاعتقاد السائد أن ذلك الاعلان لم يكن إلا شروطاً أملتها حركة التمرد على الأحزاب التى اشتركت فى التوقيع عليه فى وقت لم تتمكن فيه هذه الاحزاب من وضع برامجها أو خططها السياسية وهكذا كان حزب الأمة وهو من أكبر الأحزاب التى وقعت على الاعلان من أوائل الذين تراجعوا عن الاعتراف به .

وبالرغم من تعدد المبادرات والندوات والاتصالات مع الحركة إلا أن كل هذه الاتصالات كانت تنتهى إلى طريق مسدود ذلك لأنها كانت تتم فى معظم الأحيان بعيداً عن مظلة الحكومة أو مباركتها الكاملة ، كما أن الحركة قد اعترضت وتجاهلت كل المحاولات والمبادرات الحكومية وقد تكرر هذا فى أكثر من مرة ، الأولى عندما رفضت التعامل مع المجلس العسكرى الانتقالى بعد الانتفاضة ثم فى ردها على رسالة رئيس الوزراء الانتقالى ثم فى تجاهلها لمبادرة رئيس وزراء الحكومة المنتخبة بعد الانتفاضة .. لقد كانت ردود فعل الحركة طيلة الفترة التى أعقبت الانتفاضة تتسم بالسلبية ولم تستجب لأى من نداءات الحكومة بقبول مبدأ الحوار. بل كانت تتجه إلى التصعيد كلما ظهرت بادرة للانفراج .. وبالرغم من هذا الموقف السلبى من الحركة فان الحكومة باعتبارها المسئول الأول عن قضايا الحرب والسلام لم تقم بأى جهد لتنظيم الاتصالات مع حركة

التمرد وإنما تركت الباب مفتوحاً لسفر مختلف الجماعات والأفراد للاتصال مع حركة التمرد وتنظيم لقاءات منفردة معها وقد عقدت عدة لقاءات وندوات بين ممثلين لبعض الأحزاب أو الأكاديميين مع حركة التمرد فى أديس أبابا ولندن وواشنطن وهرارى وبيرقن بالنرويج وأسهمت مختلف هذه الاتصالات فى اثارة البلبلة والتناقضات بين مختلف الفئات السياسية داخل البلاد.

بعد الانتخابات التى جرت فى ابريل ١٩٨٦ تولى الصادق المهدى رئاسة الحكومة الأولى التى أطلق عليها حكومة الوحدة الوطنية وكانت تضم أحزاب الاتحادى الديمقراطى ، سابكو ، التجمع السياسى لجنوب السودان (جناح الدو) والحزب الفيدرالى .

ورثت حكومة الوحدة الوطنية العديد من المشكلات التى كانت تعتبر كل واحدة منها قنبلة موقوتة قابلة للانفجار إذ تركت الحكومة الانتقالية كل القضايا الجوهرية معلقة دون حل. ويمكن إجمال تلك المشاكل فى :

- مشكلة الجنوب
- موضوع القوانين
- ميثاق التكامل مع مصر
- المشكلة الاقتصادية
- المطالب النقابية

كان أمام الحكومة الجديدة العديد من التحديات الحقيقية التى كان ينبغى عليها الالتفات إليها ، إلا أن شبح اعلان كوكادام ظل يطاردها وكان ان تفجرت عدة خلافات حول الغاء قوانين سبتمبر والموقف من اتفاقية الدفاع مع مصر كما واجهت الحكومة تضارباً فى أوجه السياسة الخارجية . وكان من بين المعضلات التى واجهتها الحكومة فى مرحلة لاحقة فى ١٩٨٧ استقالة عضو مجلس رأس الدولة محمد الحسن عبد الله يس الذى كان يمثل الحزب الاتحادى الديمقراطى وترشيح د . أحمد السيد حمد بديلاً عنه ، إلا أن حزب الأمة رفض الترشيح ورشح من جانبه السيد ميرغنى النصرى المحامى ، ويبدو أن الخلاف حول أحمد السيد كان بسبب تقاربه مع مصر ، وكانت قوى التجمع وبعض أعضاء حزب الأمة يرون أن فى ذلك تعزيزاً للروابط مع مصر التى أوت جعفر نميرى ويحتفظ معها السودان باتفاقية الدفاع المشترك ، وتؤكد هذه الحادثة مدى الضعف الذى كان يقوم عليه الائتلاف الحاكم ، لأنها أوشكت أن تعصف بالحكومة .

تخللت فترة حكومة الوحدة الوطنية العديد من المناورات الحزبية والاتصالات ولم تتمكن من الوصول إلى حل لأى من المشكلات النقابية . وبدأت تظهر تجاوزات كثيرة تتعلق بالاتصالات مع الحركة الشعبية وأصبحت التراشقات فى الصحف بين الأحزاب أمراً مألوفاً وتزايدت الاتهامات للوزراء والمسئولين الحزبيين .

في هذا المناخ تفجرت الأزمة بين الصادق المهدى والدكتور محمد يوسف أبو حريرة وزير التجارة .. وجاءت تلك الأزمة فى إطار اتهامات متبادلة بين الدكتور أبو حريرة والسيد مبارك الفاضل المهدى وزير الصناعة . وكان الخلاف حول إجراءات أتخذت فى إطار الحكومة لم يرغب أبو حريرة فى الالتزام بتنفيذها ، وكانت الواقعة دليلاً آخر على غياب التنسيق والبرامج وشغلت تلك القضية وقتاً من الزمن بينما القضايا الجوهرية ظلت معلقة .

ويبدو أن مشاكل حكومة الوحدة الوطنية كانت كلها تتمحور حول الخلافات المتعلقة بأداء الأفراد ، إذ كان للصادق المهدى وجهة نظر أيضاً حول أداء الرجل الثانى فى الحزب الاتحادى الشريف زين العابدين الهندى ، الذى كان وزيراً للخارجية ويتغيب كثيراً عن اجتماعات مجلس الوزراء وقد ذكر الصادق المهدى أنه أديب وليس سياسياً .

اختارت الجبهة الاسلامية القومية بقيادة الدكتور الترابى الوقوف فى جانب المعارضة ، خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية . واستطاعت أن تكون رقماً صعباً وفاعلاً فى الساحة السياسية بسبب قدرتها على التنظيم ووضوح الرؤية ، كما اتخذت موقفاً داعماً للقوات المسلحة التى كانت تقاتل فى الجنوب . واختلفت الجبهة القومية الاسلامية مع القوى الأخرى فى موضوع الغاء القوانين الاسلامية واتخذت موقفاً مؤيداً للابقاء عليها .

عانت الحكومة كثيراً من مشاكل الحزب الاتحادى الديمقراطى الذى فاجأته الانتفاضة ضعيفاً غائباً . وقد صاحب هذا الضعف الحزب حتى نهاية الفترة الديمقراطية فى عام ١٩٨٩ ، ولعل فشله فى التقدم ببرنامج واضح وعجزه عن إقامة مؤتمره العام أبلغ دليل على ما انتاب الحزب من انقسام وتفتت.

- كان الحزب يعانى من خلل وغياب فى القيادة وتضارب فى مواقف وتصريحات أفراده وسوء فى التنسيق وتمزق الحزب إلى عدة أحزاب وتشتت القيادات التاريخية بعد أن زادت خلافاتها مع القيادة الطائفية للحزب . وبالرغم من أن الأغلبية وقفت مع السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم طائفة الختمية ، إلا أن الذين شاركوه مسئولية الادارة والتنظيم فى الحزب ، لم يصلوا إلى المستوى الذى توفر للحزبين المنافسين (الأمة والجبهة الاسلامية) وقد ساهم فى تدنى أداء الحزب الاتحادى الخلافات بين السيد محمد عثمان الميرغنى وأمين الحزب السيد الشريف زين العابدين الهندى.

كان الحزب يبدو حبيساً وأسيراً لصراعاته وخلافاته ينقصه التماسك وغير قادر على تحديد الاتجاه والمسار .. وقد أدت تلك الأمراض التى ألمت بالحزب الاتحادى إلى غموض موقفه من القضايا الجوهرية خاصة موضوع القوانين الاسلامية إذ لم يكن للحزب رأى راسخ حول مستقبل

هذه القوانين. وبرزت خلافات خلال مسار الحكومة حول قضايا أخرى مثل اتفاقية الدفاع مع مصر وتسليم الرئيس نميرى وتبعية جهاز الأمن.

بدأ الصادق المهدى يشعر أن أيام حكومة الوحدة الوطنية معدودة، وبدأ التفكير يتجه إلى طرح موضوع الحكومة الموسعة او القومية وهو أمر سبق التداول حوله خلال فترة الحكم الانتقالى إلا أنه لم يجد ترحيباً.

فى ذلك الوقت بدأت بعض قيادات الحزب الاتحادى تبحث عن انتصار يمكن أن يحافظ على تماسك الائتلاف واضعاف الاتجاه نحو فكرة الحكومة الموسعة وقد أدى ذلك إلى تعديل مواقف الحزب من قضية الجنوب.

كان وفد من الحزب الاتحادى قد اجتمع مع حركة التمرد فى الفترة من ١٨ - ٢٠ أغسطس ١٩٨٦ وفى الاتفاق الذى جرى فى ذلك اللقاء لم ترد إشارة إلى موضوع القوانين الاسلامية أو ما يوحى بتأييد الحزب لاعلان كوكادام الذى نص على الغاء قوانين الشريعة بينما كان شريكه فى الحكومة حزب الأمة من الموقعين على ذلك الاعلان، وكان يمكن للحكومة أن تواصل مهامها رغم التباين حول بعض القضايا الجوهرية، إلا أن الاتهامات المتبادلة وتراجع حماس رئيس الوزراء للعمل فى ظل حليفه المتردد والخلافات التى أدت إلى عدم قبول ترشيح أحمد السيد حمد، دفعت الصادق المهدى فى سبتمبر ١٩٨٧ للاعلان أنه بصدد تكوين حكومة

ذات طابع قومى .

خلال إجراء المشاورات حول قيام الحكومة القومية ظهر اتجاه نحو إشراك الجبهة الاسلامية بسبب الظروف التى كانت تمر بها البلاد خاصة الوضع فى الجنوب وما تتعرض له الحكومة والقوات المسلحة من ضغوط ..

سبق تلك الأحداث الإعلان عن مبادرة تقدم بها الجنرال أوباسانجو فى أغسطس ١٩٨٧ وقد لخص أوباسانجو الأسباب الرئيسية للصراع فى علاقة الدين بالدولة وغياب المساواة السياسية وضرورة عقد المؤتمر الدستورى .. كما بدأ التجمع النقابى يمارس ضغوطاً على الحكومة وردت فى مذكرة إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٨٧ . وأثارت المذكرة غضب الصادق المهدى واعتبرها مؤيدة لمطالب حركة التمرد وتتناول قضايا سياسية .

ولا شك أن من الصعب التفرقة بين تحرك التجمع فى تلك الفترة والاتجاه الذى بدأ باشراك الجبهة القومية الاسلامية .

حدثت كل تلك التطورات بسبب غياب الوعى العميق بالديمقراطية وبأهمية الاعتراف بالاختلافات فى ظل الايمان بحتمية التعايش تحت مظلتها ، إلا أن عقلية « التطهير واجب وطنى » والاصرار على ممارسة العزل السياسى ، بدأت تطل وتسيطر على بعض أطراف الحركة السياسية بالرغم من أن نتيجة الانتخابات كانت تعطى الحق للجميع بالمشاركة فى

الحكم إن هم أرادوا .

كانت تطلعات التجمع الوطنى والنقابى هى ان يتم تطبيق ميثاق الانتفاضة بكامله بما يتضمنه من محاكمة رموز العهد السابق، وكنس آثار مايو بما فى ذلك الغاء القوانين الاسلامية ومصالحة الحركة الشعبية ، وكانت الحكومة تتقدم خطوة وتتراجع خطوات لاحساسها بمدى الفجوة والمفارقة بين ماكتب على الورق فى ثورة الحماس خلال أيام الانتفاضة وما أفرزه الواقع السياسى الفعلى خاصة بعد الانتخابات التى جعلت العديد من المسلمات القديمة تتساقط .

إنتهاك الوفاق

فى مايو ١٩٨٨ أعلن عن تكوين حكومة الوفاق الوطنى برئاسة الصادق المهدى. وضمت الحكومة كل الأحزاب الرئيسية فى السودان، وبالرغم من التوقيع على ميثاق الوفاق الوطنى إلا أن نقاط الخلاف بين عناصر الائتلاف كانت أكثر من عناصر الاتفاق. وكان على الحكومة أن تواجه عدة مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، لعل أخطرها الوضع المتردى فى الجنوب، وتفشى ظاهرة النزوح التى أدت إلى تشريد الملايين من سكان الجنوب إلى مدن الشمال.

كان عام ١٩٨٨ عام شقاء وعناء بالنسبة للحكومة والمواطنين. وكان الموقف الغذائى ينذر بالتدهور الشديد فى مديرية بحر الغزال خاصة منطقة أويل. وأعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى أول يونيو ١٩٨٨ أنها أرسلت فريقاً لتفقد الأوضاع فى جنوب السودان، وكانت التقديرات تشير إلى أن ٥٠ فى المائة من سكان الجنوب قد نزحوا إلى مناطق أخرى، وتسبب تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى استياء القوات المسلحة السودانية لأن خطط اللجنة كانت تعترف ضمنياً بحركة التمرد، وذكرت صحيفة « الأضواء » السودانية أن الحكومة وافقت على خطة الصليب الأحمر الدولى تحت ضغط غربى حتى لا يبدو السودان منتهكاً لمعاهدات جنيف المبرمة عام ١٩٤٩، والتى تلزم جميع الدول بالسماح لمندوبى

الصليب الأحمر بدخول مناطق العمليات العسكرية وتفقد أحوال المدنيين.

اتجه التفكير، فى ذلك الوقت، إلى إقامة جسر جوى لنقل إمدادات الاغاثة إلى السودان، وأدت المجاعة والفيضانات فى أغسطس ١٩٨٨ إلى خلق مشاق بالغة. وكانت السيول قد دمرت العديد من الأراضى الزراعية الخصبة فى الشمال ولم تتمكن العديد من الشاحنات التى تنقل الاغاثة من يوغندا من العبور بسبب القتال، كما تأخر تحرك قطار الاغاثة إلى أويل ورفض بعض الطيارين الذين يعملون مع برنامج الغذاء العالمى الطيران خوفاً من إسقاط طائراتهم.

وكانت وكالات الأنباء تنقل صورة مأساوية ومحزنة للأوضاع فى جنوب السودان، وكل الأنباء الواردة كانت تتحدث عن انتشار الجوع والعطش والمرض وحاجة السكان للكساء، وقد وصف بعض الصحفيين الذين زاروا مدينة جوبا، فى سبتمبر ١٩٨٨، أنها تعيش فى ضائقة تموينية شبه دائمة، وأن بها غلاءً فاحشاً وكانت الطائرة الوحيدة التى تعمل فى نقل المؤن تتبع لشركة « نايل سفارى ».

تكالبت الضغوط الدولية على السودان فى ذلك الوقت القاسى من تاريخ السودان، وسبق للصادق المهدى أن أعلن، فى الجمعية التأسيسية عند مناقشتها للقوانين الاسلامية « أن من شأن الضغوط الآتية من الخارج أن تنزع الايمان من حياة السودانيين » وقد أضطر المهدى إلى الاعلان عن

ذلك صراحة بعد أن أشارت العديد من التقارير الاعلامية التى نقلتها بعض الوكالات والصحف الغربية مثل « الكريستيان ساينس مونيتر » الأمريكية ، باحتمال أن تخفض الدول الغربية مساعداتها إلى السودان فى حالة إقرار القوانين الاسلامية ، وكانت هذه الوكالات تبرز الخلافات فى الساحة السودانية بصورة فيها الكثير من المبالغات . وتعززت المخاوف حين صدرت تصريحات من مسئول أمريكى تعبر عن القلق من النطاق الجغرافى الذى ستطبق فيه القوانين الاسلامية وفيما إذا كانت ستطبق على غير المسلمين .

فى أكتوبر ١٩٨٨ أعلن ، بعد لقاء تم بين رئيس الوزراء الصادق المهدى والسفير الأمريكى ، فى الخرطوم ، نورمان أندرسون عن بدء وكالة التنمية الدولية الأمريكية برنامجاً لنقل المساعدات إلى ضحايا الفيضانات والحرب الأهلية ، وكانت الحكومة السودانية قد أبعدت فى مطلع ذلك العام بعض المنظمات الأجنبية بعد اتهامها بمساعدة المتمردين . وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية تشارلز ريدمان أن الجيش الشعبى لتحرير السودان يواصل مهاجمة الطائرات وهدد بمهاجمة الشاحنات التى تنقل الاغاثة إلى أقليم جنوب كردفان وبحر الغزال وشرق الاستوائية . ويبدو أن السياسة الأمريكية فى ذلك الوقت كانت تحاول إبقاء الخطوط مفتوحة مع كل أطراف الأزمة السودانية .

وذهب وزير خارجية السودان د . حسين سليمان أبوصالح فى زيارة

للولايات المتحدة فى تلك الايام وأعلن لصحيفة « الواشنطن بوست » عن ترحيبه بالمساعدات الأمريكية وأكد أن المتمردين يواصلون مهاجمة شاحنات الاغاثة. وبالرغم من المخاطر والتحذيرات، واصل الجسر الجوى الأمريكى رحلاته إلى جنوب السودان، وكانت الخطة تهدف إلى نقل ٩٠ طناً من الأغذية .. وتزامنت هذه الاتصالات السودانية الأمريكية مع الاعلان فى الخرطوم عن عزم مجلس رأس الدولة أجراء سلسلة اجتماعات مع زعماء وقادة الأحزاب السياسية داخل وخارج الحكومة لبحث موضوع القوانين البديلة لقوانين الشريعة، والاتفاق على صيغة تساعد على تماسك الجبهة الداخلية .

كان الجدل محتدماً بين دعاة العلمانية ودعاة تطبيق الشريعة الاسلامية. وشهدت الساحة السياسية سباقاً للاجتماع مع زعيم المتمردين، وأعلن، أكثر من مرة، عن تأجيل اجتماع بين الصادق المهدى وجون قرنق، وذكر فى منتصف أكتوبر أن الرئيس اليوغندى يورى موسيفينى قد تلقى رسالة من جون قرنق أكد فيها استعداده لاجراء مفاوضات مع الحكومة السودانية، وكان المهدى قد اجتمع بقرنق قبل ذلك بعامين فى أديس أبابا. وجاءت هذه التصريحات مع سقوط مدن فى أيدى الجنوبيين. ووصف تعليق فى الاذاعة السودانية عرض المتمردين بأنه مناورة .

قام الحزب الاتحادى الديمقراطى فى أكتوبر ١٩٨٨ باجراء مفاوضات

مع حركة التمرد بأديس أبابا وأعلن سيد أحمد الحسين رئيس وفد الحزب فى المفاوضات أن المفاوضات كانت ناجحة وأن رئيس الحزب محمد عثمان الميرغنى سيجتمع بقرنق فى شهر نوفمبر .

وبالرغم من الاتصالات السياسية التى كانت تتم بين أطراف سودانية وبين المتمردين، إلا أن التهديدات من قبل المتمردين بإعاقة أعمال الاغاثة كانت تتواصل وكانت الحركة تصر على معاملتها على قدم المساواة من قبل المنظمات والدول المانحة للغذاء. وقد صرح فيليس أوكلى المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأن ستة عشر منظمة لم تتمكن من نقل إمدادات لمدة أسبوعين بسبب تهديدات المتمردين .. ولم يكن فى إمكان الحكومة فى ذلك الوقت أن تمنع فى الواقع وصول مثل هذه المساعدات إلى المتمردين، فقد كانت البلاد كلها مازالت تعانى من وطأة السيول وارتفاع منسوب النيل الذى حدث فى أغسطس وأدى إلى خسارة تقدر بحوالى ١٤ مليار جنيه سودانى وفقاً للتقديرات الحكومية. وبالفعل وافقت الحكومة على تحديد ست مناطق ثلاث منها تحت سيطرة الحكومة وثلاث تحت سيطرة الجيش الشعبى يتم نقل الاغاثة إليها تحت رقابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقد تعثرت تلك الاتصالات بسبب إصرار الحركة على السيطرة على عملية التوزيع .

بنهاية أكتوبر ١٩٨٨ بدأت تظهر على الساحة السياسية السودانية بوادر شرخ سياسى زادته اتساعاً المكايدات والخلافات السياسية بين الاحزاب

وبدأت الجبهة القومية الاسلامية تعلن أن اتفاق الاتحاديين مع قرنق لن يختلف عن اتفاقية كوكادام ، وأعلن د . على الحاج أن مصير هذا الاتفاق سيكون مصير اتفاق كوكادام ، وقال إن الاتفاق يدعو إلى الغاء حالة الطوارىء والغاء الاتفاقيات مع الدول المجاورة وتعطيل الشريعة . . وقال مسئول الجبهة ان الحزب الاتحادى لم يطلعهم رسمياً على تفاصيل الاتفاق وكان واضحاً أن الاتفاقية المرتقبة ستثير تداعيات عديدة وأنها كانت نتاجاً لحالة الانفلات السياسى الذى كانت تمتلىء به الساحة السياسية فى ذلك الوقت وفشل الحكومة فى تنظيم الاتصالات الحزبية مع الحركة الشعبية ، ويبدو أن الحركة قد استغلت ظروف التعدد الحزبى ولعبت على كل الأوراق ، وعزفت على أوتار التنافس الحزبى .

كانت الضغوط العسكرية فى الجنوب تتزايد على حكومة الوفاق الوطنى التى يرأسها الصادق المهدى الذى أصابه الاحباط بعد فشل اجتماعه المرتقب مع قرنق فى أوغندا ، واعلان الاتحاديين عن وصولهم لاتفاق معه ، إلا أنه قابل الأمر بروح سياسية طيبة وصرح فيما بعد أنه رفض لقاء قرنق واعتبر لقاء الميرغنى معه كافياً .

فى ذلك الوقت وصل إلى الخرطوم برنار كوشنر وزير الدولة الفرنسى للشئون الانسانية وكان الغرض المعلن للزيارة هو تفقد الأحوال الانسانية وعمليات نقل الاغاثة إلا أن الزيارة كانت فرصة بالنسبة للفرنسيين للاطلاع على الأحوال السياسية وتوضيح وجهة نظرهم فى الأحداث

الجارية . وجاءت الزيارة فى إطار خطط المتابعة الأوربية وتقييم التطورات فى السودان - قبل اجتماع أديس أبابا بين الميرغنى وقرنق فى ١٢ أبريل ١٩٨٨ . كتب اسماعيل حاج موسى وزير الاعلام الاسبق فى صحيفة الاسبوع يقول « هل يملك قرنق إرادته تماماً ويتمتع بحقه الكامل فى اتخاذ القرار وبحرية الحركة ... علامات الاستفهام هذه تقفز إلى أذهاننا وتلح على الاجابة لأننا إذا استرجعنا شريط المحاولات المتعددة التى بذلت مع قرنق والتى بدأت بمساعى التجمع وانتهت باتصالات الاتحادى الديمقراطى يتملكنا حتماً الانطباع بأن تشابك بعض الخطوط الاقليمية والدولية قد يجعل من الصعب على قرنق أن يكون صاحب الكلمة والفصل والقرار، وقال موسى على الطرف الآخر : هل يملك الميرغنى « الميكانزم » لتنفيذ ماتم الاتفاق عليه ؟ » .

تم التوقيع على اتفاقية السلام السودانية بين الميرغنى وقرنق فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ ونقلت وكالة رويتر فى ١٨ نوفمبر أن اتفاقية أديس أبابا ربما تؤدى إلى انهيار حكومة الائتلاف الحاكم وتؤخر وضع نهاية للحرب، وقالت الوكالة : ان الجبهة الاسلامية القومية أعلنت أن الاتفاق يرقى إلى الاستسلام للجيش الشعبى لتحرير السودان .. ونسبت رويتر إلى دبلوماسى غربى قوله ان الصادق المهدى ربما يأخذ موقف المتفرج ويراقبهم وهم يخوضون صراعاً ينتهى بحسم الموضوع وعندئذ ينضم إلى الجانب الذى يخرج من الصراع بمساندة شعبية أكبر، وصرح جون قرنق عقب التوقيع

على الاتفاق بأن وقف اطلاق النار لن يسرى على الفور ويتعين موافقة الحكومة والبرلمان على الاتفاق أولاً .

لم تحدث اتفاقية السلام السودانية أثراً دولياً كبيراً ، إذ تركزت معظم ردود الفعل العالمية على موضوع نقل الاغاثة ، وأعلن تشارلز ريدمان، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ ، أن واشنطن مرتاحة لما يخطط له الصليب الأحمر الدولى بالتعاون مع الحركة والجيش الشعبى لتقديم مواد اغاثة للمدنيين، وقال : فى حالة وقف اطلاق النار فان الولايات المتحدة يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً فى جهود الاغاثة .

كان حادث اطلاق النار على طائرة وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل هو أول انتكاسة تواجه اتفاقية السلام السودانية، وأصدر الصادق المهدى بياناً أدان فيه استهداف الطائرة، وقال ان الحادث يدحض مصداقية المتمردين واخلاصهم فى تنفيذ اتفاقية السلام، وكان الحادث قد أتى بعد يوم واحد من توقيع اتفاق السلام فى أديس أبابا .. وعلق وزير الدفاع على الحادث قائلاً : ان من المؤسف أنه وقع فى نفس اللحظة التى هبطت فيها طائرة الميرغنى وهو يحمل مبادرة السلام، وكان قرنق قد أعلن عدم مسئولية حركته عن ضرب الطائرة .

أدى حادث الطائرة إلى إثارة المشاعر والهابها . وفى يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ خرجت مظاهرات وحدثت اشتباكات بين معارضين ومؤيدين

لاتفاقية السلام وأدت المصادمات ، بين المتظاهرين والشرطة ، إلى جرح ٣٠٠ شخص فى معارك الشوارع وانهى الصادق المهدى زيارة كان يقوم بها إلى ليبيا وعاد إلى السودان .

كان الجو متوتراً وأدى العنف إلى إثارة المخاوف والقلق ووجهت الحركة أوامر إلى كافة فصائلها بمواصلة القتال إلى أن يتم الاعلان رسمياً عن وقف اطلاق النار وازداد الوضع تعقيداً داخل السودان باضراب الطيارين وتوقف الرحلات الجوية الداخلية والخارجية وتبع ذلك اضراب ضباط المراقبة الجوية واللاسلكية وضباط الحركة بالسودان وتسبب ذلك فى اغلاق مطار الخرطوم فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨٨ ... ولعل أكثر ما يعبر عن اجواء التوتر فى ذلك الوقت الاعلان ، فى الاسبوع الثانى ، من ديسمبر ، عن احباط محاولة انقلاب عسكرى . وتزامن الاعلان مع وصول كنيث براون نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الافريقية إلى الخرطوم ، الذى التقى بالدكتور سليمان أبو صالح وزير الخارجية . وتطرق اللقاء إلى الجوانب المتعلقة باتفاقية السلام مع المتمردين وكان ذلك أول اهتمام تبديه الادارة الأمريكية بالاتفاقية ، وكان واضحاً أن الحكومة الأمريكية أصبحت تظهر اهتماماً بها .

بات واضحاً أن اتفاقية السلام السودانية تواجه صعوبات فى التنفيذ وأن أحد الاحزاب الرئيسية فى الحكم (الجبهة القومية الاسلامية) تتحفظ على بعض بنودها . وبدأ رئيس الوزراء يشهد بوادر التفكك فى حكومة

الوفاق إذ كانت الحكومة قد تقدمت باقتراح فى ذلك الوقت تطلب فيه منحها تفويضاً بعقد مؤتمر دستورى فى ٣١ ديسمبر، وقد عارض الاتحاديون هذا الاتجاه وطلبوا ربط التفويض بمبادرة السلام التى وقعوها مع الحركة الشعبية ، إلا أن رئيس الوزراء أصر على عرض الأمر على الجمعية التأسيسية التى وافقت على اقتراح رئيس الوزراء بأغلبية كبيرة وصوت إلى جانب الاقتراح الجبهة القومية الاسلامية بينما عارضه الحزب الاتحادى الديمقراطى .

فى ذلك المناخ السياسى المكفهر والمشبع بكل الاحتمالات بدأت تنتشر إرهاصات عن قرب خروج الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكم وازداد الافق تلبداً بالغيوم عندما أعلن وزير الدفاع تفاصيل جديدة عن المحاولة الانقلابية التى أحبطت وذكر أن بعض عناصرها ينتمون إلى النظام المايوى، وتم اعتقال ثمانية من العسكريين وستة مدنيين وأصبح الحزب الاتحادى غير سعيد بتطورات الأحداث وتعامل رئيس الوزراء مع مبادرته، وبدأت الشائعات تتحدث عن قرب استقالة الوزراء الاتحاديين من الحكومة . . وكان موقف الحزب يزداد تشدداً وأعلن زعماؤه فى ليلة سياسية أقيمت بميدان المولد بالخرطوم بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ اشترك فيها كل من الشريف زين العابدين الأمين العـام للحزب ود . أحمد السيد حمد ود . أحمد بلال أعضاء المكتب السياسى ان الحزب سينسحب من الحكومة .. وبالرغم من ورود اشارات صحفية تؤكد أن الحزب سيتقدم

بالاستقالة من الحكومة خلال ٤٨ ساعة ، إلا أن ذلك لم يحدث واستمرت المشاورات السياسية بين قيادات الائتلاف وبالرغم من عدم ورود رد فعل من الحركة الشعبية تجاه الدعوة لعقد المؤتمر الدستورى فى ٣١ ديسمبر كما طالب الصادق المهدى إلا أن الصادق المهدى أعلن عن تشكيل وفد وزارى وسياسى لاجراء اتصالات مع الحركة الشعبية تستهدف قبولها لاطار السلام وفقاً للمبادرات بما فى ذلك اتفاق الميرغنى مع قرنق ، وأعلن الحزب الاتحادى الديمقراطى أنه قرر إرجاء تنفيذ استقالة وزرائه ، وقال المهدى ان مهمة الوفد الوزراى ستكون استبعاد أى اتفاقيات أبرمها السودان وتؤثر على السيادة الوطنية من نص الاتفاقية والتأكد من أن وقف اطلاق النار يسبق رفع حالة الطوارىء .

لقد كان الرأى السائد لدى المراقبين للأحداث فى ذلك الوقت أن مبادرة الصادق البرلمانية لن تجد قبولاً من الحركة الشعبية ووصفت بعض الأوساط السياسية المبادرة بأنها فضفاضة وكان الانطباع السائد حينئذ هو أن الجمعية التأسيسية قد رفضت اتفاقية السلام والشروط الواردة فيها ، وقال متحدث باسم الجيش الشعبى ان قرار الجمعية التأسيسية يعنى استمرار الحرب .

استمرت المشاورات السياسية بين القوى السياسية المختلفة فى محاولة للخروج من الأزمة السياسية التى خلقتها مبادرة السلام السودانية دون أن تلوح فى الأفق بادرة أمل لتهدئة التوتر السياسى ، وازداد الموقف سوءاً فى

٢٧ ديسمبر ١٩٨٨، عندما اندلعت المظاهرات احتجاجاً على قرار الحكومة برفع أسعار السكر وبلغ عدد المتظاهرين الآلآف، انتشروا فى عدة مناطق بالعاصمة وطالب المتظاهرون باستقالة الحكومة، وفى مدينة واد مدنى دخل المتظاهرون مكاتب الإدارة المحلية وطالبوا أيضاً باستقالة الحكومة وبدأت تلوح فى الأفق بوادر عصيان مدنى وكانت الزيادة فى أسعار السكر تهدف إلى رفع الأجور والاستجابة لمطالب العمال وبعض الفئات الأخرى، وامتدت المظاهرات إلى عطبرة، المعقل التقليدى للحركة العمالية .

لقد جاءت الاجراءات الاقتصادية استجابة لضغوط من صندوق النقد الدولى ورافقها نقص حاد فى الدقيق بسبب أزمة الترحيل من بورتسودان .. وهكذا دخلت حكومة الوفاق الوطنى فى مأزق فهى تجابه حرباً أهلية وجبهة داخلية متصدعة وكوارث طبيعية ومشاكل نازحين ولاجئين وضغوط دولية من جهات مختلفة . وتواصل مسلسل المشاكل والضغوط ولم تتمكن الحكومة من الصمود وأصبح انهيارها وشيكاً .

الإستقالة

فى فبراير ١٩٨٩ استقال الفريق عبد الماجد حامد خليل من حكومة الصادق المهدى محتجاً على عدم قدرة الحكومة على توفير المعدات الضرورية للقوات المسلحة، وكان واضحاً أن القوات السودانية تواجه مأزقاً وعجزاً خطيراً.

وكانت انتقادات وزير الدفاع لسياسة الحكومة تعبر عن اتجاه بدأ يتبلور فى قيادة القوات المسلحة، وقد ردد الوزير انتقاداته تلك فى احدى جلسات مجلس الوزراء، إلا انها لم تحز على الرضى، وثار الجدل حول الإستقالة ... فالبعض كان يرى أن الأسباب غير مقنعة، وآخرون كانوا يعتقدون أن سببها الرغبة فى التنحى بعيداً عن الساحة السياسية والعسكرية المضطربة.

كان الوضع فى الجنوب متأزماً، فقد ازدادت حدة القتال، وكان مجلس الوزراء قد أعلن على لسان وزير الاعلام التوم محمد التوم، وقف الحوار مع الحركة الشعبية بسبب استمرارها فى العمليات العسكرية واتباع سياسة احتلال المدن، وسبق أن أعلن فى ٢٧ يناير ١٩٨٩ عن سقوط مدينة الناصر، وأدلى وزير الدفاع ببيان أمام الجمعية التأسيسية يوضح أسباب سقوط المدينة التى ظلت محاصرة منذ سبتمبر ١٩٨٩ من قوات الحركة الشعبية بسبب ظروف الخريف، وظلت الحركة تهدد فى ذلك

الوقت باقتحام مدن أخرى . واعتبر سقوط الناصر نكسة استراتيجية للقوات الحكومية بسبب قربها من الحدود الأثيوبية التى كانت تصل منها المساعدات والامدادات للحركة الشعبية . . وكانت القوات الحكومية المنسحبة من الناصر والتى يعتقد أنها اتجهت إلى شمال غرب المدينة قد انقطع الاتصال بها وسط الأحراش .

وفى أول فبراير ١٩٨٩ بدأت ترد أنباء عن تعرض مدينة توريت فى شرق المديرية الاستوائية إلى هجمات مكثفة من المتمردين . وقامت القوات المسلحة بارسال قوافل لحماية المدينة التى ظل المتمردون يحاصرونها منذ ٣١ اسبوعاً (سقطت المدينة فيما بعد) .

أدى سقوط الناصر إلى حالة استنفار سياسى وعسكرى وبدأ الاهتمام يتزايد بالموقف فى الجنوب ، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب تكرار الحادث فى مناطق أخرى خاصة وأن اذاعة الحركة الشعبية قد صعدت من تهديداتها باحتلال المزيد من المدن .

لقد كان الموقف ينذر بالخطر وقد ربط العديد من المراقبين بين سقوط مدينة الناصر ورفض الحكومة لمبادرة السلام السودانية .

فى ذلك الوقت أعلن الصادق المهدى عن التعديل الوزارى الذى كان مرتقباً بعد خروج الاتحاديين من الحكومة . وقد حمل الحزب الاتحادى الحكومة مسئولية سقوط الناصر ، وقال : ان قبول المبادرة كان يمكن ان

يمنع سقوط المدينة . . . ولا شك أن مثل هذا الاستنتاج لم يكن موفقاً ، فان قبول الاتفاقية لم يوقف استمرار القتال فيما بعد .

ففى ظل تلك الأوضاع المتردية بدأت تظهر بوادر تدخل خارجى بهدف التوسط بين الحكومة والمتمردين. وكانت التقارير التى نقلتها وكالات الأنباء الغربية عن الموقف فى الجنوب تصور الأمر وكأنه بداية هزيمة لقوات الحكومة وأنها قد تستجيب لبعض الضغوط ، وكانت معظم تلك التقارير تصور جنود الحكومة بأنهم فى حالة حصار أو فرار وأن بعضهم ينضم لقوات الحركة الشعبية .

حاولت بعض الدول التدخل لفرض حل معين وأعلنت عن مبادرة أمريكية وأعلن أيضاً أنه يمكن التشاور مع السوفيت للضغط على أثيوبيا وقرنق للمساعدة فى ايقاف القتال ... وبالفعل كانت هناك مشاورات تتم بين الأمريكيين وأطراف النزاع .

وفى منتصف فبراير ١٩٨٩ أصدرت القوات المسلحة بياناً أشار إلى حدوث اشتباكات مع المتمردين بين مدينتى جوبا وتوريت. وقال البيان ان القوات الحكومية كبدت المتمردين خسائر كبيرة. وبعد ذلك بأيام أعلن الجيش الشعبى عن الاستيلاء على بلدة ليريا التى تقع بين توريت ومدينة جوبا .

كشف سقوط الناصر عن تدهور الوضع داخل القوات المسلحة وكان

لابد من وضع خطة للارتقاء بمستواها واعدادها القتالى خاصة بعد أن أصبح المتمردون يمتلكون الصواريخ والعربات المدرعة ، وأصبحوا يحرزون الانتصارات ويستولون على المدن الكبيرة لأول مرة و كان ذلك يمثل نكسة كبيرة للحكومة التى لم تكن قادرة على توفير الحد الأدنى لاحتياجات القوات المسلحة .

وكانت مراكز الرصد الدولية التى تتابع الأوضاع فى السودان تعزو تردى الأوضاع فى جنوب السودان إلى مشاكل التسليح والتدريب والتنظيم التى تعانى منها القوات المسلحة السودانية . وذكرت أن ميزانية الدفاع السودانية خلال عام ١٩٨٩ لم تتجاوز ٢٣٥ مليون دولاراً ، وأن السودان لم يتعاقد ، منذ عام ١٩٨٥ ، على أى صفقات أسلحة واقتصر الأمر على المساعدات العسكرية ، وأشارت العديد من الاستطلاعات التى نشرت فى تلك الفترة إلى أن المتمردين باتوا يهددون مدينة جوبا عاصمة الاقليم الجنوبى .

بعد فترة وجيزة من استقالة وزير الدفاع اجتمع ضباط القوات المسلحة وتقدمت هيئة القيادة العامة للقوات المسلحة بمذكرة إلى رئيس مجلس رأس الدولة ، القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وإلى رئيس الوزراء .. كان ذلك فى ٢٠ فبراير ١٩٨٩ وعبرت المذكرة عن تدهور الأوضاع وعن بعض المشكلات الداخلية التى تهدد الأمن وعن غياب التوجه القومى وانقسام الجبهة الداخلية وضعف القدرات الدفاعية وتأثير الحصار الاقتصادى والعسكرى .

أدت المذكرة إلى انقسام واستقطاب فى الساحة السياسية السودانية، وأثارت غضب رئيس الوزراء لأنه اشتم منها رائحة التهديد والانذار.

وأسهمت المذكرة فى تعميق الانقسام الداخلى، وربما كان مقصد المذكرة هو تحسين الأوضاع داخل القوات المسلحة ورفع كفاءتها وقدرتها القتالية، إلا أنها استغلت لتحقيق أهداف سياسية.

كانت الصورة مفزعة فقد أصبحت حركة التمرد، بنهاية فبراير ١٩٨٩، تسيطر على عدة مدن هامة - ففى أعالى النيل كانت تسيطر على الجيكو وأكوبو والناصر وبيبور وبوما وكاكا، وفى اقليم بحر الغزال، كانت يرول محاصرة، أما الاقليم الاستوائى فقد سقطت فيه نمولى وكاجوكاجى وكبويتا وتوريت وكانت مريدى تحت الحصار.

كانت مؤشرات المعارك فى جنوب السودان تدل على تدخل قوى اقليمية ودولية تحرك المشكلة وتستغلها لصالحها، عن طريق نفوذها السياسى والاقتصادى، ودعمها العسكرى لجيش التحرير وقد خلق كل ذلك ضغوطاً شديدة على الجبهة الداخلية التى ازدادت تفتتاً بسبب الصراعات والخلافات السياسية.

أعلن مجلس رأس الدولة بعد سقوط الناصر حالة التعبئة العامة فى البلاد لتحرير الناصر، ودعا إلى توحيد الجهود والتضحية، وكانت مثل هذه النداءات والبيانات فى ذلك الوقت غير مجدية ذلك لأن ثقة الناس

بالحكم وبالممارسات السياسية قد أصبحت متدنية . وكان الأمر يتطلب تغييراً كبيراً ينقذ البلاد من المحنة والخطر الذى بات محدقاً وربما كان وزير الدفاع محقاً فى استقالته بعد أن أيقن أن الصراع السياسى بات يهدد الحكم القائم ويبدو أن تقييم وزير الدفاع للموقف الأمنى بحكم موقعه قد دفعه لاتخاذ قرار التخلى .

الأصابع الخارجية

نفذ الحزب الاتحادى تهديده بالانسحاب من حكومة الوفاق الوطنى واستكمل فى ٢٤ يناير انسحابه من الوظائف الدستورية فى الجمعية التأسيسية وكان الحزب يحتفظ بمناصب رقيب الجمعية ورئاسة لجنتى التشريع والخدمات وتم انتخاب الشريف زين العابدين زعيماً للمعارضة .

كانت الأحداث متلاحقة وساخنة بل وملتهبة والغيوم ملبدة تنذر بالبروق والرعود ، فالخلافات السياسية عاصفة وأجواء وشائعات الانقلابات تزحم الساحة والمظاهرات الصاخبة تجوب الشوارع . وأمام هذه الضغوط الثقيلة اضطرت الحكومة للتنازل عن خطط زيادة الأسعار ، إلا أن الأيام كانت مشبعة بالاخفاق .

فى ذلك الوقت المضطرب بعد أن سقطت مدينة الناصر فى أيدى المتمردين فى الساعات الأولى من يوم الجمعة ٢٧ يناير ١٩٨٩ ، تزايد الإحباط وتوتر الموقف السياسى والعسكرى .

خلال تلك الأيام شغل الوضع العسكرى اهتمامات المواطنين وطغى على همومهم المعيشية والاقتصادية ، ولمجابهة الموقف المتدهور أعلن عن إعادة تشكيل الحكومة بعد خروج الاتحاديين منها واقتصر التعديل على ملء المقاعد التى خلت بخروجهم وتم تكوين الحكومة الجديدة من ٢٤ وزيراً

من أحزاب الأمة والجبهة القومية الاسلامية والاحزاب الجنوبية المؤيدة للحكومة . وكان على الحكومة الجديدة أن تجابه الضغوط من عدة جهات منذ بداية تشكيلها ، وأحدث سقوط مدينة الناصر نقطة تحول جديدة فى الصراع العسكرى ، فهى ثانى أكبر مدن أعالى النيل بعد ملكال ، وجاء هذا التصعيد فى ذروة تقارير صحفية تتحدث عن قرب انفصال الجنوب وحديث عن نشاط دبلوماسى واسع تقوم به الحركة الشعبية فى الخارج إذ زار الدكتور منصور خالد المستشار السياسى لقرنق كلاً من لندن وواشنطن .

تزامن اعلان الحكومة الجديدة مع ظهور بوادر ضغوط دولية وتراجع بعض الدول عن تقديم مساعدات إلى السودان مثل هولندا التى أعلنت بالفعل وقف مساعداتها ، كما أعربت ليندا تشوكر الوزير بوزارة الخارجية البريطانية عن قلقها بسبب إخفاق السودان فى التوصل لاتفاق سلام مع المتمردين فى الجنوب وقالت : إن بريطانيا تشعر بالقلق لتردد زعماء السودان فى توقيع اتفاق سلام مع المتمردين ... وخرجت إشارات من واشنطن عن ضرورة حدوث وفاق دولى بشأن الموقف فى القرن الافريقى .

كانت التقارير الأجنبية كلها فى هذه الفترة تتحدث عن تدهور الأوضاع فى السودان وفى الجنوب على وجه الخصوص ، وكثر الحديث عن انتصارات الحركة الشعبية وتقهقر الجنود الحكوميين فى أكثر من موقع ونقلت الوكالات تصريحات لدبلوماسيين تتنبأ بمشكلات قد تواجهها

الحكومة اذا لم تتوصل إلى تسوية سلمية وحذر هؤلاء الدبلوماسيون من ازدياد الاستنكار والمعارضة لسياسة الحكومة وقالت بعض التقارير ان معظم جنود الحكومة محاصرون فى ثكنات منعزلة يتعرضون فيها لنيران المدافع والقاذفات الصاروخية .

كانت الولايات المتحدة قد اقترحت فى ٢٧ يناير ١٩٨٩ القيام بالوساطة بين الحكومة والمتمردين وقالت ان الاتحاد السوفيتى يمكنه أن يلعب دوراً مهماً فى حل النزاع . وفى الاسبوع الثانى من فبراير نقلت وكالة السودان للأنباء أن الحكومة السودانية تلقت رسالة من وزير الخارجية الأمريكى چيمس بيكر يدعو فيها الحكومة والحركة إلى وقف إطلاق النار ووضع حد نهائى للحرب ، وقال بيكر ان وقف الحرب سيساهم فى نقل الاغاثة وانقاذ السكان . ويبدو أن التحركات الأمريكية جاءت فى إطار اثارة الاهتمام الدولى بالمشكلة ونقلت صحيفة « الصنداى تايمز » البريطانية تقريراً مطولاً عن الوضع المأساوى فى مدينة جوبا وقالت أنها تخضع لحصار من قبل قوات الجيش الشعبى ، وقالت الصحيفة ان مما يعقد الصراع ويجعل التسوية أقل احتمالاً القوانين الدينية التى يريد الشمال المسلم بشكل أساسى إدخالها وتطبيقها فى الجزء الجنوبى من السودان ... وتحدثت وكالة « اليونايتدبرس » عن مخاوف من موت مئات الآلاف جوعاً إذا لم يتوقف القتال .

كان المتمردون فى إطار التصعيد الذى يقومون به قد منعوا بعض البواخر النيلية من الوصول إلى ملكال . وبات واضحاً من تقارير الوكالات الغربية أنها تهدف إلى إعطاء انطباع بأن حركة التمرد قد أحكمت قبضتها على الجنوب وطرقه الرئيسية وأنها تحاصر المدن والقوات الحكومية ، وأن على الحكومة أن تقدم بعض التنازل .

فى ذلك الوقت وبالرغم من خروج الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة إلا أن وفوده كانت تذهب للعاصمة الأثيوبية للتشاور مع الحركة الشعبية وامتدت الاتصالات مع الحركة حيث عقدت ندوة أمبو بأثيوبيا فى الفترة من ٤-٧ فبراير ١٩٨٩ واشترك فيها ٣٦ شخصاً منهم ١٨ من ممثلى النقابات والاحزاب و ١٨ من الحركة الشعبية وأعلن وزير الداخلية أن عدداً من الذين شاركوا فيها سيتعرضون للملاحقة القضائية وقال ان الندوة تهدف إلى خلق جناح داخلى للمتمردين . وفى الحقيقة كان توقيت الندوة سيئاً وجاءت فى خضم ضغوط داخلية وخارجية .

وفى ١٩ فبراير ١٩٨٩ نقلت صحيفة « الشرق الأوسط » عن مصدر دبلوماسى فى واشنطن قوله ان الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد العناصر التى وردت فى اتفاق نوفمبر (إشارة إلى اتفاقية السلام) وهى عقد المؤتمر الدستورى وتجميد قوانين الحدود وعدم تطبيق قوانين بديلة قبل انعقاد المؤتمر ووقف إطلاق النار ورفع حالة الطوارىء ... وذكر المصدر ان هذه العناصر تشكل محور المبادرة الأمريكية .. وقد فسر بعض المراقبين

هذا التوجه الأمريكى بأنه يشكل انحيازاً لحركة التمرد خاصة وأن الحكومة كانت قد رفضت ذلك الاتفاق.. وكان حسن الترابى وزير الخارجية قد أعلن فى ذلك الوقت عن مبادرة تدعو إلى وقف إطلاق النار، وعقد مؤتمر سلام جدول أعماله مفتوح ودون شروط مسبقة .

كان الاعلان عن المبادرة الجديدة يعنى كسر الجمود الذى حدث بعد اتفاقية السلام كما يعتبر مؤشراً على أن الحكومة لديها أجندتها الخاصة فى حالة قبول الوساطة الأمريكية ... لقد كانت الإدارة الأمريكية تعمل للضغط على طرفى النزاع ، إلا أنه لم يكن لديها موقف واضح وكانت تركز بالدرجة الأولى على وقف إطلاق النار ، وتحريك المساعدات الانسانية ... وفى هذا الاطار، جاءت تصريحات الرئيس الأمريكى السابق بوش فى بيان صدر عن البيت الأبيض بتاريخ ١٤ مارس تطالب بوقف القتال فى جنوب السودان .

كانت القوات المسلحة السودانية فى هذه الفترة تواجه موقفاً عصيباً فى الجنوب وبدأت تظهر مشكلات تتعلق بالتسليح والميزانيات والتنظيم والإدارة. وشهد السودان، خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٨٩ تغيير خمسة وزراء للدولة للدفاع وتغييراً متكرراً فى أعضاء هيئة القيادة. وتصاعد مد التذمر داخل القوات المسلحة وأفضى إلى استقالة وزير الدفاع ثم تلى ذلك مذكرة القوات المسلحة الشهيرة التى تضمنت مطالب محددة للقوات المسلحة .

أحدثت مذكرة القوات المسلحة جدلاً واسعاً فى الأوساط السياسية فى السودان ونظرت إليها بعض القوى باعتبارها تدخلاً من الجيش فى القضايا السياسية، ومن المؤكد أن رئيس الوزراء الصادق المهدى لم يكن راضياً عنها، إلا أن صورة العمليات العسكرية فى الجنوب كانت محبطة وتتطلب علاجاً سريعاً بينما القوى السياسية تتعارك فيما بينها، وقوات التمرد تتحرك فى فصل الصيف وتستولى على المدن.

كانت القوات المسلحة قد طالبت بتعيين حكومة وحدة وطنية، وتحت وابل من الضغوط الخارجية والداخلية اضطر الصادق المهدى إلى إعادة تشكيل حكومته فى ٢٦ مارس ١٩٨٩، وأعلنت الجبهة القومية الاسلامية أنها لن تشارك فى الحكومة الجديدة، وقد فسر ذلك الرفض بأنه يعنى أن البرنامج الانتقالى للحكومة الجديدة لن يتضمن تطبيق الشريعة الاسلامية، وهكذا تم تشكيل حكومة الجبهة الوطنية وعاد الحزب الاتحادى الديمقراطى إلى الحكم.

تزايد الاهتمام الدولى بالجنوب بعد تشكيل حكومة الجبهة الوطنية فى ١٩٨٩/٣/٢٦ وتم تشكيل غرفة عمليات وزارية للسلام برئاسة وزير الخارجية سيد أحمد الحسين، وتم إبلاغ حركة قرنق بموافقة الحكومة على اتفاقية السلام السودانية بالرغم من الجدل الذى دار حول الاتفاقية وعدم مناقشتها فى البرلمان، إلا أن الحكومة اكتفت بالقاء بيان أمام الجمعية التأسيسية تضمن اتفاقية السلام.

لم تستقر الأحوال طويلاً بعد قبول اتفاقية السلام وتشكيل حكومة الجبهة الوطنية ، ففى الاسبوع الأول من أبريل ١٩٨٩ بدأ يتضح أن هناك صعوبات وتعقيدات تواجه برنامج المساعدات الانسانية . وبدأت منظمات الاغاثة تتبادل الانتقادات مع منظمة الأمم المتحدة ، وقال إيجل هاغن، مدير المساعدة النرويجية فى نيروبى أن الأمم المتحدة أحالت عملية الاغاثة إلى عرض اعلامى ، وأن الشاحنات توقفت فى ليكيشوكيو فى شمال كينيا ... وبرزت صعوبات عملية حول وقف إطلاق النار فى ذلك الوقت من السنة، وبدأت وسائل الاعلام الدولية تنقل صوراً مأساوية للحرب فى جنوب السودان وقالت صحيفة «الكريستيان ساينس مونيتر» إن الوضع فى مدينة جوبا ينذر بالخطر، وأعلنت هيلينا مابور مسئولة هيئة الاغاثة الدولية بجنيف أن المسئولية تقع على الحكومة والحركة ، فالحكومة تخشى أن يستولى المتمردون على الأغذية كما أن المتمردين لم يتعهدوا بعدم اسقاط الطائرات ... وازاء هذا الوضع لم يتبق سوى الطرق البرية التى كانت محاطة بالمخاطر بسبب وجود الألغام .

بعد يوم من تبنى الجمعية التأسيسية لاتفاقية السلام السودانية فى يوم الاثنين ١٠ ابريل ١٩٨٩ سقطت مدينة أكوبو على الحدود مع أثيوبيا فى أيدى المتمردين، وكانت أكوبو آخر نقطة تسيطر عليها القوات السودانية فى تلك المنطقة، وفى ظل الأوضاع المتدهورة، تقرر ان يتم نقل بعض الأغذية عن طريق البواخر النيلية، وأعلن عن وصول الممثلة الأمريكية

أودرى هيبورن إلى الخرطوم لتدشين انطلاق الباخرة فى إطار عملية انقاذ السودان الدولية . وحضر الاحتفال ، فى مرفأ الشجرة النهرى ، مسئولون من الأمم المتحدة ، وعلى الجانب الآخر استمرت على الأرض عرقلة عمليات الاغاثة فقد ذكر مسئول للأمم المتحدة هو نيلز انكفيست ، المنسق الاقليمى لبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة لمنطقة شرق أفريقيا أن شاحنة تم تفجيرها وأصيب سائقان كينيان ، وقال أنها تعرضت للنيران قرب كبويتا ، جنوب شرقى الاستوائية وقد أضطرت قافلة الاغاثة للعودة إلى ليكيشوكيو .

ونهاية ابريل تأكد أن عمليات الاغاثة الدولية بجنوب السودان تواجه مشكلات كبيرة إذ أعلن فى ١٩٨٩/٤/٢٠ عن اجتماع فى نيروبى برئاسة چيمس جرانت المدير التنفيذى لليونسيف لبحث الأخطار التى تواجه عمليات الاغاثة . وقد ساد الاعتقاد « وقتها » أن بعض القبائل المناوئة لقبيلة الدينكا هى التى كانت تعترض مسيرة شاحنات الاغاثة . وذكر اسم قبيلة التوبوسا . أدت هذه المعلومات إلى تهدئة الاتهامات الموجهة إلى الحكومة وتأكد أن الحرب التى تدور فى الجنوب ليست مواجهة بين الحكومة والجنوبيين وانما تلعب فيها العداءات القبلية دوراً كبيراً .. وبالرغم من المصاعب العديدة استطاعت الأمم المتحدة أن تنقل كمية من الغذاء قبل موسم حلول الأمطار .

وفى ١٩٨٩/٤/٢٧ أعلن چيمس جرانت أن عملية إغاثة السودان نجحت

فى إرسال ٣٧ ألف طن من الأغذية إلى جنوب السودان وقال : إن عمليات الترحيل تمضى ببطء وقال ان المهم نقل المزيد من المواد الغذائية قبل هطول الأمطار .

لقد كانت حكومة الجبهة الوطنية مشغولة بالترويج لاتفاقية السلام مع الحركة الشعبية ، وفى جو مشحون بالأمل والرجاء وصل سيد أحمد الحسين نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى القاهرة فى ٢٨ ابريل ١٩٨٩ ، وكان هناك وفد من الاحزاب السياسية السودانية برئاسة محمد توفيق القطب الاتحادى يزور القاهرة لشرح الأوضاع فى الجنوب ، وبالرغم من اعلان الحكومة عن الاتجاه لوضع اتفاقية السلام موضع التنفيذ ، إلا أن العمليات العسكرية من جانب الحركة الشعبية لم تتوقف ، وكانت الصحف السودانية تزخر بأخبار الحرب والتدمير فى كاجو كاجى . وبدأت بوادر مماطلة من الحركة الشعبية ، ونقل عن إذاعة قرنق أن تجميد قوانين الشريعة لا يكفى ولابد من الغاء هذه القوانين .

تزامن مع هذه التحركات إعلان مسئول دولى للمرة الثالثة ان عمليات الاغاثة فى جنوب السودان مازالت تتعرض للهجوم من مسلحين مجهولين وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فى ٣ مايو أن نصف المساعدات الغذائية التى أرسلتها الولايات المتحدة إلى بلدة أويل فى جنوب السودان قد اختفت نتيجة سوء عمليات التوزيع .

لقد كان واضحاً من الزيارة التى قام بها وفد الكونجرس إلى المنطقة أن الولايات المتحدة تتجه لأن تلعب دوراً نشطاً فى جنوب السودان، ونقلت رويتر فى ٥ مايو ١٩٨٩ عن دبلوماسيين غربيين أن زعيم المتمردين سيزور واشنطن وربما تكون تلك أول زيارة علنية له منذ بداية الحرب فى عام ١٩٨٣، وكان الرئيس الأمريكى السابق چيمى كارتر والنائب مايك ليلاند رئيس لجنة شكلت فى مجلس النواب لبحث مأساة الجوع قد دعيا قرنق لزيارة واشنطن، غير أن الدبلوماسيين استبعدوا أن يلتقى قرنق بچورچ بوش أو وزير الخارجية چيمس بيكر ... وكان قرنق قد أعلن فى ذلك الوقت وقفاً مؤقتاً لاطلاق النار واقترحت الحكومة تكوين لجنة مشتركة لمراقبة وقف اطلاق النار إلا أن الحركة الشعبية رفضت ذلك العرض .

بدأت الأمطار تهطل بغزارة فى مختلف مناطق جنوب السودان منذ الاسبوع الأول من مايو ١٩٨٩ وأصبح برنامج الأمم المتحدة مهدداً ولم تتمكن قافلة مكونة من ٣٢ شاحنة غادرت نيروبى فى ١٠ مايو من مواصلة سيرها بسبب الأوحال ، وقال ممثلوا الأمم المتحدة أنهم لم ينقلوا أكثر من ٥٦ ألف طن إلى المناطق المتضررة من جملة الكمية البالغة ١٣٠ ألف طن. وكان الاتفاق الذى تم بين الحكومة والمتمردين والأمم المتحدة يقتضى حدوث هدنة لمدة شهر يتم فيها نقل الاغاثة عبر المناطق التى تسيطر عليها الحكومة والمتمردون بالطرق البرية والنهرية والجوية من الخرطوم وأوغندا وكينيا وأثيوبيا. وكانت أول قافلة قد غادرت كينيا فى

١٨ ابريل إلا أنها تعرضت للهجوم من بعض القبائل كما هوجمت قافلة أخرى فى ٢٧ ابريل. ويبدو أن الأمم المتحدة قد فشلت فى مسابقة الزمن ... فقد بدأت عمليات نقل الاغاثة أصلاً فى وقت متأخر ولم تراع ظروف المنطقة ذات الطرق الوعرة وعديمة الجسور وأنه ربما تؤدى الأمطار إلى إغلاق المطارات لعدة أيام أو أسابيع ولم تتمكن بعض الشاحنات من قطع المسافة بين كمبالا وتوريت « ٣٨١ ميلاً » إلا بعد سبعة أيام وبعض القوافل غاصت فى المستنقعات (الايكونوست مايو ١٩٨٩) .

بات الغموض يحيط باتفاقية السلام السودانية، وعقد مجلس الوزراء فى ٢٠ مايو اجتماعاً لمناقشة الملابسات التى أحاطت بالاتفاقية وأدت إلى حدوث حالة الجمود وفقدان الثقة بين الحكومة والحركة ، فقد مضى على الاتفاقية منذ توقيعها فى نوفمبر ١٩٨٨ أكثر من خمسة أشهر ومازالت محاطة بالجدل والغموض وبدأت دوائر الحركة الشعبية تثير الشكوك حولها ، فالحركة تعتقد أن الحكومة تراوغ فى التنفيذ خاصة فى موضوع اتفاقية الدفاع مع مصر والغاء الشريعة، بينما كانت الحكومة تسعى لعقد اجتماع مع الحركة لترتيب إجراءات المؤتمر الدستورى، واعتبرت الحركة التحركات الخارجية التى تقوم بها الحكومة مضيعة للوقت وكانت الحركة قد رفضت أيضاً التوضيحات التى أعلنها مجلس الوزراء بشأن الاتفاقية . وهكذا دخلت الاتفاقية فى دائرة المغالطات والتفسيرات المتضاربة .

ويبدو أن قرنق قد أراد أن يضيع الوقت أيضاً كما تفعل الحكومة إذ

أعلن فى أديس أبابا فى ٢٦ مايو ١٩٨٩ أنه قد غادر مقره فى أديس أبابا فى جولة أوروبية أمريكية تستغرق ثلاثة أسابيع وتشمل ألمانيا وانجلترا وسويسرا والولايات المتحدة ورافق قرنق فى الجولة الدكتور منصور خالد وذكرت مصادر الحركة (الشرق الأوسط ١٩٨٩/٥/٢٧) أن زيارة ألمانيا الغربية كانت تلبية لدعوة من لجنة حقوق الانسان التابعة للبرلمان الألمانى بينما تتم زيارته للولايات المتحدة بدعوة من الرئيس الأمريكى الأسبق چيمى كارتر ومايك ليلاند رئيس إحدى اللجان الفرعية فى الكونجرس. وكانت مغادرة قرنق لأديس أبابا تعنى أنه لن يشارك فى المحادثات المرتقبة مع لجنة السلام الوزارية فى العاصمة الأثيوبية .

أكد قرنق خلال جولته أن حكومة الصادق لم تنفذ كل بنود اتفاقية السلام وكرر مطالبته بالغاء الشريعة وفصل الدين عن الدولة واعتماد قوانين ١٩٧٤ والغاء الاتفاقيات العسكرية مع بعض الدول وأعلن قرنق فى ألمانيا تمديد وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين.. وكان اجتماع لجنة السلام الوزارية مع حركة التمرد المخطط له فى ١٠ مايو بأديس أبابا يقترب بينما قرنق يواصل رحلته فى الدول الغربية ويحسن صورته الاعلامية فى الغرب.

بدأت مفاوضات السلام بأديس أبابا وأعلن عن موافقة مصر على الغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع السودان ، كما أعلنت ليبيا الغاء بروتوكول التعاون العسكرى الموقع فى عام ١٩٨٥ إلا أن الصادق المهدى اتهم الحركة الشعبية فى ١٢ يونيو ١٩٨٩ بعرقلة مسيرة السلام فى جنوب السودان

باصرارها على ضرورة تصديق الجمعية التاسيسية على الغاء أو تجميد الحدود التى تنص عليها الشريعة الاسلامية ، وقل المهدى ان هناك صعوبات عملية تواجه اتخاذ مثل هذا القرار .

وكان مبعوثون للحكومة يواصلون مشاوراتهم مع ممثلين للحركة الشعبية بالعاصمة الأثيوبية حول الخطوات العملية لتنفيذ مبادرة السلام السودانية التى تم توقيعها فى ١٦ نوفمبر وكانت المباحثات تهدف إلى وضع جدول زمنى بشأن وقف إطلاق النار ، ورفع حالة الطوارىء وتجميد الشريعة الاسلامية والغاء المعاهدات العسكرية التى تربط السودان بدول أجنبية ، وصدرت تصريحات من الحركة تدعو إلى الاحباط إذ أعلنت أن تلك المشاورات تجرى بطلب من الحكومة بينما كانت الحكومة تأمل فى أن تتمخض المشاورات عن تكوين لجنة مشتركة خاصة بعد أن أعلن الغاء إتفاقية الدفاع مع مصر .

وبعد ثلاثة أيام من مشاورات أديس أبابا أعلن فى ١٣ يونيو أن اتفاقاً قد تم على عقد المؤتمر الدستورى فى ١٨ سبتمبر ١٩٨٩ ولم تذكر تفاصيل عن خطة المؤتمر ، إلا أن تساؤلات حول الموقف من قوانين الشريعة كانت مازالت قائمة .

الأيام الأخيرة

منذ بداية يناير ١٩٨٩ ، كان واضحاً ان الحكومة تواجه ضغوطاً سياسية واقتصادية ، وقد بدأت تلك الضغوط تتخذ شكل المطالب النقابية والتى تعتبر فى السودان، عادة، جزءاً من حركة الصراع على السلطة ، وهو اسلوب أدخله الشيوعيون وأدى فى، خاتمة المطاف، إلى إفساد الحياة السياسية والحزبية والنقابية .

وخلال لقاء الصادق المهدى فى ٢ يناير فى اجتماع مع قيادات عمالية وقوى سياسية بمدينة الأبيض عاصمة اقليم كردفان ، طالب ممثلو النقابات العمالية والمهنية بتشكيل حكومة جديدة للاصلاح الوطنى واستثمار مبادرة السلام السودانية لأن فى ذلك حلاً للأزمة الاقتصادية ، كما طالب النقابيون بعدم زيادة الأعباء المعيشية ورفع أسعار السلع الأساسية والبحث عن بنود جديدة لخفض الانفاق الحكومى وزيادة الموارد لمواجهة العجز فى الميزانية ، وكانت حكومة الصادق تسعى فى ذلك الوقت إلى رفع أسعار بعض السلع. وكان واضحاً أن المطالب النقابية تندرج تحت التوجه الرامى إلى زيادة الضغوط على الحكومة التى كانت تتكون من حزب الأمة والجبهة الاسلامية وبعض نواب الجنوب بعد أن انسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى منها .

وتعرض الصادق المهدى وحكومته خلال هذه الفترة لأقسى درجات

النقد والتشهير فى الكثير من الصحف المحلية والأجنبية .. الاتحاديون كانوا يريدون تمرير اتفاقيتهم بأى ثمن ، والقوات المسلحة كانت تعانى من تدهور الأوضاع الأمنية واستفحال التمرد واليسار مع بعض النقابات كانوا يستعجلون اضفاء الشرعية على تجميد القوانين الاسلامية .

كانت الحكومة تحارب فى عدة جبهات : الحرب فى الجنوب ، والمهددات الأمنية التى ظهرت بعد المحاولة الانقلابية والتى قيل أن المايويين كانوا وراءها ، وتفاقم الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من ضغوط نقابية وفئوية ، وأخيراً مذكرة القوات المسلحة التى تشبه الانذار للحكومة .. وصرح الصادق المهدى فى خطاب له أمام الجمعية التأسيسية فى فبراير بشأن الأوضاع السائدة بقوله .. « إن السودان مهدد خارجياً بمخالب داخلية وينبغى الاستعداد للقط ومخالبه » واتهم جهات خارجية بمحاولة تطوير المعارضة للقرارات الاقتصادية إلى محاولة لاسقاط الحكومة .. وقد رد الشريف زين العابدين الهندى ، زعيم المعارضة : « لم يكن قطاً أو مخلباً إنما ثورة للجياع والعراة والمرضى » .

وواجهت الحكومة الرابعة للصادق المهدى بعد خروج الحزب الاتحادى موقفاً دولياً متوتراً وبذلت الحكومة مساعى لتحسين علاقاتها الخارجية وبدأت ترد أحاديث عن قرب زيارة الصادق المهدى إلى مصر ، كما أعلن عن زيارة لمارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا إلى السودان فى نهاية شهر مارس ١٩٨٩ واعتبر أن ذلك التطور مؤشر عن قرب تحسن العلاقات

المتوترة بين السودان وصندوق النقد الدولى . . . بالنسبة للحكومة ، كانت تلك الأخبار تبشر بالآمال لأنها جاءت فى وقت كثرت فيه الاحتجاجات والاضرابات بسبب ارتفاع الأسعار وعدم توفر بعض المواد الغذائية الرئيسية مثل السكر والدقيق .

ظلت الدول الغربية تتابع التطورات الجارية فى السودان بهدف تشجيع الوصول إلى تسوية سياسية لا يلعب فيها التيار الاسلامى دوراً مؤثراً ، لذلك ظلت تتعامل بفتور مع حكومة الصادق المهدى الجديدة باعتبار أنها تخلت عن الاتجاه الذى يرمى إلى اقرار تسوية وفقاً لاتفاقية السلام السودانية ، التى تدعو إلى تجميد القوانين الاسلامية ، وكانت الدول الغربية تعتقد أن السخط الشعبى كفيل بأن يجبر الحكومة على التراجع عن موقفها خاصة بعد الحرج الذى واجهته الحكومة بسقوط مدينة الناصر ثم توريت بعد ذلك .

كان واضحاً ، فى بداية مارس ١٩٨٩ ، أن اتفاقية السلام السودانية قد دخلت إلى النفق المظلم للصراعات الحزبية وأن الانتصار الاتحادى يواجه احتمالات نكسة كبيرة لأنه لم يجر التميهد له باجراء الاتصالات السياسية مع كل الأطراف .

وقد تعامل الصادق المهدى مع الاتفاقية فى البداية بصورة ممعنة فى البيروقراطية ، والعمل من خلال المؤسسات الدستورية وكان يشعر بأن

الاتفاقية لا تحظى بموافقة أغلبية أعضاء الجمعية التأسيسية وإذا شاء الحزب الاتحادى أن يخرج من الحكم فله ذلك ، إلا أنه لا يستطيع أن يقبلها تحت ضغط سياسة لى الذراع وتأليب الشارع والمظاهرات والاضرابات، وقد وصل الأمر إلى الذروة بالمذكرة التى رفعتها القوات المسلحة وقبلها استقالة وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل، الذى كان خطاب استقالته بمثابة انتقاد لسياسة الحكومة .

فقد كانت مذكرة القوات المسلحة تطالب بتشكيل حكومة عريضة واتباع سياسة خارجية متوازنة ومعالجة الوضع الاقتصادى. وقد أثارت اضطراب . .. فى الحياة السياسية لأنها كانت تعبر عن تدخل فى القضايا السياسية للدولة، وهذا ليس من شأن القوات المسلحة ، وحاول المهدى من جانبه أن يبطل مفعول هذه الضغوط، وأوفد مبعوثاً إلى أديس أبابا هو مبارك الفاضل المهدى بهدف تطوير اتفاق نوفمبر وبحث النقطتين المتحفظ عليهما ، إلا أن اتصالات مبارك المهدى لم تحرز تقدماً كبيراً وعاد بعد أن اشترطت الحركة ضرورة اجازة الاتفاقية داخل الجمعية التأسيسية .

كانت صورة الحركة السياسية فى منتصف مارس ١٩٨٩ أقرب إلى صورة المعركة الحربية بين المعسكر المؤيد للاتفاقية، ويضم الحزب الاتحادى والفئات المؤيدة لمذكرة القوات المسلحة وبعض النقابات، والمعسكر الذى يتمسك بالشرعية المؤسسية، ولم يكن يملك المعسكر الأول سوى الاحتجاج وتسيير المظاهرات، ويبدو أن هذا الاسلوب بالاضافة إلى

عوامل أخرى اقليمية ودولية بدأ يحرز نتائجه فى الاتجاه نحو إضعاف الحكومة القائمة وتكوين حكومة جديدة .

بعد أن اعلنت حكومة الصادق الخامسة (حكومة الجبهة الوطنية) بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٦ وخروج الجبهة القومية الاسلامية من الحكم واعلان موافقة الحكومة على اتفاقية السلام السودانية أعلنت بريطانيا فى ٤ ابريل ١٩٨٩ على لسان كريها ياتن وزير التنمية البريطانى لما وراء البحار ان بريطانيا ستقدم معونة إضافية قيمتها ٥ ملايين جنيه استرلينى لعملية الاغاثة فى جنوب السودان . وعدا ذلك الاعلان لم تصدر تصريحات مماثلة من جهات أخرى ، إلا أن تقارير الوكالات والاذاعات الدولية كانت تشير إلى عجز وكالات الاغاثة عن توصيل الغذاء إلى المتضررين كما ظهر هناك تخاذل كبير من المجتمع الدولى وظهر أن هناك نقصاً فى مخزون هذه الوكالات من المواد الغذائية ، كما أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مناشدة للمجتمع الدولى بزيادة المساعدات إلا أن الاستجابة كانت منخفضة للغاية .

أعلن فى ١٠ ابريل عن موافقة الجمعية التأسيسية على تأجيل مناقشة مشروع قانون الشريعة الاسلامية إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الدستورى ، كما وافقت الجمعية على قبول استقالة رئيسها محمد يوسف محمد (جبهة قومية إسلامية) ، كما قدم نصر الدين الهادى نائب رئيس حزب الأمة استقالته إلى الصادق المهدى ، رئيس حزب الأمة . وذكر الصادق

المهدى أن استقالة نصر الدين كانت بسبب عدم رضاه عن التشكيل الوزارى .

وفى ذلك الوقت وصلت بعثة من صندوق النقد الدولى إلى الخرطوم للاعداد لجولة مفاوضات مع الحكومة السودانية حول برنامج الاصلاح الاقتصادى فى السودان. وكان الوضع الاقتصادى قد اقترب من الكارثة فالاسعار قد تضاعفت وظهرت ندرة فى الزيوت والارز واللحوم وانتشرت السوق السوداء وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل وكانت الصيدليات خاوية وبعضها أغلق أبوبه بسبب انعدام الدواء والامصال. وتقدم الأطباء بمذكرة احتجاج للحكومة بسبب الوضع المأساوى للمستشفيات .

لقد كانت المباحثات مع صندوق النقد الدولى تهدف إلى فك الحصار عن السودان للاستفادة من موارد الصندوق والدول المانحة، وكانت ديون السودان تبلغ فى ذلك الوقت ١٤ مليار دولار، ودارت المحادثات حول هذه القضايا إلا أن المحادثات فى ذلك الوقت لم تؤد إلى تحسن فى علاقة السودان بالصندوق. ويبدو أن الدول المانحة لم تكن متيقنة من استقرار الأوضاع السياسية فى البلاد ، خاصة بعد أن اتضح أن اتفاقية السلام السودانية بدأت تواجه عقبات جديدة ربما تؤدى إلى انهيار الحكومة .

ومع ذلك لم تظهر بوادر تحسن وتقدم فى علاقات السودان بالدول المانحة بعد اقرار اتفاقية السلام وقد اثبت هذا خطأ الاعتقاد الذى كان سائداً

بأن قبول الاتفاقية سيؤدى إلى تدفق المساعدات إلى السودان وزوال الضائقة المعيشية. وحتى لو سلمنا بأن الوقت لم يكن كافياً للحكم على نوايا المجتمع الدولى، إلا أنه يلاحظ أن حشد جهود الاغاثة الانسانية لم يصل إلى مستوى المناشدة والرجاء الذى أطلقته الأمم المتحدة والمنظمات التطوعية.

وشهد شهر مايو ١٩٨٩ توجيه عدة اتهامات إلى مسؤلين حكوميين تتعلق بالفساد وسوء الادارة، وكانت أصابع الاتهام تشير إلى أحد الوزراء وأصدر رئيس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة للتحقيق وتقصى الحقائق حول السياسات التجارية وأثارها على الصادرات، وسياسات الصفقات المتكافئة والبروتوكول التجارى مع مصر والرخص التجارية، ويبدو أن قرار تشكيل اللجنة جاء بعد تصاعد الاتهامات حتى وصلت إلى الشارع وأصبحت حديث الناس فى كل مكان. وكان على الحكومة أن تتراجع للدفاع عن نفسها.

فى منتصف يونيو أعلن أن العجز فى الميزانية قد وصل إلى ٨ مليار جنيه سودانى (تعادل فى ذلك الوقت ١٫٨ مليار دولار) وكانت الحكومة فى حاجة ماسة للأموال للانفاق منها على الجوانب العسكرية والأمنية، ويظهر العجز زيادة كبيرة فى الانفاق الحكومى بسبب فيضانات أغسطس وزيادة المرتبات، ولم تكن الصادرات تكفى لسد احتياجات البلاد.

وكانت تكلفة الحرب قد وصلت فى عام ١٩٨٩ إلى ٢،٤ مليار جنيه سودانى، وبات واضحاً أن الحكومة فى حاجة ماسة للأموال إلا أنها لم تأت والموقف فى الدول الغربية ظل كما هو وبالرغم من اعلان الولايات المتحدة رفع الحظر على المساعدات الاقتصادية عن السودان منذ زيارة الصادق لواشنطن فى أواخر عام ١٩٨٦ إلا أن العلاقات الاقتصادية معها ظلت تتراجع، وكان الاهتمام الأمريكى ينصب على قضايا اللاجئين والنازحين والمجاعة والجفاف وشريان الحياة وسير عمليات الاغاثة فى الجنوب ، ولم تكن هناك اتصالات جادة بشأن التعاون الاقتصادى أو تبادل المصالح ، ويفهم من ذلك أن الولايات المتحدة كانت لها تحفظات تجاه حكومة الصادق المهدى .

بداية ونهاية

عندما تحركت القوات المسلحة فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وحسمت الصراع الذى كان يدور بين مختلف القوى السياسية ، كانت حركة التمرد تنتظر وفد الحكومة للقاء كان مخططاً له أن يعقد بأديس أبابا فى ٤ يوليو ١٩٩٠ .

كانت الحركة تنتظر أن تتقدم حكومة الصادق بشرح للخطوات التى ستتبعها لتنفيذ بنود مبادرة السلام السودانية وخاصة ما يتعلق بالغاء البروتوكول العسكرى مع ليبيا ، واتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وتجميد القوانين الاسلامية .

كان الوفد المرتقب يمثل حكومة الجبهة الوطنية المتحدة التى تكونت بعد خروج الجبهة الاسلامية من الحكم فى مارس ١٩٨٩ ، وبالرغم من اعلان الحكومة قبول مبادرة السلام السودانية ، إلا أن لام أكول ذكر ، فى حديث لمجلة المصور، نشر بتاريخ ٣٠ يونسو ١٩٨٩ : « ان الوضع السياسى متوتر داخل الخرطوم وان حكومة الجبهة الوطنية تحمل فى داخلها عناصر التشتت والتفكك لأنها حكومة لم تكن قد قامت من أجل التوافق والاتحاد وفى إطار برنامج معين ». وقال : إن الوضع فرضته ضغوط القوات المسلحة. وقال لام أكول : إن لديهم تشككاً فى مصداقية كل الأطراف .

كان حديث لام أكول يعبر عن نمط فى التعامل ظلت الحركة الشعبية تسير عليه منذ الانتفاضة عندما اتبعت اسلوب المناورات والشروط المستحيلة التى أدت إلى إفشال كل المبادرات .. وكان من الواضح أن الحل كما تقترحه مبادرات السلام السودانية مرشحاً للتأجيل. وكانت التوقعات تتنبأ بالعودة إلى المربع الأول .

تسلم مجلس ثورة الانقاذ الوطنى الحكم وقوات التمرد تسيطر على أجزاء كبيرة من مديريتى شرق الاستوائية وجونقلى وبعض مديريات أعالى النيل وغرب الاستوائية ، وكانت العمليات العسكرية قد امتدت إلى كردفان وبطول الحدود مع أثيوبيا .

كانت العاصمة قد امتلأت بأعداد ضخمة من النازحين وبدأت تشكل عبئاً ثقيلاً على الخدمات والتموين وباتت الاوضاع تهدد بالتدهور الأمنى لعدم وجود العدد الكافى من نقاط وأفراد الشرطة .

كان أول ما فعله مجلس قيادة الثورة الجديد هو إصدار عفو عام يشمل كل الجنوبيين الذين حملوا السلاح منذ عام ١٩٨٣ ، كما أعلن عن وقف إطلاق النار. وقد أكد ذلك ان النقطة الأولى فى أجندة الحكومة الجديدة هو مشكلة الجنوب وإيجاد حل لها .

فى ١٦ يوليو ١٩٨٩ وصل وفد من الحكومة إلى أديس أبابا لتسليم رسالة للرئيس الأثيوبى، وكان سفر هذا الوفد قد تأجل عدة أيام، وكان

واضحاً أمام القادة الجدد أن الحرب فى الجنوب هى سبب كل البلاء وهى أصل الداء الذى يجب استئصاله بسرعة وعجلة، فالمشكلة ظلت تؤرق كل القوى السياسية وتتسبب فى سقوط كل الحكومات من الفريق عبود فى ١٩٦٤ وحتى الصادق المهدى فى ١٩٨٩، وكان لابد من إيقاف نزيف الدم والاحتكام إلى العقل والمنطق والحوار .

أعلنت الحكومة الجديدة منذ يومها الأول أنها على استعداد للاعتراف بخصوصية الجنوب ومنحه حكماً ذاتياً والنظر فى موضوع القوانين الاسلامية وعدالة توزيع الثروة، وأعلن د . منصور خالد المستشار السياسى للحركة لصحيفة الحياة من مكتبه فى « چنيف » بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٩ ان الأمر لا يحتاج إلى وساطات بينهم وبين الحكومة . وأثار منصور خالد تساؤلات بشأن موقف الحكومة الجديدة من مبادرة السلام السودانية التى وقعت فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ .

وفى اليوم الذى وصل فيه وفد الحكومة إلى أديس أبابا، وعلى الرغم من اعلان الحكومة وقف إطلاق النار، هاجمت بعض قوات المتمردين مناطق محيطة بمدينة يامبيو فى الاقليم الاستوائى .

لقد كان السودان يمر بفترة عصيبة، فالحرب كانت تهدد وحدة البلاد، والموقف من القوانين الاسلامية يهدد الجبهة الداخلية بالانفجار، والعلاقات مع مصر متوترة، والديمقراطية عجزت عن تحقيق الاستقرار

السياسى فى البلاد ... كانت الفوضى والاضطراب يهيمنان على الساحة السياسية وكانت نزاهة الحكم موضع شبهات. ورغم طوفان المشاكل التى كانت تطبق على البلاد أعطت حكومة ثورة الانقاذ الأولوية لمشكلة الجنوب.

بعد اتصالات لم يتم الاعلان عنها، أعلن فى الخرطوم فى ١٩ يوليو ١٩٨٩، أن محادثات ستبدأ فى الاسبوع الأول من شهر أغسطس ١٩٨٩ فى أديس أبابا بين الحكومة والحركة الشعبية بهدف الوصول إلى حل جذرى ونهائى للمشكلة. وذكر الفريق عمر البشير أن الرئيس المصرى حسنى مبارك قام بدور رئيسى فى الترتيب لهذا اللقاء.

فى نهاية يوليو ١٩٨٩ قام الرئيس الأمريكى الأسبق چيمى كارتر بزيارة لعدة دول أفريقية منها السودان وعرض وساطته للمساعدة فى حل المشكلة، إلا أن الحكومة اعتذرت عن قبول الوساطة وذكرت أنها تفضل حالياً البحث عن حلول مباشرة مع الحركة. وكان هذا الطرح يتوافق مع ما سبق أن أعلنه الدكتور منصور خالد.

أعلنت الحركة الشعبية، فى الاسبوع الأول من أغسطس، عن موافقتها على لقاء وفد الحكومة فى أديس أبابا واعتبرت الحكومة ذلك الاعلان أمراً إيجابياً. وبتاريخ ٦ أغسطس ١٩٨٩ وصل مساعد وزير الخارجية الأمريكية هيرمان كوهين إلى الخرطوم فى زيارة استغرقت يومين

وأعلن أن الهدف من زيارته هو بحث مساعى السلام. وكان كوهين قادماً من أثيوبيا، ولم يتم التوصل، خلال تلك المحادثات، إلى تصور واضح لموقف الولايات المتحدة من استئناف مساعداتها إلى السودان.

قبل بدء المفاوضات مع الحركة الشعبية طالب جون قرنق فى اعلان مفاجىء، من اذاعة الحركة، باستقالة الحكومة الجديدة وتشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة، إلا أن الحكومة قللت من أهمية ذلك الاعلان وتابعت اتصالاتها لعقد الاجتماع المرتقب.

وصل وفد الحكومة إلى أديس أبابا برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة، وبدأت المحادثات يوم ١٩ أغسطس ١٩٨٩. وترأس وفد الحركة لام أكول، وكانت الحركة ترى أن المحادثات يجب أن تكون استمراراً للمحادثات السابقة وان هناك مشكلتين مازالتا بحاجة إلى تسوية وهما الشريعة الاسلامية والاتفاق العسكرى بين السودان وليبيا. وأعلن لام أكول بعد لقاء أديس أبابا الأول أن الخلاف مع الحكومة يدور حول قضايا جوهرية.

وتم الاتفاق، فى ذلك اللقاء، على استمرار الحوار واللقاءات وانشاء قناة اتصال بين الجانبين. وكان وفد الحركة قد تحدث خلال اللقاء، عن ضرورة وجود برنامج للسلام.

بعد اجتماعات أديس أبابا بدأت الحركة الشعبية هجوماً اعلامياً عبر اذاعتها، كما ظهرت بوادر تصعيد عسكرى جديد فى الاسبوع الثالث

من أغسطس ١٩٨٩ فى حشود للمتمردين فى منطقة الكرمك وكمين نصبه المتمردون أدى إلى مقتل ضابطين .

وفى بداية سبتمبر ١٩٨٩ بدأ الاعداد لمؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام والذى بدأ أعماله فى ٩ سبتمبر بالخرطوم. وقد وجهت الحكومة للحركة الشعبية الدعوة للمشاركة فى المؤتمر الذى دعيت له كافة الفعاليات السياسية فى السودان وبعض الشخصيات الوطنية المعروفة، وكان الهدف وضع برنامج للسلام وإنهاء الحرب فى الجنوب، ورغم الضمانات التى قدمتها الحكومة للحركة الشعبية فى حالة مشاركتها فى المؤتمر إلا أن رد الحركة كان سلبياً ووضعت شروطاً تتعلق باطلاق سراح بعض السياسيين والنقابيين ورفع الحظر عن الأحزاب وإعادة حرية الصحافة والغاء قوانين نميرى .

كان واضحاً أن الحركة الشعبية تراوغ وتماطل كعادتها دائماً . وبعد اسبوع من انعقاد المؤتمر وصف د. منصور خالد المؤتمر بأنه عملية علاقات عامة وكان ذلك فى ١٥ سبتمبر، إلا أن جون قرنق عاد فى ١٧ سبتمبر ليقول : إن الحركة الشعبية فى انتظار جولة أخرى من المفاوضات مع الحكومة. وقال : بأن الجولة الأولى من المفاوضات لم تكن فاشلة، رغم أنهم توقعوا الخروج بنتائج أفضل . وأكد قرنق لصحيفة « الاتحاد » التى تصدر بدولة الامارات أنه سيعمل على تصعيد العمل العسكرى

كان موقف الحركة يتفق مع تاريخها فى التعامل مع كل الحكومات السابقة خاصة بعد انتفاضة ٦ ابريل، عندما رفضت الانضمام لقوى الانتفاضة، وبدلاً عن ذلك أصدرت بياناً فى ١٩ ابريل ١٩٨٥ شنت فيه هجوماً عنيفاً على المجلس العسكرى، وطالبت ، فى بيان آخر، بتاريخ ٢٦ مايو باستمرار الانتفاضة الشعبية، وخلال ردها على خطاب رئيس الوزراء الانتقالى الجزولى دفع الله فى أول سبتمبر ١٩٨٥ قامت بمحاصرة الناصر (الرسالة الملغومة) .

وواصلت الحركة تماديها فى هدم المبادرات فقامت باسقاط الطائرة المدنية فى ١٦ أغسطس ١٩٨٦ عقب لقاء بين الصادق المهدى وجون قرنق بأديس أبابا، ثم عادت ورفضت مبادرة أخرى من رئيس الوزراء فى ١٦ ابريل ١٩٨٧ تحت حجة أنها لم تسلم بالطريقة الصحيحة، وأسقطت طائرة مدنية أخرى فوق سماء ملكال فى ٥ مايو ١٩٨٧ .

عقب مبادرة الچنرال باسنجو و د. فرنسيس دينق فى أغسطس قامت الحركة بنسف قطار الاغاثة المتجهة إلى واو.

وهكذا جاء موقف الحركة الرافض لمؤتمر الحوار الوطنى كجزء من نهج اتبعته الحركة منذ وقت طويل.

فى نهاية سبتمبر كان مؤتمر الحوار قد توصل إلى توصيات تدعو إلى تطبيق النظام الفيدرالى عبر برنامج متكامل للسلام ، وفى ذلك الوقت زار

روجر توماس وكيل وزارة الخارجية البريطانية الخرطوم وعرض وساطته لاجراء اتصالات مع قرنق . ووافقت الحكومة .

وفى نفس الوقت، بدأ جون قرنق زيارة لدول وسط وجنوب أفريقيا وزار زامبيا وزمبابوى وبتسوانا وتنزانيا وملاوى وموزمبيق وكينيا ، وظل يردد دعوته إلى إقامة سودان جديد وأنه قد حصل على دعم الدول التى زارها لوجهة نظره ..

بات يتضح للحكومة أن الحركة لم تغير من نهجها الذى اتبعته سابقاً وأعلنت الحكومة أنها بصدد الاعداد لاستعادة المدن التى سقطت فى يد الحركة . وفى نهاية أكتوبر ترددت أنباء عن معارك فى منطقة الكرمك اثر هجوم شنته قوات التمرد ، واضطرت القوات الحكومية للانسحاب إلا أنها استعادت المدينة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، وكان ذلك بداية تحول فى سياسة الحكومة تجاه الحركة الشعبية واتجهت ، نحو إعادة بسط سيطرتها على كل المناطق التى سبق للحركة أن استولت عليها على أن يسير ذلك جنباً إلى جنب مع محادثات السلام ، وقد شهدت السنوات التالية ضغوطاً خارجية مكثفة لم تنجح فى كسر عزم الحكومة إلا أنها نجحت فى تأجيل الوصول إلى تسوية سلمية للمشكلة .

نذر التدخل الأجنبى

٨٧ - ٩٤

بدأت مظاهر التدخل الأجنبى فى قضية جنوب السودان فى السنوات الماضية تأخذ مظهر الأنشطة الفكرية والاكاديمية. ويعود ذلك إلى ارتباط العديد من الاكاديميين السودانيين ببعض مراكز البحوث الدولية التى تنفق بسخاء على السمنارات والندوات والمؤتمرات وبحوث الرأى فى الدول النامية، وبالرغم من أن المقصد فى الظاهر قد يكون نبيلاً يهدف المساعدة على تقديم الحلول لبعض مشكلات الدول النامية. إلا أنه على الجانب الآخر فان مثل هذه الأنشطة تخفى وراءها مخاطر شتى وقد نبه الأستاذ محمد حسنين هيكل الكاتب المصرى المعروف مؤخراً الى خطورة الانزلاق وراء مثل هذه الأنشطة بقوله .. « ان بى قلقاً شديداً من كثرة المبالغ المرصودة لأغراض البحوث الاجتماعية والسياسية فى مصر، فهذه المبالغ تزيد سنوياً على مائة مليون دولار معظمها تقدمه هيئات أجنبية، والمشكلة أننا لا نعرف يقيناً من الممولون، فنحن نقرأ أسماء هيئات دولية لكن الاسماء كما تعلمنا التجارب لا تدل بالضرورة على المسميات، ثم أننا لا نعرف أين تبدأ المقاصد ولا نعرف أين تنتهى النتائج (الأهرام الجمعة ١٩٩٤/٤/٢٢ ص ٧).

وبجانب الاجتماعات الاكاديمية من بعض الأفراد السودانيين استغلت بعض الجهات وجود بعض المعارضين السودانيين فى الخارج وعملت على

استقطابهم، وحشدهم واستغلالهم للضغط على حكومة السودان.

أولاً : الندوات والمؤتمرات

يمكن استعراض أهم الندوات والمؤتمرات حول قضية جنوب السودان على النحو التالى :

ندوة واشنطن الأولى ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٨٧

عقدت الندوة بمركز ودرو ويلسن فى الفترة بين ١٦-١٧ فبراير ١٩٨٧ وشارك فيها مجموعة من الباحثين السودانيين بما فيهم حركة التمرد بالاضافة لمجموعة من الأمريكيين والاداريين. وتعتبر هذه الندوة دليلاً على اهتمام وتأثير القوى الأجنبية على مجريات الصراع فى السودان. وقد أثارت جدلاً واسعاً داخل السودان واعتبرت مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبى.

ندوة أمبو ١٩٨٩/٢/٧

عقدت فى أثيوبيا، وكانت تدعو إلى وضع تصور مشترك لحل مشاكل السودان، وقد تناولت موضوع التنوع الدينى والثقافى، وقوبلت هذه الندوة بالرفض وأثارت عدة تساؤلات حول أهدافها ودوافعها وكاد وزير الداخلية السودانى، فى ذلك الوقت أن يتخذ خطوات ضد الذين شاركوا فيها.

ملتقى بيرقن ٢٣ - ١٩٨٩/٢/٢٤

انتظم هذا الملتقى فى النرويج فى فبراير ١٩٨٩ وكان موضوعه «إدارة الأزمة فى السودان»

اعلان أدير (٣ - ١٩٩١/٩/٨)

عقد الاجتماع فى قصر أدير بجمهورية أيرلندا وصدر اعلان اتفقت فيه مجموعة من المثقفين الجنوبيين، خارج السودان، على عدد من الخيارات تتيح المساواة الحقيقية وتوزيع السلطات على أساس فيدرالى أو كونفيدرالى، وفى حالة فشلهما تعتقد المجموعة أن الخيار المتبقى قد يكون الانفصال .

ندوة واشنطن الثانية (أكتوبر ١٩٩٣)

قام المستر هارى جونسون رئيس اللجنة الفرعية للشئون الافريقية بالكونجرس الأمريكى بتنظيم الندوة تحت عنوان « السودان المأساة المنسية» حضرها زعيما فصيلى التمرد وعدد من المعارضين السودانيين بهدف عرقلة جهود السلام فى السودان خاصة مبادرة الايقاد ومبادرة الرئيس الأمريكى الأسبق چيمى كارتر، وكان الهدف توحيد عناصر التمرد من أجل مقاومة الحكومة.

تم الاتفاق خلال الاجتماع على ما يسمى بحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان وجبال النوبة وبقية المناطق المهمشة، وتعتبر هذه الندوة

من الأدلة القوية على المحاولات الأمريكية للتأثير على مسار محادثات السلام .

ندوة مجلس اللوردات حول تقرير المصير

عقدت فى فبراير ١٩٩٤ تحت رعاية عضو مجلس اللوردات البارونة كوكس وكانت محاولة لمناقشة حق تقرير المصير . وحضرها بعض أعضاء التمرد وعناصر من المعارضة .

وفشلت الندوة وأعلن فيها بونا ملوال موت التجمع الذى تنتظم فيه المعارضة .

وتعتقد دوائر الخارجية السودانية أن ندوة واشنطن الثانية التى حضرها بعض المسئولين فى الادارة الأمريكية ، تم فيها ممارسات ضغوط مكثفة على المشاركين فيها ، أسفرت عن فرض وحدة قسرية بين فصيلى التمرد فى جنوب السودان ، وقد تمخضت هذه الضغوط عن تبنى الفصيلين المتمردين لطرح حق تقرير المصير لجنوب السودان . واتصل هذا المسلسل فى الندوة التى نظمتها البارونة كوكس بمجلس اللوردات ومعها عدد من النواب وممثلى المنظمات الكنسية ، وقد استغلت هذه الندوة وبشكل علنى لتشجيع فكرة حق تقرير المصير والدعوة لفصل جنوب السودان .

كما صاحب هذه الندوات موجة اعلامية عن الحديث عن التدخل

الدولى فى السودان .

ثانياً : ترحيل النازحين بولاية الخرطوم

فى بداية عام ١٩٩٢ بدأت وزارة الخارجية السودانية تشعر بالقلق والاستياء من جراء الانتقادات التى بدأ بعض سفراء الدول المانحة فى الخرطوم يوجهونها بسبب نشاط الحكومة فى إعادة توطين النازحين فى ولاية الخرطوم .

وكان هذا الأمر قد أثار ردود فعل واسعة فى الخارج على الصعيدين الرسمى والاعلامى .. ولا شك ان سياسة الحزم التى طبقتها الحكومة فى هذا المجال ، والتى كان هدفها إعادة تنظيم معسكرات السكن العشوائى وتوفير مناخ وبيئة سكن صحية للنازحين قد أثارت حفيظة العديد من الدوائر الأجنبية التى ظلت تستبيح هذه المناطق خدمة لأغراضها الخاصة ، وقد أستنفرت العديد من المنظمات فى الخارج للتحرك بهدف ايقاف مساعى الحكومة لاعادة توطين النازحين ، وفى هذا الصدد تلقت حكومة السودان رسائل عديدة من مساعد الأمين العام للأمم المتحدة المستر چيمس جونا ، كما قابل الممثل المقيم بالخرطوم بعض المسئولين . وطالبت تلك الرسائل بأن يكون ترحيل النازحين اختيارياً . كذلك تلقى وزير خارجية السودان رسالة من المستر چيمس جرانت المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة تشير الى أن الترحيل الاجبارى للنازحين يعرض حياة النازحين والأطفال للخطر واقترح المستر جرانت ايقاف عمليات

اعادة التوطين

وفى جانب الحكومات تشير التقارير الى أن سفراء الدول المانحة قد عقدوا عدة لقاءات مع المسئولين عبروا فيها عن اهتمام حكوماتهم بمشكلة النازحين والاجراءات التى تمت لترحيلهم. وذكر ان هذه المواقع غير مهيأة وان الترحيل يتم بصورة قسرية.

وقامت الحكومة الأمريكية باصدار بيان عبرت فيه عن قلقها لما اسمته إجبار مئات الآلاف من السودانيين على مغادرة مكان اقامتهم الى مناطق غير مهيأة فى الصحراء، يمنع الأمم المتحدة ومنظمات الاغاثة من الوصول اليهم لتقديم المساعدات، وقد تزامن مع هذا البيان تصريحات للسفير الأمريكى بالخرطوم فى نفس المعنى نقلته وسائل الاعلام الغربية.

وتفيد المعلومات المتوفرة ان سفراء السودان ببعض الدول الأوروبية، مثل هولندا والسويد، قد تلقوا إفادات من بعض المسئولين فى هذه الدول تبدى الاهتمام بمشكلة اللاجئين وما تم بشأن ترحيلهم الى مواقع جديدة، كما بحثت الدول المانحة، فى اجتماع عقد ببروكسل فى فبراير ١٩٩٢ مشكلة النازحين فى السودان، واتهم بعض ممثلى هذه الدول حكومة السودان بترحيل النازحين بالقوة الى معسكرات فى الصحراء. وفى الاسبوع الأول من مارس ١٩٩٢ قام المستر كوشنر وزير الشئون الانسانية الفرنسى بزيارة السودان وعبر عن اهتمام بلاده بموضوع النازحين وقام

بزيارة ميدانية للمواقع السابقة والحالية ودعا الى التعاون بين حكومة السودان والاسرة الدولية .

ويلاحظ أن هذا النشاط الدبلوماسى المكثف قد وجد عناية كبيرة من قبل أجهزة الاعلام الغربية وكان موضوعاً لحملة جائرة فى رسائل الاعلام الدولية التى اتهمت السودان بسوء معاملة النازحين ووضعهم فى معسكرات فى الصحراء بدون ماء ولا ظل ، ومنع المنظمات الطوعية من الوصول إليهم ، وكانت على رأس هذه الجهات الاذاعة البريطانية وصوت أمريكا وكبريات الصحف البريطانية والأمريكية والفرنسية .

وعلى أرض الواقع كانت الحقيقة مختلفة تماماً عن ذلك فعملية اعادة التوطين تمت بعد أن أدى تزايد عدد النازحين حول أطراف المدن الى خلق مشكلات بيئية وأمنية وصحية ، إذ كانوا يقيمون فى مواقع لرمى النفايات والمياه الراكدة والمخلفات الصناعية ، وتقرر ترحيلهم الى المعسكرات الجديدة بعد أن تم تخطيطها وتوفير الخدمات الضرورية فيها كحل مؤقت الى أن يعودوا الى مناطقهم الأصلية ..

ثالثاً : حقوق الإنسان

قفزت قضية حقوق الانسان فى السودان الى مقدمة الأجندة العالمية بوسائل الاعلام الدولية بسبب قوة الدفع التى وجدتها من قبل بعض المنظمات الدولية التى تعمل فى إطار منظومة الدول الغربية ، وقد

استغلتها العديد من الجهات واستخدمتها كمادة خصبة تصلح لدغدغة المشاعر الغربية .

لقد ظل المعيار الذى تتعامل من خلاله الدول الغربية والمنظمات الدولية العاملة فى الغرب تجاه قضية حقوق الانسان فى دول العالم الثالث مصدراً للجدل والقلق بسبب الازدواجية والانتقائية التى يتعامل بها المجتمع الدولى مع هذه القضية - فما من يوم يمر الا ويحمل معه أنباء الحرب أو المجاعة أو الاعتقال أو حالات التعذيب أو عمليات الاغتصاب والتطهير العرقى ، وما من يوم يمر الا ويذكرنا بالتعصب وتجاوزاته .. الا أن الازدواجية فى تطبيق العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية حول هذه الحقوق يشكك فى مصداقية المنظمات التى تدعى مثل هذه الحقوق على مستوى العالم .

رؤية عربية للمؤتمر العالمى لحقوق الانسان

يشير أحمد يوسف القرعى ، فى دراسة منشورة له « بالسياسة الدولية» العدد ١١١ بتاريخ ١٩٩٣ إلى ان الديمقراطيات الغربية أرادت أن تكون حقوق الانسان التزاما دولياً لا اختياريا ، وتحاول ، بممارسة الضغوط المختلفة ، ان تفرض نموذجها الديمقراطى قسرا على دول أوربا الشرقية والدول النامية ، وهذا يعنى ، فى المنظور السياسى القانونى ، هدم مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية الذى يعد من أبرز مبادىء ميثاق الأمم المتحدة. ويشير القرعى الى ان هناك نقاط خلاف أصبحت

معلنة بين الغرب والدول النامية التى رفضت استخدام ذريعة حماية حقوق الانسان للتدخل فى الشئون الداخلية للدول أو لتغيير أنظمتها الشرعية. ودعت حركة عدم الانحياز الى تطبيق حقوق الانسان فى نطاق ما ورد بنص ميثاق الأمم المتحدة من احترام لسيادة الدول الاعضاء وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

ويمكن القول ان الرؤية العربية لموضوع حقوق الانسان التى تبلورت فى اجتماع السفراء العرب فى جنيف قد أكدت، منذ عام ١٩٩٢ ، على أهمية عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول والمساس بسيادتها بحجة حماية حقوق الانسان ، على أن وجهة نظر الحكومات هذه ربما تتعارض مع وجهة نظر بعض المنظمات الغربية غير الحكومية التى ترى أن على الحكومات الا تتمسك بموضوع عدم التدخل للتحلل من مسئولياتها تجاه حماية حقوق الانسان .

فى إطار الفهم السابق يمكن النظر الى موضوع حقوق الانسان فى السودان فقد تم تداوله فى الأورقة الدولية بصورة فيها الكثير من التجنى والقصور ولا تخلو من الشبهات .. ولم يؤخذ فيها بعين الاعتبار ببعض الحقائق مثل الحرب الاهلية التى تدور فى الجنوب، وتفشى ظاهرة النزوح غير المنظم، وعدم الاستقرار السياسى وضعف الاقتصاد ، وبالرغم من أن مشكلة حقوق الانسان تكاد تكون ظاهرة عالمية، الا ان هناك تكثيفاً وتركيزاً على الاوضاع فى السودان بصورة يمكن ان تثير الريبة

والشكوك، خاصة وان الاهتمام العالمى بهذه القضية يلقى بثقله على الاوضاع فى جنوب السودان، وما يسمى أحيانا بالتطهير العرقى فى جبال النوبة ومناطق السكن العشوائى حول العاصمة، وكل هذه المواقع تتغلغل فيها المنظمات التطوعية الاجنبية التى تشكك العديد من الحكومات السودانية فى أهدافها .

وتشير بعض التقارير الرسمية إلى أن هناك ما يؤكد ضلوع بعض منظمات الاغاثة الطوعية فى اعاقة مجهودات السلام وفى إذكاء نار الفتنة، وتشجيع التمرد، وتقديم الدعم المادى والمعنوى له تحت ستار العمل الانسانى .

وصل الجدل الى قمة ذروته حول موضوع حقوق الانسان فى السودان خلال انعقاد لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة فى دورة انعقادها الخمسين ١٩٩٣ بعد ان قدم المقرر الخاص لحقوق الانسان كاسبار بيرو تقريره الى اللجنة واتهم السودان بعدة انتهاكات، مثل الاعدام غير القضائى، والاختفاء القهرى، والتعذيب، والاعتقال التعسفى، وكانت أكثر الفقرات اثارة للجدل ما ذكر فى التقرير حول بعض التشريعات السودانية التى قيل انها لا تتماشى مع المعايير الدولية. وطالب بيرو الحكومة السودانية بالغاء التشريعات التى تناقض الاتفاقات الدولية التى يعتبر السودان طرفا فيها . وقد اعلن السودان رفضه للتقرير ووصفه بعدم الموضوعية واستغلال موضوع حقوق الانسان لأغراض سياسية. وأكد

وزير العدل السودانى عبد العزيز شدو أن الغاء الشريعة يمثل لب البنود السياسية للمقرر الخاص، وأن بيرو لم يقدم دليلاً مادياً على ما قدمه من ادعاءات وان الحكومة ليست لديها سياسة منظمة لانتهاك حقوق الانسان وان التجاوزات تحدث بسبب النزاع والحرب الأهلية .

ويبدو أن الحملة ضد السودان حول حقوق الانسان لن تتوقف، فقد عقد فى يوم ١٩٩٤/٣/٩ مؤتمر نظمته لجنة حقوق الانسان التابعة للبرلمان البريطانى، كما عقدت مجموعة كل الاحزاب البريطانية بالتعاون مع منظمة العفو الدولية، فى ١٩٩٤/٣/١٤، مؤتمرا بحث دور المجتمع الدولى فى وقف انتهاكات حقوق الانسان فى السودان. وقد استضاف مؤتمر كل الاحزاب كاسبر بيرو المقرر الخاص لحقوق الانسان. وناقش المؤتمرون ضمانات العدالة فى السودان واستقلال القضاء .

رابعا : زيارة بابا الفاتيكان وتسلل اسقف كانتربرى

وصل بابا الفاتيكان فى ١٩٩٣/٢/١١ الى الخرطوم فى وقت كانت تتردد فيه نذر التدخل الاجنبى فى السودان، وقال، عند وصوله : عندما يكون الناس ضعفاء ويائسين وعاجزين يجب ان أرفع صوتى نيابة عنهم وعندما يكونون مشردين ويعانون من عواقب الجفاف والمجاعة والمرض ودمار الحرب يجب أن أكون قريباً منهم. وأكد رئيس الجمهورية الفريق عمر البشير ان المسيحيين والمسلمين يتحلون بروح التسامح .

وعلق الكاتب فهمى هويدى على زيارة البابا بقوله : لا يحتاج المرء الى بذل جهد كبير لكى يدرك ان الطابع الروحى للزيارة ليس هدفها الوحيد بل هو آخر أهدافها لسبب جوهرى ، هو أن البابا الحالى ربما كان أكثر باباوات الفاتيكان تسييسا فى العصر الحديث ، ومنذ تقلد منصبه وهو يقوم بادوار سياسية مشهودة فضلاً عن توقيت الزيارة . ويتعذر على أى متابع لدور البابا فى بولندا أو الحرب اللبنانية وأنشطته فى بقية انحاء العالم من السلفادور الى الفلبين وجنوب افريقيا أن يصدق حكاية زيارته الروحية الى الخرطوم (الشرق الأوسط ١٩٩٤/٢/٨) .

ومن المؤكد ان زيارة البابا قد جاءت فى وقت اقترن باحتجاجات وتصاعد حملات البعثات التبشيرية ضد السودان ، كما اتت فى خضم الحملات السياسية فى أروقة الدول الغربية تجاه السودان .. وجاء فى بعض التقارير الاعلامية أن ما يقوله بعض مسؤولى الفاتيكان من ان الزيارة ليست سياسية ليس أمراً مقنعاً ، فقد أثارت الزيارة قضية الجنوب والحرب وكانت مناسبة لتجميع المسيحيين ، كما نسبت بعض التحليلات الصحفية تصريحات للبابا فى أوغندا قبيل توجهه الى الخرطوم وكأنها تؤيد انفصال الجنوب عندما ذكر « ان النزاع فى السودان فى جانب كبير منه ناتج عن الرغبة فى الحصول على هوية وطنية فى بلد يشهد اختلافات كبيرة عرقية وثقافية ولغوية ودينية بين الشمال والجنوب » .

وقد أثارت زيارة البابا الى السودان ردود فعل واسعة فى الدول الغربية

ووظفت لتحقيق أهداف الحملة الغربية تجاه السودان، فقد أعلن بعض المسئولين الأمريكيين عن ارتياحهم الى ما اسموه انتقادات البابا للسودان وأعلن فى الفاتيكان عن انشاء لجنة خاصة لمتابعة حقوق الانسان فى السودان وابلاغ المجتمع الدولى عن أية انتهاكات، وقالت صحيفة «لوموند» أن هذه هى المرة الثانية التى يقدم فيها الفاتيكان على تشكيل اللجنة منذ أحداث بولندا فى عام ١٩٧٩ ونسب الى البابا قوله ان زيارته الى الخرطوم كانت ثانى أهم رحلة له منذ رحلته الى بولندا .. وكان البرلمان الأوروبى قد أصدر بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٢ بياناً اتهم فيه السودان بممارسة التطهير العرقى ونفى السودان على الدوام وجود مثل هذه السياسات وقال انها تأتى فى إطار الحملات الجائرة ضده .

ويلاحظ أن زيارة البابا قد رافقتها حملة بريطانية عنيفة ضد السودان، فقد شن وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية دوجلاس هوج هجوما عنيفا على السودان فى خطاب القاه أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨، وذكر أنه لا توجد فى السودان أى من الشروط الاساسية للمجتمع الديمقراطى، كما لا توجد حرية للتعبير الدينى وان هناك انتهاكات لحقوق الانسان الاساسية وأشار الى ما أسماه تقارير مفجعة عن الترحيل القسرى والاعتقال والتعذيب والاعدام .

كانت حكومة السودان قد رحبت بزيارة البابا وأعربت عن أملها فى أن تسهم فى فتح حوار بين الأديان وحل مشكلة الجنوب. ويبدو أن

الحكومة كانت راغبة فى اطلاع البابا على درجة التسامح الدينى والاستقرار والسلام الذى يتميز به المجتمع السودانى ، فقد اخترق موكب البابا شوارع العاصمة السودانية دون أن يحدث ما يهدد جو الزيارة والتقى بالناس فى ظل ترتيبات أمنية عادية .

وانتهت زيارة بابا الفاتيكان دون أن تحدث دويا هائلا أو فرقعة تذكر فى سماء العلاقات السياسية ، الا أن السودان بعد تلك الزيارة كان على موعد آخر مع أحد أقطاب الكنيسة المسيحية الذى لم يشأ أن يدخل السودان من أبوابه فاختار أن يشق طريقه عبر حقل من الالغام دفعت ثمنه الدبلوماسية البريطانية ، كما قال عضو مجلس العموم البريطانى عن حزب المحافظين سير يل تاونسند .

جاء فى مذكرة لوزارة الخارجية السودانية أنه «قام أسقف كانتر برى فى شهر يناير ١٩٩٤م بزيارة لجنوب السودان بدون علم السلطات فى الخرطوم وذلك بعد أن قام بالغاء الزيارة التى تم ترتيبها له بدعوة من حكومة السودان ، وكان من الواضح أن السفير البريطانى السابق فى الخرطوم كان يقف وراء الغاء هذه الزيارة لأنه رأى أن الزيارة التى سبق أن قام بها البابا للسودان كانت ناجحة بكل المقاييس ، وترى الحكومة السودانية أن الوضع الطيب والتعايش السلمى بين المسلمين والمسيحيين هو الذى دفع الذين لا يريدون الخير للسودان للتآمر ضده » .

وهكذا رفض أسقف كانتر برى الدعوة التى وجهتها له الحكومة السودانية وتوجه من كينيا الى المناطق التى يسيطر عليها المتمردون فى جنوب السودان، وردا على ذلك قامت الحكومة بابعاد السفير البريطانى الذى يعتقد بأنه لعب دوراً فى إفشال ترتيبات الزيارة. وتعتقد الدوائر البريطانية. ان زيارة أسقف كانتر برى للجنوب تذكر العالم بمعاناة المسيحيين فى جنوب السودان ..

انتهت رحلة القس أسقف كانتر برى الى أزمة دبلوماسية. وحول هذه الأزمة قال الكاتب موسى يعقوب ليس هناك الكثير المشترك بين السودان وبريطانيا منذ سنوات طويلة، تقلصت البعثات الاكاديمية وتناقصت السياحة السودانية الى لندن بفعل الاجراءات وتوقفت الخطوط الجوية البريطانية عن الهبوط فى الخرطوم وغاب الدور التاريخى الملحوظ للمجلس الثقافى البريطانى .

أچندة الإعلام الدولى

كانت صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية قد نقلت بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨٩ أن بعض كبار مسئولى إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش اجتمعوا فى واشنطن مع أحد كبار ممثلى قوات المتمردين فى جنوب السودان، وقالت الصحيفة ان بعض الذين اشتركوا فى المحادثات ذكروا ان منصور خالد ممثل المتمردين تحدث هاتفياً مع برنت سكاوكروفت مستشار الأمن القومى للرئيس بوش، كما اجتمع إلى عدد من مسئولى الخارجية الأمريكية وأحد مساعدى سكاوكروفت .. وتشير الصحيفة إلى أن هذه الاتصالات تعتبر بداية تحول فى موقف الإدارة الأمريكية تجاه مشكلة جنوب السودان كما نسبت الصحيفة إلى ممثل المتمردين قوله اننا نريد من الولايات المتحدة المزيد من المشاركة فى جهود الاغاثة وان تلعب دوراً فى صنع السودان، وأشارت النيويورك تايمز إلى أن الحكومة الأمريكية حسنت من قنوات إتصالها بالمتمردين ، وقالت ان روبرت هوديك القائم بالاعمال الأمريكى فى أديس أبابا أجرى اتصالات بمجموعة قرنق خلال شهر فبراير وجاء فى الانباء أن الولايات المتحدة طلبت من بعض المنظمات البحث عن إقامة علاقات مع حركة قرنق وأعلنت الخارجية الأمريكية أنها ستقوم بتسهيل وصول الاغاثة للمناطق التى تسيطر عليها قوات قرنق ، ويلاحظ أن هذه الفترة قد شهدت بداية تقليص المعونة الأمريكية للسودان واعلان السودان برنامجاً لتقليل الاعتماد على القمح الأمريكى .

بدأ الاهتمام الأمريكى بالوضع فى جنوب السودان يتزايد يوماً بعد يوم، منذ الاسبوع الثانى من فبراير ١٩٨٩ عندما دعا چيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكى، إلى وقف القتال فى الجنوب حتى يمكن نقل الاغاثة والمعونات الطبية.

وكانت تلك الفترة قد شهدت تصعيداً شديداً للحرب من قبل المتمردين، بلغ ذروته بسقوط مدينة الناصر فى أيديهم بعد حصار دام عدة شهور الأمر الذى أكسبهم زخماً دولياً كبيراً. وبدأت العديد من القوى الأجنبية تتابع الأوضاع فى الجنوب باهتمام شديد وأعلن فى بريطانيا أن الكنيسة الانجليكية تستعد لعقد مؤتمر خاص فى بريطانيا تدشيناً لبداية حملة إغاثة دولية لمساعدة المنكوبين فى الجنوب، وأدلى عدد من المسئولين الأمريكيين بتصريحات تعبر عن القلق، منهم شستر كروكر مساعد وزير الخارجية، وشالز ريدمان الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، وأفادت الأنباء أن اثنين من مسئولى المساعدات الأمريكية وممثلين لوكالات إغاثة خاصة سيتوجهون إلى جنوب السودان لبحث سبل نقل الغذاء، سواء بالشاحنات، أو من خلال رحلات جوية إضافية.

وتزامن مع هذا الاهتمام الأمريكى إطلاق صيحات التحذير من قبل منظمات الاغاثة بشأن الوضع الانسانى المتدهور فى جنوب السودان.

وأدى سقوط الناصر إلى رفع الروح المعنوية للمتمردين الذين بدأوا

يعلنون عن حصار مدينة جوبا ، عاصمة الاقليم الجنوبى ، وأثار سقوط الناصر ردود فعل سلبية فى أوساط الرأى العام السودانى ، وكانت وسائل الاعلام الدولية تبدى اهتماماً متزايداً بتحركات قوات التمرد وحصارها للمدن ، وازداد موقف الحكومة تعقيداً عند سقوط مدينة توريت الاستراتيجية بنهاية فبراير ١٩٨٩ وأعلن قرنق أن هدفه القادم هو مدينة جوبا وحذر الأجانب وطلب منهم مغادرة المدينة .

وبدأت الحكومة السودانية برئاسة الصادق المهدى تشعر بتردى الأوضاع الانسانية ، وأعلن عن زيارة قام بها وزير الداخلية آنذاك مبارك الفاضل إلى أديس أبابا ، بينما بدأ يجرى الحديث عن هدنة فقد جاء على لسان بعض المسئولين أن چيمس جرانت المدير التنفيذى لليونسيف ، أثناء توقفه فى الخرطوم من أديس أبابا ، حصل على رد إيجابى من الجيش الشعبى لتحرير السودان بشأن هدنة لمدة شهر اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة ، بيريز دى كويلار تسمح بنقل الاغاثة .

وكان موضوع الاغاثة يأتى فى مقدمة أولويات السياسات الغربية والأمريكية فى جنوب السودان ولم تكن الدول الغربية تهتم بالمعطيات الأمنية الداخلية للبلاد ذلك لأن انسياب الاغاثة الدولية يسمح بتحرك نشط للوكالات الأجنبية التى تتهمها الحكومة بالكثير من التجاوزات وبأنها تخفى نواحى خبيثة ، لذلك لم يكن غريباً أن يطالب الرئيس جورج بوش فى ١٤/٣/١٩٨٩ بوقف القتال ، إذ قال ان وقف القتال ضرورى حتى يمكن

نقل المساعدات الانسانية .

كان الاهتمام الأمريكي بقضية جنوب السودان قد تسارعت خطواته منذ ندوة مركز ودور ويلسون « فى الفترة بين ١٦-١٧ فبراير ١٩٨٧ » والتى شارك فيها مجموعة من الباحثين السودانيين وحركة التمرد بالاضافة إلى مجموعة من الأمريكيين ، وقد اعتبرت الندوة مؤشراً على تأثير القوى الأجنبية وما يمكن أن تثيره من بلبلة « وعادة ما تعقد مثل هذه الندوات فى إطار محاولات دوائر اتخاذ القرار فى الدول الأوروبية للتعرف على وجهة نظر الأطراف المعنية بالازمات » .

لقد شهد السودان ، خلال فترة نوفمبر ١٩٨٨ - فبراير ١٩٨٩ ، زيارات كثيرين من المسئولين الدوليين الذين أجروا مقابلات مع المسئولين السودانيين منهم وزير الدولة الفرنسى للعمل الانسانى برنار كوشنر ، ومنهم كيث براون نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الافريقية الذى التقى بوزير الخارجية د . حسين أبو صالح . وتردد خلال هذه الفترة أن مسئوليين فى الخارجية الأمريكية قد التقوا ، فى واشنطن ، مع ممثلين للحركة الشعبية .. كما نشرت تقارير صحفية كثيرة عن مبادرة أمريكية لحل المشكلة ، وكانت وكالة السودان للانباء قد ذكرت فى ١٢ فبراير أن الخرطوم قد تلقت رسالة من الخارجية الأمريكية تطالب بقبول وقف إطلاق النار .

وفى الاسبوع الثانى من مارس ١٩٨٩ ارتفعت درجة الغليان السياسى فى السودان بدرجة كبيرة، وأصبحت الساحة السياسية حبلى بكل الاحتمالات. ففى ذلك الوقت كتب محمود مراد مدير تحرير الأهرام الذى زار الخرطوم يقول : تمتلىء الشوارع فى الخرطوم بكل الأوراق، بما يتساقط عن الاشجار مختلفة الألوان والأحجام، وما تحرض عليه منشورات اللجان الثورية الجماهيرية، وما تتضمنه بيانات متناقضة الأهداف وما تنشره نحو ٤٠ صحيفة يومية واسبوعية وموسمية حسب الأزمات، تصدر عن نحو ٤٠ حزباً وتجمعاً سياسياً متنوع الاتجاهات مع أن الدنيا منذ « آدم » حتى الآن لم تعرف هذا العدد من التيارات المذهبية أو العقائدية (الأهرام ١٨/٣/١٩٨٩).

كان الموقف فى جنوب السودان قد أصبح مخيفاً ومفزعاً فحتى قبل ٥ سنوات من عام ١٩٨٩ لم تكن حركة التمرد تشكل هذا الخطر الماثل... كانت تسيطر على « يرول » فى بحر الغزال وتحاصر بور فى أعالى النيل، إلا أن الموقف تغير بشكل مفزع فى فبراير ١٩٨٩ فقد أصبحت الحركة تسيطر على عدة مدن رئيسية مثل الناصر وأكوبو وبيبور وكاكا وكادوك وناقشوط ونمولى وكاجو كاجى وياى وكبويتا وتوريت، وكانت مريدى تحت الحصار .. فى هذا الوقت الذى تساقطت فيه المدن واحدة تلو الأخرى، جاءت العاصفة التى أحدثتها مذكرة القوات المسلحة، وكتب محمود مراد فى الأهرام يقول «مع أن الهدوء قد بدأ بالاتفاق على تشكيل

حكومة الجبهة الوطنية إلا أن « الهبوب » كله قادم فى الطريق » .

أدى خروج الجبهة الاسلامية من الحكم والاتجاه نحو تجميد الشريعة الاسلامية بعد قبول اتفاقية السلام السودانية إلى زيادة حماس منظمات الاغاثة، وبدأت عدة جهات أجنبية فى العمل على نقل الاغاثة إلى مناطق التمرد فى الجنوب ، وكانت قوافل الشاحنات الكبيرة تتحرك عبر الأراضى الكينية ، وكان مدير الاغاثة النرويجية ويدعى أيجل هاجين يعمل بهمة وحماس من أطراف العاصمة نيروبى، وكان هذا الرجل قد بذل جهداً كبيراً للفت أنظار العالم للمناطق التى تسيطر عليها حركة التمرد إذ التقى هذا الرجل بالنائب الأمريكى فرانك وولف الذى زار الجنوب. وكانت وكالات الأنباء قد ذكرت فى ذلك الوقت أن وفداً أمريكيا مكوناً من السناتور غوردون همفرى وعضوى مجلس النواب غارى اكرمان وفرانك وولف قد حصل على تعهد من قرنق يسمح بمرور الاغاثة .. جاء ذلك فى لقاء استغرق ٩٠ دقيقة فى منطقة الأدغال فى جنوب السودان وقال وفد الكونجرس أنه سيزور الخرطوم.

وفى مطلع أبريل ١٩٨٩ بدأ برنامج الغذاء العالمى تحركاً نشطاً لنقل الاغاثة إلى جنوب السودان وتوقع چيمس جرانت مدير اليونسيف تقديم معونات كبيرة من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ودول أخرى. ووصل جرانت فى أول أبريل إلى الخرطوم لتنسيق عمليات نقل الاغاثة، إلا أن تلك المساعدات لم تصل .

كان قرنق يكسب على حساب أخطاء الصادق المهدى كما كتب الصحفى يوسف الشريف بمجلة روز اليوسف بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣ فهو يكسب لأن الصادق وافق على تجميد الشريعة الاسلامية وبسبب العزلة التى يعانى منها الصادق بينما المساعدات بدأت تتدفق على قرنق من الشرق والغرب ومجلس الكنائس العالمى ومنظمات الاغاثة بجانب الاعتراف الضمنى بحركته .. وكان قرنق يكسب مما تنشره كل يوم وسائل الاعلام السودانية من معلومات سياسية وعسكرية واقتصادية .

كانت حكومة الجبهة الوطنية تشعر بوطأة العامل الخارجى فى الأزمة والذى يتعامل مع السودان من مدخل المساعدات الانسانية والاغاثة .

وكانت الاتصالات الغربية تركز على مسألة وقف إطلاق النار وضرورة نقل المساعدات الانسانية لذلك تم تكثيف النشر والتقارير التى تتحدث عن خطورة الأوضاع فى الجنوب وتدهور الحالة الغذائية . وتظهر متابعة التقارير الصحفية فى هذه الفترة تغطية يومية ومتصلة لاظهار المحنة التى يعانى منها سكان الجنوب دون سائر أهل السودان بسبب تعثر نقل إمدادات الاغاثة الناجم عن استمرار القتال وتهديد الطائرات .

كنا نشهد فى ذلك الوقت تسليط الأضواء الكاشفة على الأوضاع فى السودان من الزلوية التى تخدم مصالح الدول المسيطرة والتى تبسط سيادتها الاعلامية بلا حدود وتعمل على كسب التأييد والتعاطف الى

جانب مختلف القضايا التى تختارها وترتبها فى الأجندة الدولية وهذا الاعلام وفقاً لاقتناعاته وأهدافه والمصالح التى يخدمها هو الذى يعمل على الكسب والتأييد أو تأجيج الحقد والكراهية وحشد المؤيدين أو المعارضين وتزييف الحقيقة أو تزين غوايتها. ويعمل الاعلام الغربى فى إطار هذه المنظومة الغربية على الاستفادة والاستعانة بأساليب وأنماط متعددة لاستمالة العاطفية والعقلية أو التبرير والاخفاء والتمويه والتحريف والتخويف.

ويعتقد العديد من الدارسين والمتابعين لشئون السودان فى وسائل الاعلام الدولية أن معظم القضايا السودانية التى جرى تناولها عبر هذه الوسائل الدولية قد كانت ضحية للتدهور الذى شهدته العلاقات السودانية الأمريكية : ويعتقد العديد من الأوساط المهتمة بشأن السودان أن اسلوب التناول الاعلامى كان مبتورا ومتحاملاً، وقد ركز، بصفة خاصة، على تكريس وجهة النظر الغربية تجاه الموضوعات التى تتعلق بالحرب الأهلية الدائرة فى جنوب السودان، وأوضاع النازحين، وموضوع حقوق الانسان، والانتقادات الموجهة للسودان فى طريقة تعامله مع بعض منظمات الاغاثة الدولية التى يعتقد السودان أن بعضها يقوم ببعض التجاوزات.

لقد عملت وسائل الاعلام الغربية على تعبئة الرأى العام العالمى ضد السودان وذلك من خلال نقل تصريحات المسئولين الغربيين والأمريكيين، على وجه الخصوص، التى تعبر عن القلق تجاه الأوضاع فى جنوب

السودان التى توصف عادةً بأنها « مأساة منسية » . كما تكررت الاشارة الى انتهاكات حقوق الانسان ، وقد ظلت هذه العبارات تتكرر باستمرار فى تناغم وانسجام ممل أحياناً فى الكثير من وسائل الاعلام الدولية . . والهدف هو خلق صورة مشوشة منفرة عن السودان تعرقل وتفسد علاقات السودان الدولية وتحشره فى زوايا العزلة وتمثله قبلة للتعصب والتشدد ومثل هذا الطرح الجائر عن السودان لا يأخذ فى الحسبان ما قاله الأديب السودانى الطيب صالح فى كلمة له بمناسبة استقلال السودان ان السودانيين قد بلغوا درجة عالية من التحضر لأنهم حلوا مشكلة الدين لأن الاسلام تغلغل وانتشر سلماً وتمكن بواسطة المشايخ والمتصوفة والفقراء والخلاوى إذ استوعب السودانيون المؤثرات الوافدة من مصر والحجاز والعراق والمغرب وغرب أفريقيا ومزجوها بالتراث القديم وصاغوا من ذلك شيئاً أصيلاً فريداً فيه روح الاسلام الحقيقى .. روح السماحة والمحبة والحكمة والموعظة الحسنة .. وحلوا مشكلة العرق ، ولم يأنف العرب أن يتزاوجوا مع النوبة والبجا والزنج فاختلطت الأعراق .. ولا يوجد فى السودان حاجز من عرق أو لون أو دين . . وقال الطيب صالح : ان السودانيين أقاموا نظاماً من التكافل والتراحم والبر ، فيه يحمل القوى الضعيف والغنى الفقير .

لقد شهدت بداية عام ١٩٩٤ وخاصة فى فبراير منه تصاعد الحملة الاعلامية التى تطالب بالتدخل الدولى فى السودان وتبارت الوكالات

الأجنبية فى نقل هذه التصريحات ، وتزامنت هذه الحملة مع دعوة البارونة البريطانية كوكس فى ١٢/٢/١٩٩٤ لأقطاب المعارضة للتشاور معهم فيما يطلبونه من عون دولى ثم نقل الاعلام الغربى ونقل عنه الآخرون بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٤ مناشدة رياك مشار قائد الفصيل المنشق على جماعات المتمردين بجنوب السودان للمجتمع الدولى ، بالتدخل فى جنوب السودان. وأشارت بعض التقارير الصحفية فى هذا التاريخ الى أن مجلس الأمن « يراقب الوضع » ، كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى الى وقف القتال ، وأعرب عن القلق العميق من انعكاسات الاعمال العسكرية على السكان (الشرق الأوسط ١٣/٢/١٩٩٤) .

وخلال تصاعد هذه الاحتجاجات ، أعلنت الحكومة الفرنسية أنها احتجت لدى السودان ، وقالت وزيرة العمل الانسانى الفرنسية أنها بعثت برسالة الى الرئيس السودانى تعبر عن قلق فرنسا إزاء خطورة الأوضاع فى الجنوب .

ويذكر أن النائبين الأمريكيين فرانك وولف وهارى جونستون قد أصدرا بياناً عبر « عن القلق » ، ودعيا المجتمع الدولى الى مساعدة « شعب جنوب السودان » « وجبال النوبة » . ومعروف أن النائبين يقودان حملة معادية للسودان فى الأروقة الدولية منذ فترة .

وقالت وكالة الاسوشيتدبرس ٤ فى ١/٢/١٩٩٤ أن الرئيس كلينتون

يعتزم تعيين مبعوث أمريكى خاص الى السودان . . وبالرغم من الاعلان عن تعيين مسيحى من أبناء الجنوب نائباً لرئيس الجمهورية الا أن هذا الحدث لم يجد حظه من الاهتمام والاستحسان الدولى ، بل واصلت وسائل الاعلام الدولية ترديد مطالبة المجتمع الدولى بالضغط على حكومة السودان ومحاصرتها .

وتجاهلت وسائل الاعلام الدولية نفى السودان قصفه للأهداف المدنية فى الجنوب ، بل استمرت وكالة رويتر فى التأكيد ، كذباً ، أن ٣٩ لاجئاً سودانياً يموتون اسبوعياً فى أحد المعسكرات على الحدود الشمالية لأوغندا .

وفى الوقت نفسه كان المؤتمر الذى دعت له منظمة الحقوق والعدالة البريطانية ، خلال الفترفترة من ١٦ الى ١٩٩٤/٢/١٩ مناسبة لاحداث أكبر قدر من الفرقعة الاعلامية التى تخدم الهجمة الغربية على السودان ، وتوفر مادة مناهضة يمكن أن تشبع الأجهزة الاعلامية . ولم يكن أمراً مفاجئاً ان يصدر المؤتمر بياناً متضمناً عدداً من التوصيات التى تصلح كل واحدة منها عنواناً صحفياً رئيسياً مثل :

- إقامة ممرات آمنة فى جنوب السودان .
- فرض حظر على تسليح الجيش السودانى .
- إقامة منطقة محظورة على الطيران السودانى .
- فرض حظر نفطى .

- فرض عقوبات اقتصادية .

- تعيين مساعد مقيم لمقرر حقوق الانسان .

- تعليق عضوية السودان فى اتحاد البرلمانات الدولى والمنظمات الدولية .

وخلال هذا الجو المشحون بالمخاوف والتحامل أعلن فى نيروبى، يوم ١٨/٢/١٩٩٤، أن سفير الولايات المتحدة فى الخرطوم دونالد بيترسون قد بدأ زيارة تستغرق يومين الى جنوب السودان للاطلاع على نتائج القصف الجوى هناك، ويبدو ان الزيارة كان القصد منها التحقق من مدى صحة ما يشاع من قصف للمدنيين، إذ تزامنت هذه الزيارة أيضاً مع سيل من التصريحات التى أطلقها بعض السياسيين السودانيين فى الخارج تدعو لحصار السودان. وقد رد وزير الاعلام السودانى وقتها عبد الباسط سبدرات ووصف الدعوة للحصار بأنها دعوة لتجويع الشعب السودانى، وقال : من المؤسف أن أبناء السودان الذين يدخلون البرلمان البريطانى ويتحدثون عن قضية الجنوب يتناسون أن بريطانيا هى السبب الرئيسى لتلك المشكلة وهى الاساس فهى التى خلقت المشكلة ثم منعت تفاعل الشمال مع الجنوب (الحياة ٢٢/٢/١٩٩٤) .

وتصاعدت الحملة ضد السودان فى الغرب حتى نهاية شهر فبراير ١٩٩٤، وكان التلويح باحتمالات التدخل الدولى تبرق بين الحين والآخر. وذكرت بعض الصحف العربية التى تصدر فى لندن أن اتجاهاً قوياً بدأ يتبلور فى عدد من العواصم الغربية لتصعيد قضية جنوب السودان الى

مجلس الأمن. وتوقعت المصادر أن تقوم الولايات المتحدة بقيادة هذا التحرك، وربطت هذه المصادر هذا الاتجاه، بالبيانات التى صدرت فى البيت الأبيض والخارجية الأمريكية وزيارة السفير الأمريكى لجنوب السودان عبر الحدود الكينية، والذى اعتبرته بعض الدوائر انتهاكاً للسيادة السودانية، الا أن الخارجية السودانية أعلنت بتاريخ ٢٢/٢/١٩٩٤، أن زيارة السفير الأمريكى للجنوب كانت بعلم الحكومة السودانية.

لقد بات واضحاً أن الحملة الاعلامية ضد السودان قصد بها ممارسة أقصى درجات الضغط عليه لاجباره على التراجع عن بعض السياسات التى تعترض عليها الدول الغربية، إذ جند عدد من الأفراد فى المحافل الدولية أنفسهم لهذا الغرض. ويبدو أن تشديد الضغوط جاء بعد أن ثبتت من تجربة الصومال مخاطر التدخل العسكرى كما أن حملة الاستنكار الدولى خلال هذه الفترة بالذات قصد منها عرقلة تحرك القوات السودانية فى جنوب السودان. وظهرت تكهنات فى وسائل الاعلام الدولية بأن سفراء الدول الغربية فى الأمم المتحدة يتحسسون إمكانية إستصدار قرار من مجلس الأمن الا أنه تبين أن الصين لا تشجع مثل هذه التحركات التى تعتبر تدخلاً فى الشئون الداخلية للدول.. ثم جاء اعلان وزير خارجية مصر وقوف مصر مع وحدة السودان قطعا للطريق والتلميحات التى بدأت تتردد حول فصل جنوب السودان فقد قال عمرو موسى: ان مصر ستواجه بحسم أى اتجاه لتقسيم السودان.

ولم تهدأ حدة التهديدات الخارجية للسودان بحلول شهر مارس ١٩٩٤ فقد أعلن الدكتور حسين أبو صالح ، بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ ، فى أعقاب انتهاء الجولة الأولى للمحادثات « التى رعتها دول الايقاد بين حكومة السودان وحركة التمرد » دون التوصل الى حل : ان قوى خارجية تسعى جاهدة للعمل على استمرار الحرب بهدف استنزاف السودان، وان الحركة الشعبية اذا تخلت عن المؤتمرات الخارجية التى تستخدمها لتحقيق أهداف ليست فى صالح السودان فان الوصول الى السلام سيصبح قريبا .. وقال : ان المؤامرات تحاك فى المؤتمرات والندوات من خلال الدعوة الى تقرير المصير .

جاءت تصريحات وزير خارجية السودان هذه بعد ظهور بوادر تشدد فى الموقف الأوربى والأمريكى تجاه السودان، فقد أعلن البرلمان الأوروبى فى ١٩٩٤/٣/٨ فرض حظر على صادرات السلاح الى السودان، وقالت وسائل الاعلام ان مجلس الأمن يدرس اصدار بيان يدين فيه تصعيد الحرب بينما سبق للمجموعة الأوربية أن أصدرت فى ١٩٩٤/٢/٢١ بياناً أدانت فيه ما أسمته الغارات الجوية على جنوب السودان .. وكما ذكرنا فى مكان آخر لم تكن هناك صادرات أسلحة أوروبية الى السودان الا أن القرار نجح فى الفوز بالعناويين البارزة فى الصحف .. ونقلت بعض الصحف الغربية أن بعض أعضاء الكونجرس يؤيدون التماساً قدمه الى الرئيس

كلينتون حوالى ثلاثين منظمة خاصة تعنى بشئون الاغاثة وحقوق الانسان طالبوا فيه باتخاذ خطوات ملموسة لاقناع حكومة الخرطوم بوضع حد للحرب الأهلية فى السودان وهكذا تظل القضية متداولة فى الأچندة الدولية ليزداد الخلاف تعقيداً وتتعثر المبادرات والحلول .

ملاحق

مبادرات السلام

مبادرات الحكومة الانتقالية نحو السلام

(١) مبادرة اللواء عثمان عبدالله وزير الدفاع الانتقالى ٢٣ مايو ١٩٨٥م

وتتلخص فى الآتى :-

(أ) التأييد على أن قرنق لا يقاتل كمتمرد أو انفصالى وانما يسعى بشرف لتحقيق الوحدة الوطنية ومصلحة وأمن السودان .

(ب) الدعوة المفتوحة للقاء بقرنق فى أى مكان وأى وقت للتباحث فى مصلحة وأمن واستقرار الوطن .

(٢) مبادرة رئيس الوزراء الانتقالى ١ يونيو ١٩٨٥ م

اشتملت على النقاط التالية :-

(أ) الاقرار بأن حركة التمرد قد ادت دورها فى إسقاط نظام مايو، وأن مكانها الطبيعى هو بين قوى الانتفاضة لتشارك وتحتل موقعها فى عملية الحوار الوطنى .

(ب) ان ميثاق الانتفاضة والذى تلتزم به الحكومة الانتقالية يذكر :-

١/ ان قضية الجنوب يجب أن تعالج فى إطار حكم ذاتى اقليمى يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكافة القوى السياسية الممثلة لجنوب السودان .

٢/ التزام جميع الأطراف باتفاق أديس أبابا لادارة شئون جنوب الوطن فى الوقت الراهن ١٩٨٦ م .

٣/ الاعتراف بالخصائص الثقافية لجنوب السودان .

٤/ بذل الجهود للارتقاء بالجنوب وتضييق فجوة التخلف .

٥/ إذا تم الاتفاق على الجوانب الآخرى لقضية الجنوب فان القوانين الاسلامية لن تسبب حاجزاً فى طريق الحل .

(جـ) توجيه النداء لحركة التمرد للدخول فى هدنة تمكن الحكومة من إغاثة المتضررين من الحرب مع الوعد بأن لا تحمل وسائل النقل سوى مواد اغاثة .

(د) ان السودان هو المكان الطبيعى للتفاوض والحوار إلا أن الحكومة لا تمانع فى اللقاء بحركة التمرد فى أى مكان آخر

(٣) البيان السياسى التمهيدى حول المؤتمر القومى لمسألة الجنوب ٢٥ أغسطس ١٩٨٥ م :

وأهم ما جاء فيه :-

١/ تأكيد العمل بقانون العفو الشامل لمن حملوا السلاح والعمل على اعادة توطينهم .

٢/ تأكيد قرار وقف اطلاق النار من جانب القوات المسلحة .

٣/ ان مسألة الجنوب لا ينبغى تناولها إلا فى إطار القضية الأشمل

وهى قضية تأكيد الوحدة الوطنية فى ظل التنوع .

٤/ الالتزام القومى بانتهاج سياسة تنموية مبرمجة تهدف للقضاء على النمو غير المتكافىء لاقاليم البلاد المختلفة وعدالة توزيع الثروة القومية .

٥/ تجاوز الاطر التى طرحت بها المشكلة فى الماضى بأنها مشكلة الجنوب وانما أصبحت جزءاً لا يتجزأ من قضايا طبيعة الدولة وتوجهها ومستقبل الحكم فيها .

٦/ الالتزام بما يتوصل إليه الاتفاق من خلال الحوار الوطنى حول صيغة الحكم الذاتى الاقليمى وتقنين ذلك فى الدستور الدائم للبلاد .

٧/ مراجعة بعض تشريعات سبتمبر ١٩٨٣ م وازالة كل جزء فيها يفرق بين المواطنين .

الملامح العامة لسياسة الحكومة الانتقالية نحو السلام :-

أ) ان مسألة جنوب السودان ستعالج فى اطار قومى وانها أصبحت تتعلق بطبيعة الدولة وشكل الحكم وفى ذلك تقدم عما جاء فى ميثاق الانتفاضة الذى يتولى معالجتها فى اطار حكم ذاتى اقليمى .

ب) اصرار الحكومة على السير فى طريق الحل السلمى وضرورة الحوار كاسلوب ديمقراطى .

جـ) احتواء مبادرات الفترة الانتقالية على خطوات اجرائية محددة للوصول للسلام وللعفو الشامل - وقف اطلاق النار ... الخ .

« مبادرة الحكومة المنتخبة فى عام ١٩٨٦ م »

خطاب الحكومة فى يوليو ١٩٨٦ م :

أبرز ما جاء فيه من سياسة الحكومة نحو الحل السلمى النقاط التالية :-

١) انشاء وزارة السلام .

٢) الدعوة مجدداً لعقد المؤتمر القومى الدستورى .

٣) الوعد بالغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م .

٤) رفع حالة الطوارىء بالتزامن مع وقف اطلاق النار .

٥) دعم القوات المسلحة لحماية أمن المواطنين .

٦) اعادة تأهيل وبناء المرافق العامة التى اقعدتها الحرب .

٧) انتهاج سياسة عدم الانحياز وسياسة حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

لقاء الصادق المهدى بقادة التمرد ٣٠ يوليو ١٩٨٦ م :

أثناء تواجده فى أديس أبابا لحضور مؤتمر القمة الافريقى التقى السيد الصادق المهدى بوصفه رئيس حزب الأمة القومى بجون قرنق واستعرض فى ذلك الاجتماع المستجدات السياسية وازالة المفارقات بين التجمع والذى لا يشمل كل الاحزاب المشتركة فى الحكومة وبخاصة الحزب الاتحادى الديمقراطى وبين حكومة تريد ان تشرك الجميع حتى أولئك الذين يقفون خارج نطاقها فى هذا الجهد . وأوضح السيد الصادق

المهدى لقادة التمرد موقف الحكومة من النقاط الرئيسية التى تضمنها اعلان كوكادام باعتبارها اجراءات تمهيدية لخلق المناخ الملائم لعقد المؤتمر القومى الدستورى ، وأوضح أن المطلوب هو توسيع قاعدة المشاركين لتشمل جميع الأحزاب وان موقف الحكومة حول بنود كوكادام هى :-

١/ الاتفاق جملة وتفصيلاً على النقطة الأولى التى تتعلق بتأكيد واعلان مهمة المؤتمر القومى الدستورى فى مناقشة كافة القضايا والمشكلات القومية .

٢/ ان ترفع حالة الطوارىء فى تزامن مع الاتفاق على وقف اطلاق النار.

٣/ الموافقة على البند الخاص بالغاء قوانيين سبتمبر ١٩٨٣ م والقوانين المقيدة للحريات على أن تضاف العبارة التالية :

« ان تكون القوانين التى تحل محلها قوانين تراعى حقوق جميع المواطنين المدنية والانسانية والدينية واستثناء المناطق التى تسكنها اقليات غير اسلامية من القوانين ذات المحتوى الدينى الاسلامى » .

<u>مبادرات الحكومة عبر التجمع - الرسائل الشفهية من رئيس الوزراء التى حملها د. تيسير للتمرد بعد حادث طائرة ملكال ١٦/ أغسطس ١٩٨٦ م :</u>

وتوصلت الى الآتى :-

(أ) أن يلتزم الطرفان بالعمل الجاد لفك الجمود فى الحوار .

(ب) أن يلتزم الطرفان بالحد من الهجوم الاعلامى .

(جـ) ان يحدد الطرفان التزامهما بمقررات اعلان كوكادام .

(د) أن يلتزم الطرفان بالحديث عن الأهداف المشتركة مثل السودان الموحد ، القرار السودانى الحر ، ضرورة السلام وضرورة عقد المؤتمر الدستورى .

مبادرة ٦ ابريل ١٩٨٧ م :

أهم ما جاء فيها من نقاط :

(أ) الدعوة لوقف اطلاق النار لمدة اسبوعين والالتزام بضوابط معينة فى هذا الاتفاق .

(ب) اقرار ان اتفاق كوكادام يصلح كأساس للتحضير للمؤتمر القومى الدستورى .

(جـ) عقد اجتماع فنى مفوض عقب الاجتماع السياسى المذكور للاتفاق على ترتيبات وقف اطلاق النار .

(د) عقد اجتماع سياسى مفوض فورى لمناقشة توقيت وتكوين أجندة المؤتمر الدستورى .

(هـ) على ضوء ترتيبات وقف اطلاق النار يتفق على خطة عاجلة للاغاثة تشمل كل المناطق المتأثرة بالعمليات العسكرية .

(و) الترحيب بعقد تلك الاجتماعات فى أى مكان فى أرض السودان أو فى أى بلد محايد .

(ز) كما طرحت المبادرة بعض النقاط للجارة أثيوبيا لأنهاء حالة التوتر فى العلاقات بين البلدين .

مجلس الرحمة السودانى :-

فى أوائل يناير ١٩٨٨ تم تشكيل لجنة السلام الاسلامية المسيحية من القادة الدينيين السودانيين بهدف تنشيط مساعى السلام والاغاثة للمتضررين فى مناطق الحرب فى الجنوب وأرسل المجلس وفداً منه لأديس أبابا للقاء بقادة التمرد والاتفاق على اجراءات توصيل الاغاثة للمنكوبين فى الجنوب وتأييد هذه الاجراءات .. إلا أن مساعى المجلس لم تكلل بالنجاح لتصلب حركة التمرد فى موقفها ومطلبها بتسلم مواد الاغاثة وتوزيعها بنفسها .

لجنة كل الأحزاب :

عقب توقيع ميثاق السودان الانتقالى فى يناير ١٩٨٨ تشكلت من الأحزاب الموقعة على الميثاق لجنة عرفت بلجنة كل الأحزاب للسير قدماً فى جهود السلام وشكلت هذه اللجنة لجنة تسيير برئاسة د . باسفيكو لادو لوليك عضو مجلس رأس الدولة وأعدت هذه اللجنة العدة للقاء بقادة التمرد للتمهيد لعقد مفاوضات السلام إلا أن حل الحكومة الائتلافية وتشكيل حكومة الوفاق جمد نشاط هذه اللجنة .

مبادرة السلام لسنة ١٩٨٨ م :

تقدمت الحكومة بمبادرة سلام جديدة فى عام ١٩٨٨ وقد أرسلت بواسطة الرئيس الأثيوبى السابق هايلى مريام وتضمنت المبادرة النقاط التالية :-

أولاً : عقد اجتماع تمهيدى لمناقشة :-

١/ ترتيبات وقف اطلاق النار .

٢/ تنشيط عمليات الاغاثة للمناطق المتأثرة .

٣/ موعد ومكان وأجندة المؤتمر القومى الدستورى .

ثانيا : فيما يتعلق بالمؤتمر القومى الدستورى تقترح المبادرة :

١/ عقد المؤتمر الدستورى بأسرع فرصة ممكنة .

٢/ عقد المؤتمر فى الخرطوم .

٣/ أن تشارك فى المؤتمر كل من الحكومة ، الأحزاب السودانية وحركة التمرد ومراقبون من الدول المجاورة .

٤/ أن تتضمن أجندة المؤتمر الموضوعات الآتية :-

(أ) طبيعة الدولة اقليمية أم فدرالية .

(ب) موضوع الدين والسياسة .

(جـ) الهوية العربية الافريقية .

(د) توزيع الثروة والتنمية العادلة .

(هـ) المشاركة فى السلطة فى الاطار الديمقراطى .

٥/ أن تشكل قرارات المؤتمر ميثاق الشعب السودانى وأن تكون الأساس لصيانة الدستور الدائم للبلاد .

ثالثاً : فى حالة نجاح المؤتمر تتخذ الترتيبات التالية :-

(أ) اعلان العفو العام لاتمام عمليات التعويض والاصلاح

(ب) وضع صيغة لمشاركة حركة التمرد فى الحكومة .

(جـ) وضع برنامج لتعويض اللاجئين السودانيين .

(د) وضع برنامج لاعادة توطين المواطنين النازحين .

(هـ) وضع خطة طموحة لاعادة تأهيل وتنمية المناطق المتأثرة بالحرب .

أهم سمات هذه المبادرات :-

١/ انها امتداد لخط الدولة الذى بدأ يتحدد منذ الانتفاضة والداعى للحوار والسلام ونبذ العنف العسكرى وتبنى الحل السلمى الديمقراطى .

٢/ توسيع قاعدة المشاركة الشعبية بترك الباب مفتوحاً أمام الأحزاب والمنظمات والأفراد للاتصال بحركة التمرد .

مبادرات التجمع الوطنى نحو السلام :

فى الفترة الانتقالية :-

١/ بيان التجمع ٨ ابريل ١٩٨٥ م ويحتوى على مناشدة حركة التمرد باتخاذ موقف ايجابى نحو السلام والحضور إلى الخرطوم .

٢/ الرسائل الموجهة من التجمع لحركة التمرد فى الفترة من ١٦ مايو

١٩٨٥ م إلى ٢٦ فبراير ١٩٨٦ م كانت هذه الرسائل للتمهيد للقاء وفد التجمع بحركة التمرد .

٣/ اجتماع وفد التجمع وحركة التمرد ٢٣ فبراير ١٩٨٦م وتمخض هذا الاجتماع عن :-

(أ) ترحيب حركة التمرد بالتفاوض مع التجمع .

(ب) الاتفاق على قومية المشكلة وأنها ليست مشكلة اقليم معين ومن ثم الاتفاق على حلها عن طريق الحوار الوطنى .

٤/ اعلان كوكادام :- فيه تم الاتفاق بين التجمع وحركة التمرد على الآتى :-

(أ) الشروط المسبقة التى تمهد وتساعد على خلق المناخ الملائم لعقد المؤتمر القومى الدستورى وهى :-

١ - رفع حالة الطوارىء

٢ - الالتزام بمناقشة مشكلة السودان الاساسية وليس بما يسمى بمشكلة الجنوب .

٣ - الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م وكل القوانين المقيدة للحريات .

٤ - العمل بدستور ٥٦ المعدل لسنة ١٩٦٤ مع إضافة الحكم الاقليمى وأى مسائل أخرى تتفق عليها القوى السياسية .

٥ - الغاء الاتفاقات التى تمت مع أى اقطار أخرى والتى تمس سيادة السودان .

٦ - بذل المحاولات المستمرة بين الطرفين لاتخاذ الاجراءات الضرورية

واللازمة لوقف اطلاق النار .

(ب) الالتزام بحل الحكومة بعد قيام المؤتمر القومى الدستورى والاستعاضة عنها بحكومة انتقالية تمثل كل القوى السياسية .

(جـ) عقد المؤتمر القومى الدستورى تحت رايات السلام والديمقراطية .

(د) الاتفاق على أن تحوى أجندة المؤتمر القومى الدستورى :-

١ - المشكلة القومية .

٢ - المشكلة الدينية.

٣ - حقوق الانسان .

٤ - نظام الحكم .

٥ - التنمية غير المتوازنة .

٦ - الموارد الطبيعية .

٧ - القوات النظامية والترتيبات الأمنية .

٨ - مشكلة الثقافة والتعليم .

٩ - السياسة الخارجية .

(هـ) عقد المؤتمر القومى الدستورى فى الخرطوم فى يونيو ١٩٨٦ م

(و) تكوين لجنة مشتركة من الطرفين لاجراء المشاورات المنتظمة .

فى فترة الحكومة المنتخبة :-

تمثلت فى اجتماعات اللجنة المشتركة بين التجمع الوطنى وحركة التمرد ١٧ مايو - ٢٤ يونيو / ١١ أغسطس ١٩٨٦م وتمخضت تلك

الاجتماعات عن :-

* التأكيد على الالتزام بقرارات كوكادام كأجندة للمؤتمر .

* استعراض آراء منظمات الاغاثة من الجانبين .

* استعراض جهود الحكومة المنتخبة من أجل السلام والصعوبات التى تواجهها فى تنفيذ مقررات كوكادام ومساعيها فى تهيئة المناخ الملائم لعقد المؤتمر الدستورى .

* توسيع قاعدة المشاركة فى الحوار بتكوين اللجنة الشعبية القومية .

* استعراض القوانين البديلة لقوانين سبتمبر ١٩٨٣ م ومقارنة دستور ٥٦ المعدل لسنة ٦٤ بدستور ١٩٨٥ م .

* حث الحكومة المنتخبة على تهيئة المناخ السياسى المناسب لعقد المؤتمر القومى الدستورى .

وتم الاتفاق حول هذه النقاط وصدر بيان مشترك بذلك

السمات العامة لمساعى التجمع :-

١) ان الاجتماعات المباشرة كانت ذات جدوى حيث خلصت إلى الاتفاق على قومية المشاكل الخلافية وولد عنها كوكادام الذى يعتبر أكبر انجاز للتجمع .

٢) ان التجمع كان يعمل بدون تنسيق مع أجهزة الحكم مما أدى إلى ابتعاد الحكومات عن اعلان كوكادام وكل اتفاقات التجمع مع حركة التمرد .

٣) ان التجمع لم يخف تعاطفه مع مواقف حركة التمرد بدليل ان الحركة استطاعت ان تضمن شروطها للسلام فى اعلان كوكادام .

مبادرات الأحزاب السياسية (٨٦ - ٨٩)

بعد الانتفاضة قامت الأحزاب السياسية ببلورة وصياغة رؤيتها فيما يخص قضية الجنوب والبحث عن السلام وتقدمت بطرحها فى هذا المجال للمواطنين فى الداخل ولحركة التمرد الشعبية فى الخارج وكان ذلك اما فى شكل بيانات أو لقاءات عن طريق وفود منفصلة عن هذه الاحزاب ووفود من عدة أحزاب داخل التجمع الوطنى .

مبادرات حزب الأمة

عقد حزب الأمة عدة لقاءات مع حركة التمرد من خلال ممثليه فى التجمع الوطنى وكانت آرائه ومواقفه من الحركة مطابقة لمواقف التجمع الوطنى إذ وقع على اعلان كوكادام إلا أن هذه المواقف طرأ عليها بعض التعديل والتخطيط بعد تولى الحزب رئاسة الحكومة بعد الانتخابات فصارت مواقفه مطابقة بمواقف الحكومة التى استعرضناها سابقاً .

مبادرات الاتحادى الديمقراطى

تمثلت مبادرات حزب الاتحادى الديمقراطى فى طرح القضية على نفس الأسس الواردة الذكر فى دستور ١٩٦٨ مع مراعاة المستجدات التى ظهرت والمشكلات التى أفرزها التطبيق فى الفترة السابقة .

ولهذا يقرر الحزب الخطوة الأولى اللازمة لحل المشكلة وعلاج آثارها تتمثل فى الوقف الفورى لاطلاق النار ثم الجلوس على مائدة الحوار وللحزب مبادرات تتمثل فى لقاء وفده بحركة التمرد فى الفترة من ١٨ - ٢٠ أغسطس ١٩٨٦ وتم الاتفاق فى هذا اللقاء على الآتى :-

١) مناشدة الأسرة الدولية والمنظمات الانسانية والخيرية لتقديم المساعدات للمتضررين فى كافة أرجاء السودان .

٢) مناشدة القوى السياسية السودانية للعمل على تهيئة المناخ الملائم لعقد المؤتمر الدستورى وتحقيق الاستقرار .

٣) مناشدة الشعب السودانى للتحلى باليقظة وتفويت الفرصة على المتربصين .

٤) ضرورة لقاء السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى وجون قرنق وضرورة لقاء الوفدين مرة أخرى .

الجبهة الاسلامية القومية

لإيمان الجبهة الاسلامية القومية بالحل السلمى للمشكلة رأت أن يعقد مؤتمر يشترك فيه الجميع بما فيهم حركة التمرد ولكنها اشترطت لاشتراكها أن تكف عن أعمال العنف والعدوان ثم أنها تتقدم برؤية محددة لنظام الحكم فى البلاد والذى ترى أن يكون فدرالياً . ولتوضيح رؤيتها هذه فقد أرسلت الجبهة وفداً منها إلى كل من أثيوبيا وكينيا ويوغندا وانجلترا حيث اتصلت بمندوبى حركة التمرد وتقدمت لهم بطرحها والذى

طرح أيضاً على المواطنين والاحزاب السياسية جميعاً بالداخل فيما يعرف بميثاق السودان .

الحزب الشيوعى السودانى

قرر الحزب الشيوعى السودانى فى مبادراته التى أعلنها فى ١٣ يونيو ١٩٨٧م الآتى :-

١) لا مخرج للسودان من مشاكله إلا عبر ترسيخ النظام الديمقراطى والذى يكفل الحوار لكافة الأطراف السودانية .

٢) لابد من إيقاف الحرب فى الجنوب والاتفاق على الحل السلمى الديمقراطى للنزاع .

٣) هنالك فرصة لاتفاق كافة القوى السياسية بعقد المؤتمر القومى الدستورى والتعجيل بوضع الحلول المناسبة لمشاكل السودان .

٤) لابد من تهيئة المناخ لعقد المؤتمر القومى الدستورى وما جاء فى اعلان كوكادام يمثل مرتكزاً أساسياً لذلك .

واقترحوا الخطوات الآتية لوقف إطلاق النار :-

١/ رفع حالة الطوارىء فوراً .

٢/ حل ما يسمى بالمنظمات الصديقة ووقف تسليح القبائل .

٣/ فتح طرق المواصلات وتأمينها .

٤/ تقويم أجهزة الأمن فى مناطق التماس لمنع الاشتباكات القبلية .

كما اقترحوا الآتى لتهيئة المناخ لعقد المؤتمر القومى الدستورى :

١) الغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وكل الاتفاقيات المشابهة .

٢) الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م واعادة العمل بالقوانين التى كانت سائدة قبلها .

٣) عدم البت فى أية قضايا مما يقع تحت صلاحيات المؤتمر القومى الدستورى .

مبادرة الأحزاب الأفريقية - سبتمبر ١٩٨٧ م :-

قام وفد من الأحزاب الأفريقية السودانية بزيارة كل من أثيوبيا ، يوغندا وكينيا والتقى بحركة التمرد وزعماء تلك الدول . وتمخضت تلك الزيارة عن توقيعها لثلاثة قوانين التزمت فيها بتبنى خط حركة التمرد والتوقيع على اعلان كوكادام .

ورغم أن رد فعل الحكومة والأحزاب الأخرى نحو هذه الزيارة خاصة اعلان منبر أديس أبابا للسلام كان امتعاضاً لأن الوفد لم يعكس بصدق مبادرات الحكومة للسلام ووجه الانتقاد لمواقفها نحو السلام مما ترتب عليه عدم تناول هذه المبادرة بالاهتمام الكافى من جانب الحكومة والاحزاب السياسية وكانت من نتائجها :-

١) توحيد نظرة الجنوبيين نحو أسباب المشكلة وكيفية حلها مما يزيد من فرصة الوصول لاجتماع سودانى حول القضايا الكبرى .

٢) توسيع قاعدة مؤيدى اعلان كوكادام والذى رأت فيه العديد من

القوى السياسية الأساس الوحيد للوصول للسلام .

٣) اعطاء الأحزاب الجنوبية بعداً حقيقياً داخل المشكلة مما يؤهل ان يؤدى إلى تقارب وجهات النظر نحو المؤتمر القومى الدستورى وتوحيد الجبهة الداخلية وهى أرضية لازمة لوحدة الأمة وتمكن الدولة من تحقيق أهدافها .

٤) تأكيد كل من كينيا ويوغندا مساندتهما لجهود السلام واعادة الاستقرار فى السودان .

السمات العامة لمبادرات الأحزاب السياسية نحو السلام :-

ان جميع الأحزاب ورؤيتها للمشكلة سواء تلك التى فى شمال البلاد أو جنوبها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تتفق فى الاعتراف بالمشكلة وفى أسبابها وبواعثها وأنها كانت هنالك اختلافات طفيفة فيما تراه لعلاجها إلا أنها تتفق جميعاً فى أن الحل السلمى هو الحل الوحيد المطروح والذى مدخله هو الحوار الوطنى عبر مؤتمر قومى يجلس إليه الجميع لطرح ما لديهم من آراء وأفكار تقود فى محصلتها لايجاد الحل الدائم للمشكلة فى اطار السودان الموحد .

مبادرات الأفراد والمنظمات من أجل السلام :-

مبادرة جوزيف لاقو :-

وتضمنت الآتى :-

أ) دعوة الطرفين لانهاء الحرب عن طريق الحوار

ب) قومية المشكلة

جـ) ان الجنوبيين هم الأكثر تضرراً من الحرب فعلى حركة التمرد التى تدعى تمثيلهم الاسراع بانهاء الحرب .

د) ان الدعوة الاشتراكية التى تتبناها حركة التمرد لا تجد القبول والرضى من السودانيين فى الشمال والجنوب لتدينهم .

هـ) الاقتراح بالاجراءات التالية لحل المشكلة .

١/ وقف اطلاق النار من الجانبين .

٢/ قيام حكومة قومية تمهيدية .

٣/ تعيين ادارة للجنوب بالشكل القائم فى تلك الفترة .

٤/ اعادة بناء الجيش القومى على أسس نسبية .

٥/ أن يكون مجلس رأس الدولة من خمسة أعضاء اثنين منهم من الجنوب ، وأن تكون رئاسة المجلس دورية .

مبادرة وفد الاساقفة المسيحيين - ديسمبر ١٩٨٥ م

وأهم المقترحات التى قدموها لاحلال السلام هى :-

١) الغاء قوانين الشريعة

٢) ايجاد الحلول الجذرية للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ندوة واشنطن ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٨٧ م

عقد هذه الندوة مركز ودرو ويلسن الدولى للعلماء فى الفترة من ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٨٧ م لمناقشة معضلات وفرص السلام والوحدة فى السودان وشارك فى الندوة مجموعة من الباحثين والمثقفين السودانيين تعكس حواراً واسعاً لمختلف القطاعات السياسية بما فيهم حركة التمرد بالاضافة لمجموعة من الباحثين والمختصين الأمريكيين والأوروبيين فى شئون السودان .

وعلق السودان أملاً على هذه الندوة بأن تكون مبادرة سلام تستجيب لها حركة التمرد وعلى الرغم من أن الندوة لم تهدف للتوصل لحلول أو الخروج بتوصيات فان اجماعاً قد تبلور من خلال المناقشات الصريحة والبناءة فى الآتى :-

١) التأكيد على الحاجة الملحة للسلام والوحدة والديمقراطية .

٢) اعتماد الدين كأساس لدستور قومى فى مجتمع متعدد الأديان والثقافات أمر فى غاية الخطورة .

٣) ان المبادرات الواردة فى اعلان كوكادام تشكل أساساً إيجابياً لوقف إطلاق النار وبداية عملية السلام .

٤) رغم اتضاح تأثير القوى الأجنبية على مجرى الصراع فى السودان

فان الرأى الغالب للمشاركين هو أن هذه القوى لن تستطيع اجهاض عملية السلام عندما تتفق الأطراف السودانية على وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات .

٥) ليس هناك إمكانية لحسم الصراع عسكرياً .

٦) ان ظاهرة الميليشيات القبلية المسلحة تشكل عاملاً سلبياً يزيد من تفاقم الصراع .

٧) صياغة دستور يناسب بلداً متعدد الاعراق والهويات ينبنى على القواعد الآتية :-

أ/ ان يكفل الدستور معياراً ليبرالياً لحكم اقليمى يتوافق مع ضرورات حكم مركزى فاعل فى شكل بناء مركب .

ب/ ان يحتوى الدستور على نظام للمراجعة والتوازن لمنع تحكم اقليمى أو مجموعة وان تضبط دستورياً سلطات كل حاكم سياسى .

جـ/ اعادة هيكلية السلطة فى المركز .

د/ تمتين العلاقة بين المركز والاقاليم وخلق اسلوب لاعادة توزيع الثروة

هـ/ ان يكون من أهداف الدستور خلق المؤسسات والمصادر الملائمة لتنمية المجتمعات التقليدية .

و/ خلق الظروف اللازمة لبناء جيش وطنى يراعى فيه التمثيل القومى .

مبادرة الجنرال أوبا سانجو - أغسطس ١٩٨٧ م :-

وتضمنت الملاحظات التالية :-

١) ان الاسباب الرئيسية للصراع تتلخص فى علاقة الدين بالدولة والتوازن الاقتصادى والغبن المترتب عليها غياب المساواة فى الحقوق السياسية بالاضافة إلى الهوية القومية .

٢) ان كل القوى السياسية المتصارعة تجمع على ان المؤتمر القومى الدستورى هو المنبر الأمثل لايجاد الحلول للمشاكل التى تدور حول الصراع .

٣) هناك عدم وضوح فى الرؤيا حول بعض القضايا الحيوية والاعتماد على مفاهيم مبنية على أشياء غير مؤكدة .

٤) هناك قدر من سوء الفهم لدى الطرفين نتيجة للفجوة فى الاتصال بينهما .

٥) هناك أزمة مصداقية بين الحكومة والذين خارجها .

٦) هناك اختلافات جوهرية فى توجهات طرفى النزاع فالنظام السائد فى البلاد هو نظام ليبرالى فى حين أن الحركة الشعبية حركة تحررية تتبنى الفكر الاشتراكى ولكل مفاهيمه التى تختلف عن الآخر .

٧) هناك اتفاق على الآتى :-

أ/ ضرورة كسر حالة الجمود السائد وتنشيط جهود السلام .

ب/ ان الحرب لا يمكن لأى من الطرفين كسبها .

جـ/ ان أى انقلاب عسكرى لن يقود لحل جذرى للمشاكل القومية .

د/ تكوين لجنة قومية شعبية تضم كل الأطراف السياسية لخلق أرضية مشتركة لعقد المؤتمر الدستورى .

وتقدم الجنرال أوبا سانجو ود. فرانسيس دينق بالمقترحات الآتية لكسر حالة الجمود :-

* ان تقوم اللجنة القومية الشعبية بالآتى :-

١/ تهيئة المناخ المناسب لعقد المؤتمر القومى الدستورى باعادة جسور الثقة وازالة مخاوف الجماعات الأخرى .

٢/ ازالة العثرات التى تقف حاجزاً فى طريق السلام مثل قوانين سبتمبر ١٩٨٣ والاتفاقات الدفاعية .

٣/ تحديد أجندة المؤتمر القومى الدستورى .

* اجراء تعديلات دستورية وادارية لتحقيق مبدأ الوحدة فى ظل التنوع

مبادرة الرئيس اليوغندى موسفينى ١٩٨٧ م

وتضمنت الاقتراحات بازالة الاسباب الجذرية للصراع كما بينها وفد الاحزاب الافريقية والذى التقى به فى عنتبى وهى :-

أ/ مسألة الدين

ب/ المشاركة فى السلطة

جـ/ التنمية غير المتوازنة

هـ/ غياب العدالة الاجتماعية فى السودان

أهم سمات مساعى الأفراد والمنظمات من أجل السلام :-

أ) الدعوة للحوار　　　　　ب) ازالة اسباب الصراع

جـ) التأكيد على فصل الدين عن الدولة .

موقف حركة التمرد تجاه جهود السلام :-

قبيل وأثناء الانتفاضة أوضحت حركة التمرد مبادئها وأهدافها فى البيان الذى أصدرته فى ٢٢ مارس ١٩٨٥ والتى أوجزتها فى الآتى :-

أ/ الالتزام بتحرير السودان وضمان وحدة شعبه .

ب/ الالتزام بحل قضايا الدين فى اطار الاقتناع التام لكل المواطنين .

جـ/ اعادة صياغة السلطة المركزية .

د/ مساندة الحكم الاقليمى أو الفيدرالى بما يضمن بناء السودان الجديد .. وفى نفس البيان تقدمت بأولى مبادراتها لانهاء الحرب والتى تمثلت فى الآتى :-

أ/ دعوتها باجراء تفاوض مباشر مع صغار الضباط وضباط الصف والجنود الذين يحاربون فى الميدان .

ب/ الدعوة لاجراء حوار فى شكل مؤتمر وطنى يضم جيش التمرد والعناصر الوطنية داخل الجيش السودانى على حد تعبيرهم بالاضافة إلى القوى الديمقراطية فى البلاد لمناقشة أسس حل القضايا التى تواجه الأمة .

بعد الانتفاضة اتسمت مواقف حركة التمرد تجاه جهود ومبادرات السلام بالرفض اما مباشرة أو بوضع الشروط التعجيزية أمام تلك الجهود أو

القيام بعمليات تنسف تلك الجهود ويظهر ذلك فى بياناتها وأفعالها عقب كل مبادرة كما يلى :-

١) عقب الانتفاضة مباشرة وبعد بيان التجمع الوطنى فى ١٨ ابريل، والذى يدعو فيه حركة التمرد للانضمام لصفوف القوى الوطنية واتخاذ موقعها الطبيعى بين القوى التى فجرت الانتفاضة أصدرت الحركة بياناً أذيع عبر اذاعتها فى ١٩ ابريل ١٩٨٥ م شنت فيه هجوماً قاسياق على المجلس العسكرى الانتقالى ووصفتهم بمايو الثانية، ودعتهم لتسليم السلطة للشعب خلال فترة اسبوع .

٢) فى يومى ٢٦ - ٢٧ مايو وبمناسبة احياء الذكرى السنوية لقيام الحركة أصدرت الحركة بياناً آخر هاجمت فيه المجلس العسكرى الانتقالى ودعت جماهير الشعب لمواصلة الانتفاضة ضد العسكريين مع تكرار التأكيد واستعدادها التام للدخول فى نقاش القضايا الاساسية والحوار مع القوى الوطنية وفق تعبيرها .

٣) فى أول سبتمبر ادعت الحركة أنها تريد تسليم ردها على خطاب د . الجزولى دفع الله رئيس مجلس الوزراء الانتقالى الذى أرسله فى أول يونيو وانها سوف تسلم ذلك الخطاب ولكن عوضاً عن ذلك قامت بمحاصرة مدينة الناصر الموقع الذى حددته لتسليم الرد مما اشعل الموقف وكاد ان يقود للمواجهة بين القوتين .

٤) بعد ١٥ يوماً من مبادرة السيد الصادق المهدى ولقائه بقرنق فى يوليو ١٩٨٦ بأديس أبابا قامت الحركة الشعبية (التمرد) باسقاط طائرة

مدنية فى ١٦ أغسطس ١٩٨٦ م بملكال مما أدى إلى اغلاق قنوات الحوار والتفاوض .

٥) فى اعقاب مبادرة السيد رئيس الوزراء فى ٦ ابريل ١٩٨٧ رفضت الحركة تلك المبادرة بحجج ان المبادرة لم تكن معنونة لهم وانما لمن يهمه الأمر وأنها لم تكن فى ورق مروس وأنها لم تسلم لهم بالطريقة الصحيحية، بذلك أهملت الحركة روح المبادرة واهتمت بالشكليات . وزيادة على ذلك قامت باسقاط طائرة مدنية أخرى فوق سماء ملكال فى ٥ مايو ١٩٨٧ م .

٦) عقب مبادرة الچنرال أوبا سانجو ود . فرانسيس دينق فى أغسطس ١٩٨٧ قامت الحركة بنسف قطار الاغاثة المتجه إلى واو وأويل .

٧) معارضة حركة التمرد لكل الجهود المبذولة لنقل الاغاثة للمتضررين بالجنوب وتهديدها بضرب الأهداف المتحركة دون استثناء .

٨) فى ١٩٨٨ ابدت حركة التمرد بعض المواقف الايجابية والتى وردت فى خطاب قرنق فى اذاعته فى ١٢ ، ١٣ يوليو ١٩٨٨ وتمثلت تلك الايجابيات فى الآتى :-

١/ الدعوة للدخول فى المفاوضات دون شروط مسبقة .

٢/ الدعوة لعقد اتفاق كوكادام : لتشارك فيه كل القوى السياسية تلبية لمنطق السيد رئيس الوزراء .

٣/ الاستعداد للنظر فى أمر وقف اطلاق النار عند بدء المحادثات .

السمات العامة لمواقف حركة التمرد :-

١/ فى بياناتها وخطاباتها ركزت الحركة على توضيح موقفها وادعاءاتها بالانحياز إلى الجماهير والقوى التقدمية فى الداخل .

٢/ تأكيد اهتمامهم بالحوار الأكثر شمولاً للقضايا الوطنية وليس مشكلة الجنوب .

٣/ تحديد شروط مسبقة بعينها مما عمل على تأخير الوصول إلى اتفاق فى هذا المجال .

٤/ اتباع رفضها للمبادرات السلمية التى قامت بها جهات أخرى بعمليات حربية لنسف تلك المبادرات .

نقاط الاتفاق فى مبادرات السلام :-

هناك نقاط اتفقت عليها كل المبادرات التى قدمت من كل الأطراف نحو السلام وتمثلت تلك النقاط فى :-

١) قومية المشكلة

٢) حل المشكلة فى إطار السودان الموحد .

٣) ان للجنوب وضعاً خاصاً تميز بالاهمال فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والتنمية مما خلق احساساً موروثاً ومتزايداً بالاهمال والغبن لدى أهل الجنوب ترسخ فى أذهانهم بأن منطقتهم مهملة ومتخلفة ومحرومة خاصة وان مشاركتهم فى حياة البلاد السياسية والاقتصادية لا تتناسب وحجمهم السكانى .

٤) ان حل المشكلة يجب ان يكون سلمياً بالتفاهم والاقتناع مما يلزم ان يجلس الجميع الى مائدة الحوار والتفاوض فى المؤتمر القومى الدستورى .

٥) ان لا بداية للسير فى طريق السلام الا بوقف اطلاق النار .

٦) الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م .

نقاط الاختلاف فى مبادرات السلام :-

١/ الخلاف حول البديل لقوانين سبتمبر ١٩٨٣ م .

٢/ رفع حالة الطوارىء .

٣/ تحديد الرؤية للحركة هل هى حركة وطنية صادقة فى نواياها أم هل هى حركة تمرد .

٤/ حل المشكلة هل فى إطار الحكم الاقليمى أم فى إطار الحكم الذاتى .

٥/ الأخذ باعلان كوكادام كما جاء فى صيغته المعلنة كأساس للمؤتمر القومى الدستورى .

تطورات مبادرة الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية « التمرد »

شغلت مبادرة الحزب الاتحادى الديمقراطى المنحل وحركة التمرد التى وقعت فى ١٩٨٨/١١/١٦ م الرأى العام السودانى والعالمى بسبب الشد والجذب التى تعرضت لها وبسبب الانقسامات الداخلية التى أفرزتها والمتمثلة فى قبول أطراف لها ورفض البعض ومساومة الآخرين عليها .

وقد سبق هذه الاتفاقية صدور بيانين عن الجانبين فى أغسطس وأكتوبر

من نفس العام .

ففى أغسطس ١٩٨٨م التقى وفد الاتحادى الديمقراطى برئاسة سيد أحمد الحسين بوفد حركة التمرد ، وقد اتفق الطرفان على ضرورة اللقاء مرة أخرى بين الوفدين فى فترة لا تتعدى الاسبوعين من تاريخ اعلان هذا البيان على أن يلتقى الميرغنى وقرنق فى القريب العاجل . كما ناشد الاسرة الدولية والمنظمات الانسانية بالاسراع فى تقديم المساعدات للمتضررين من آثار السيول والفيضانات خاصة فى الخرطوم والجنوب والشرق والشمال . كما ناشد القوى السياسية السودانية للعمل الدؤوب لتهيئة المناخ الملائم لتحقيق السلام والتحلى باليقظة .

نص البيان المشترك للحزب الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية

الفترة من ٨ إلى ٢٠ من أغسطس ١٩٨٨ م بأديس أبابا

« فى جو ودى معافى من كل الحساسيات تم الاجتماع بين وفد الاتحادى الديمقراطى برئاسة سيد أحمد الحسين نائب الأمين العام للحزب مع وفد الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان برئاسة الدكتور لام كول اجاوين العضو المناوب فى الحركة السياسية العسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان فى أديس أبابا فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ من أغسطس ١٩٨٨ م .

سادت كل الاجتماعات روح الاخاء والجدية التامة والحوار الهادف

الصريح والثقة المتبادلة تم فيها بحث جميع المشاكل القومية واستعراض كافة الحلول العملية التى من شأنها دفع عملية السلام إلى الامام وفى هذا الاطار كانت وجهات نظر الطرفين متطابقة تماماً حيث اتفقا على ضرورة استمرار الحوار للوصول إلى الصيغة العملية التى ستدفع وتحقق قيام المؤتمر القومى الدستورى المرتقب .

وانطلاقاً من حرص الطرفين على وجوب تحقيق أمانى شعبنا فى السلام الحقيقى والاستقرار تم الاتفاق على الآتى :-

(١) ضرورة اللقاء مرة أخرى بين الوفدين فى فترة لا تتعدى الاسبوعين من تاريخ اعلان هذا البيان .

(٢) ضرورة لقاء الزعيمين السيد محمد عثمان الميرغنى والدكتور جون قرنق دى مبيور رئيس القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان فى القريب العاجل .

(٣) يناشد الطرفان الاسرة الدولية والمنظمات الانسانية والخيرية بالاسراع فى تقديم المساعدات للمتضررين من آثار السيول والفيضانات خاصة فى الخرطوم والجنوب والشرق والشمال .

(٤) يناشد الطرفان كل القوى السياسية السودانية على ضرورة العمل الدؤوب لنهضة المناخ الملائم لتحقيق رغبة شعبنا فى السلام والاستقرار عن طريق عقد المؤتمر القومى الدستورى فى القريب العاجل .

(٥) يناشد الطرفان كل أبناء شعبنا العظيم التحلى باليقظة التامة

وتفويت الفرصة على المتربصين بالشعب والتى ترفض الاجماع الوطنى وتعرض البلاد للتفرقة والشتات .

وعاش نضال الشعب السودانى

أديس أبابا فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٨٨ م

الامضاء :-

د . لام أكول	**سيد أحمد الحسين**
عن الحركة الشعبية	عن الحزب الاتحادى الديمقراطى

ومواصلة لهذا الاجتماع عقد فى الفترة من ١٥ - ١٧ أكتوبر الاجتماع الثانى بين الوفدين وتم الاتفاق على عقد المؤتمر الدستورى فى ميعاد لا يتجاوز نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٨ م .

وقد توجت هذه الاتصالات بتوقيع مبادرة السلام السودانية بين الميرغنى وقرنق فى ١٩٨٨/١١/١٦ م فى أديس أبابا والتى نصت على تهيئة المناخ المناسب لقيام المؤتمر الدستورى وفى هذا الاطار تجمد مواد الحدود الشرعية وكافة المواد ذات الصلة بقوانين الشريعة الاسلامية والا تصدر اية قوانين تحتوى على تلك المواد لحين انعقاد المؤتمر القومى الدستورى والفصل النهائى فى مسألة القوانين والغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى ورفع حالة الطوارىء ووقف اطلاق النار .

مبادرة حكومة السودان للسلام ١٩٨٩

(١) مقدمة :

تم اللقاء بين الحكومة وحركة التمرد بأيس أبابا فى أغسطس ١٩٨٩م وتم الاتفاق خلاله على :-

١ - استمرار الحوار بغية الوصول إلى حل شامل وفى هذا الاطار تعهد الطرفان بتقديم تصور متكامل لحل القضايا الخلافية .

٢ - اتفق الطرفان على استمرا عمليات الاغاثة فى المناطق المتأثرة بالحرب عبر شريان الحياة .

٣ - اتفق الطرفان على قناة اتصال مباشر هى سفارة السودان باديس أبابا .

ثم انعقد اللقاء الثانى بين الحكومة وحركة التمرد بنيروبى فى ديسمبر ١٩٨٩ م حيث طرحت الحكومة برنامحها للسلام والمتمثل فى مقررات مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام وتم الاتفاق على أن ذلك البرنامج يمثل أساساً بناءاً لحل سلمى دائم وفى لقاء أبوجا وقع الطرفان على بيان مشترك فى ٤ يونيو ١٩٩٢ م والذى أمن على :-

١ - الحل السلمى لقضايا السودان .

٢ - الاعتراف بالتنوع الثقافى والعرقى والدينى للسودان .

٣ - توزيع عادل للثروة ومشاركة عادلة فى السلطة .

٤ - إعادة تعمير المناطق المتأثرة بالحرب خلال الفترة الانتقالية .

٥ - اتفق الطرفان على التوصل إلى إجراءات انتقالية لازالة المخاوف وبناء الثقة بين السودانيين كافة وأن تبحث تفاصيلها خلال الجولة الثانية من مباحثات أبوجا .

(٢) مبادىء أساسية :

١ - السودان قطر واحد متنوع الاعراف والثقافات ويجمع بين أهله العديد من العادات المشتركة والمواطنة والأخوة وحب الوطن .

٢ - يحكم السودان عبر نظام فيدرالى ويتكون حالياً من تسعة ولايات ويتم نقل السلطات للولايات عبر التطور الطبيعى المتدرج المدروس بعناية .

٣ - مر السودان منذ استقلاله بتجارب سياسية متعددة متقلباً بين الديمقراطية والعسكرية والتعددية ونظام الحزب الواحد حتى توصل الشعب السودانى عبر هذه التجارب إلى ديمقراطية المشاركة الممثلة فى نظام المؤتمرات .

٤ - ظلت الشريعة الاسلامية تشكل محوراً أساسياً للعمل السياسى فى السودان حتى استقر تطبيقها فى كل السودان واعترافاً بواقع التنوع توصل الشعب السودانى عبر مقررات الحوار الوطنى حول قضايا السلام إلى استثناء المناطق ذات الغالبية غير المسلمة من تطبيق الشريعة الجنائية وإعتماد العرف كمصدر للتشريع .

٥ - تعتبر المواطنة هى الاساس التى يتم عليه بناء الوحدة الوطنية وتتخذ لتولى المناصب الدستورية والتنفيذية والتشريعية والوظائف التنفيذية

الأخرى دون النظر إلى الدين أو العرق أو الجنس .

٦ - تعبر الدول عن واقع التنوع الثقافى والعرقى للسودان وتتاح للمجتمع فرص التعبير عن كل مكوناته الثقافية والعرقية بما يؤكد ارتباط المواطن السودانى بسودانيته التى تمثل جميع بيئاته وثقافاته واعراقه دون أن يكون ذلك باعثاً على العصبية أو التمحور .

٧ - تكفل حرية العقيدة والعبادة لكل السودانيين وتتاح الفرصة لكل شخص للتعبير الكامل عن دينه وتنشئة أطفاله القصر على الدين الذى يرتضيه .

(٣) الاجراءات الانتقالية :

تعتبر الاجراءات الانتقالية هى المرحلة التى يتم خلالها بناء النظام الفيدرالى الذى يتأكد عبره التوزيع العادل للسلطة والقسمة العادلة للثروة وبناء الثقة وإزالة المخاوف حتى يشارك كل المواطنين بفاعلية فى بناء السودان وتقدمه .

١ - قسمة السلطة :

إن تطبيق النظام الفيدرالى واعطاء الولايات مزيد من السلطات يتطلب توفير عوامل أساسية تمكن الولاية من ممارسة سلطاتها المنصوص عليها فى قانون الحكم الفيدرالى وبالطبع فان توفير تلك العوامل يحتاج لفترة انتقالية تحددها بصورة أساسية قدرة الدولة وامكانياتها المتاحة وتأهيل الولايات لممارسة سلطاتها لتبنى الآتى :-

١/ توفير بنيات أساسية فى مجال الطرق والاتصالات والبنيات الاقتصادية وغيرها .

٢/ توفير المرافق الحكومية التى تمكن من إدارة الولاية وكذلك المرافق الخدمية فى مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والمياه وغيرها .

٣/ احداث تنمية اقتصادية معقولة تمكن الولاية من ايجاد مصادر تمويل لمناشطها .

٤/ تأهيل الكوادر البشرية فى شتى المجالات اللازمة لادارة الولاية وتنميتها ، ويتم الانتقال المتدرج للسلطة من المركز للولاية بحيث يستقر توزيع السلطات على الآتى :-

أ / السلطات والاخصاصات الفيدرالية :

١ - القوات المسلحة وشئون الدفاع .

٢ - الأمن القومى .

٣ - القضاء والنيابة العمومية والمحاماة .

٤ - الشئون الخارجية والتمثيل الدولى والاعلامى والخارجى .

٥ - الحدود .

٦ - الجنسية والهجرة والجوازات وشئون الاجانب .

٧ - الجمارك .

٨ - الضرائب (ماعدا ضرائب الولاية) .

٩ - تخطيط الاقتصاد القومى والتجارة الخارجية .

١٠ - التنمية ألقومية .

١١ - العملة .

١٢ - النقل الفيدرالى .

١٣ - الطرق عابرة الولايات .

١٤ - المواصلات السلكية واللاسلكية .

١٥ - تخطيط التعليم العالى .

١٦ - التخطيط التربوى والثقافى والاعلامى .

١٧ - المستشفيات (مكافحة الاوبئة والآفات والتخطيط الصحى) .

١٨ - الأرض والثروات الطبيعية ورسم سياسة حماية البيئة .

١٩ - الاحصاء .

٢٠ - المراجع العام .

٢١ - الاجهزة والمؤسسات والهيئات القوميية .

٢٢ - الشبكة القومية للكهرباء .

٢٣ - المياه العابرة .

٢٤ - اللجنة القومية للانتخابات .

٢٥ - أى أمور أخرى يحددها تشريع الولاية .

ب / سلطات واختصاصات الولايات :

١ - أمن الولاية .

٢ - التنمية الاقليمية والمحلية مع مراعاة التنسيق والخطط الفيدرالية .

٣ - الضرائب الاقليمية على أن تعطيها الحكومة الفيدرالية نسبة معلومة

من جباية الضرائب المفروضة على المشاريع والخدمات الفيدرالية داخل الولاية ومن ضريبة الدخل الشخصى للموظفين والعمال بالولاية .

٤ - تجارة الحدود وفق أحكام القانون الفيدرالى .

٥ - الزراعة والغابات ماعدا الأراضى الزراعية والغابات المركزية .

٦ - تنمية الثروة الحيوانية .

٧ - الثروة البرية والسياحية .

٨ - توفير المياه الجوفية وتنمية المراعى .

٩ - الخدمات الصحية وانشاء جميع مراكز العلاج والعناية الصحية .

١٠ - التعليم إلى مستوى الثانوى العالى فى نطاق الخطط الفيدرالية .

١١ - انشاء مؤسسات التعليم العالى فى حدود ماتقره الخطط الفيدرالية .

١٢ - انشاء وحدات الحكم المحلى ومراقبة أدائها .

١٣ - الطرق ووسائل الاتصال الداخلية .

١٤ - استخدام العاملين ماعدا التخصصات الفنية والتقنية الدقيقة والنادرة التى تنظم على المستوى الفيدرالى .

١٥ - اصدار الصحف وانشاء الاذاعات المحلية .

١٦ - تطوير الثقافات المحلية .

١٧ - حماية البيئة فى نطاق التخطيط والتنسيق القومى .

٢ - الدخل القومى :

لما كان التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين اقاليم السودان المختلفة والذى ورثناه منذ عهد الاستعمار. ولم تفلح الحكومات الوطنية المتعاقبة فى معالجته، من أهم أسباب التذمر والاحساس بالظلم لدى أبناء الاقاليم الأقل نمواً فانه يتسنى للدولة الفيدرالية الجديدة التى ارتضاها أهل السودان أن تسعى لازالة ذلك التفاوت تحقيقاً للعدالة الاجتماعية واستعادة للثقة بين أبناء الوطن، ودفعاً للنهضة الاقتصادية بتكاملها وبسطها فى كل أرجاء البلاد وذلك وفقاً للأسس التالية :-

١ - أن تضع الدولة خطة اقتصادية واجتماعية شاملة لكل البلاد تهدف بها إلى النهوض بالبلاد عامة ولسد الفجوة بين الاقاليم خاصة بحيث تحقق توفير حاجات الحياة الأساسية من أمن وعمل وماء وقوت وتعليم وعلاج وسكن .

٢ - تراعى الدولة فى تقسيم الدخل القومى بين الاقاليم واختيار مواقع المشروعات التنموية الكبيرة الأسس الآتية :-

أ/ منح الأفضلية للمناطق الأقل نمواً بحسب درجة تخلفها .

ب/ الجدوى الاقتصادية للمشروع وكفاءة التوظيف .

جـ/ اثر المشروع فى تحقيق الاكتفاء الذاتى لحاجات البلاد الأساسية .

د/ تناسب التنمية مع كثافة السكان .

هـ/ ان الأساس فى تنمية وبناء أقاليم البلاد هو الجهد الذى يبذله أبناؤها وفق مايتيح لهم النظام الفيدرالى .

٣ - تنشأ المشروعات التنموية الكبرى (زراعية كانت أم صناعية) وتدار على أساس قومى على أن تراعى الدولة تحديد نسبة من عائد المشروعات لاقليم المقر.

٤ - تعتبر مشروعات التعدين الكبرى كالبترول وغيرها ثروة قومية تستفيد منها كل البلاد إلا أنه ينبغى على الدولة الفيدرالية توجيه جزء هام من عائد تلك المشروعات فى تنمية الاقاليم الأقل نمواً مع تحديد نسبة عادلة للاقليم الذى يوجد به المشروع، ويمكن الاهتداء فى هذا الأمر بالتجربة النيجيرية .

٥ - تشجع الدولة الاستثمار الأجنبى والوطنى فى المناطق الأقل نمواً وذلك بتقديم تسهيلات تمويلية وضريبية وادارية حتى يكون الاستثمار مجزياً فى تلك المناطق .

٦ - انشاء فروع لمؤسسات التنمية ولبنوك القطاع العام المتخصصة فى الاقاليم الأقل نمواً ، وتحديد نسبة معينة للبنوك التجارية لاستغلالها فى المساهمة فى تمويل المشروعات الاقتصادية التى تقوم بها حكومات الاقاليم أو القطاع الخاص .

٧ - تسعى الدولة لتقوية البنيات الأساسية التى يعتمد عليها اقتصاد البلاد مع التركيز على شق الطرق العابرة وتحسين وسائل النقل والاتصال حتى تتسع دائرة النشاط الاقتصادى وتتكامل فى كل اقاليم البلاد من مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك .

٨ - مراعاة تدريب وتأهيل أبناء الاقاليم الأقل نمواً على إدارة

مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مؤسسات التعليم والتدريب الفيدرالى ، أو بتقديم المساعدة اللازمة لانشاء معاهد تعليمية وتدريبية خاصة بهم .

٩ - تقوية أجهزة التخطيط الاقتصادى القومية الاقليمية واعطاؤها الصلاحيات والامكانات المناسبة لاداء عملها ، على أن تمثل الاقاليم فى كافة الاجهزة القومية ، الاستشارية منها والتنفيذية ، والتى يفضل أن تتبع لرئيس الجمهورية ، وذلك بقصد التنسيق واستيفاء المعلومات واكتساب الخبرة والمشاركة فى صنع القرار .

١٠ - تسعى الدولة عند تحقيق السلام لجذب القروض والمنح من الدول الشقيقة والصديقة لتأهيل المشروعات الاقتصادية التى توقفت أو تضررت بسبب الحرب ، كما تعمل لدعوة المنظمات الطوعية للمساهمة فى إعمار البلاد وإعادة استقرار النازحين فى مناطقهم وان تكون للدولة أجهزة متخصصة لذلك تعمل لتنسيق وتسهيل أعمال تلك الدول والمنظمات .

٣ - الحرية الدينية :

تكفل حرية الاعتقاد والعبادة وإقامة الشعائر والدعوة والتبشير لكآفة المواطنين ، تسعى الدولة لتوقير المتدينين واحترام الأديان ورموزها .

٤ - الأجهزة التشريعية :

أ/ على المستوى الفيدرالى :- تقوم السلطة التشريعية الوطنية بسن التشريعات وإصدار القوانين وتكون سارية المفعول على كل السودان مادامت

تتعلق بالاختصاصات الفيدرالية على الا يطبق القانون الجنائى الاسلامى على الولايات ذات الاغلبية غير المسلمة .

ب/ على المستوى الولائى :- تكون للولايات مجالسها التشريعية الخاصة التى تقوم بسن القوانين والتشريعات فى حدود السلطات المخولة للولاية .

ج/ يحق للولاية استثناء نفسها من المواد التشريعية ذات الصبغة الدينية الخالصة .

٥ - القوات المسلحة :

القوات المسلحة السودانية مؤسسة قومية جامعة لكل فئات ومناطق السودان المختلفة ، ولا يحرم أى من العائدين من الانخراط فيها مادام متمتعاً بحق العفو العام ومستوفياً للشروط اللازمة للانخراط فى الخدمة العسكرية وفقاً للضوابط والنظم العمول بها .

٦ - وقف إطلاق النار :

تكون لجنة عسكرية مشتركة من الطرفين للإشراف على إجراءات وقف إطلاق النار والتى تتمثل فى الآتى :-

١ - تحديد مواقع تجميع القوات .

٢ - حصر الاسلحة والمعدات العسكرية وتجميعها .

٣ - الإشراف على تموين وعلاج العسكريين لحين ترتيب أوضاعهم المستقبلية .

٤ - الإشراف على كل الاجراءات المعمول بها فى حالات تنفيذ وقف إطلاق النار.

٥ - مراقبة الالتزام باجراءات وقف إطلاق النار .

٧ - العفو العام :

يصدر رئيس الجمهورية عقب توقيع اتفاقية السلام عفواً عاماً عن كل من حمل السلاح لأسباب سياسية ضد الدولة منذ العام ١٩٨٣ م .

٨ - آلية تنفيذ الاتفاقية :

تكون لجنة عليا من الطرفين للإشراف العام على تنفيذ الاتفاقية وتكون لها لجان فنية مشتركة ومتخصصة لتنفيذ البنود التفصيلية للاتفاقية .

٩ - الاستيعاب :

يتم استيعاب العائدين المقاتلين من صفوف حركة التمرد فى المجالات الآتية :-

١/ الحياة العامة - من خلال المشاركة فى الاجهزة التشريعية والتنفيذية والسياسية القائمة على كآفة المستويات .

٢/ الانتاج - تقوم الدولة بتخطيط مشروعات انتاجية خاصة لاستيعاب العائدين ويراعى أن تساهم تلك المشروعات فى النهوض بالمناطق التى تأثرت بالحرب .

٣/ الخدمة المدنية - وذلك باستيعاب بعض العائدين فى وظائف الخدمة المدنية المختلفة استناداً على مؤهلاتهم وخبراتهم .

٤/ القوات المسلحة وقوات الشرطة - يتم تكوين لجنة عسكرية مشتركة من الطرفين لاستيعاب بعض العائدين فى قوات الشعب المسلحة وقوات الشرطة وفقاً للضوابط والنظم المعمول بها فى المجالات العسكرية .

٥/ تتكفل الدولة باقامة معاهد مهنية ومراكز حرفية لاستيعاب بعض العائدين وتدريبهم فى المجالات الحرفية والمهنية المختلفة .

٦/ تتكفل الدولة بتوفير فرص التعليم للعائدين الذين حرموا من التعليم بسبب الحرب بالمراحل المختلفة .

١٠ - التوطين وإعادة التعمير :

١- حرية التنقل وتملك الأراضى والاستثمارات فى أى جزء من السودان حق مكفول لكل المواطنين استناداً على هذا يحق لأى من العائدين التوجه لأى جزء من أجزاء السودان وفقاً لاختياره .

٢ - تتعاون حكومة السودان مع المنظمات الدولية والاقليمية فى ترحيل العائدين للاماكن التى يرغبون فى التوجه إليها فتقوم الحكومة بالتعاون مع تلك الجهات بتوفير الخدمات الأساسية لهم .

٣ - ينشأ صندوق خاص لرعاية المعوقين بسبب الحرب ويتم استقطاب العون المحلى والعالمى له ووضع البرامج التى تؤهل المعوقين للاستفادة من قدراتهم وتوظيف طاقاتهم فى البناء والتنمية .

٤ - تتولى مؤسسة السلام والتنمية الاشراف العام على برامج التوطين وإعادة التعمير للمناطق المتأثرة بالحرب .

مراجع

١ - أبيل الير : « جنوب السودان : التمادى فى نقض المواثيق والعهود » ترجمة بشير محمد سعيد - ميدلايت (القاهرة ١٩٩٢ م) .

٢ - بشير محمد سعيد : الزعيم الأزهرى وعصره (القاهرة ١٩٩٠ م) .

٣ - مدثر عبد الرحيم : مشكلة جنوب السودان - طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية فى تطورها - دار جامعة الخرطوم للنشر .

٤ - فيصل عبد الرحمن على طه : المراحل التاريخية لقضية جنوب السودان - محاضرة بالنادى السودانى بأبو ظبى .

٥ - عبد العال عبد الله عثمان : تاريخ السودان من منظور العرف والعقيدة أوجه الخلاف ومؤشرات الحلول - ورقة قدمت أمام مؤتمر الحوار الوطنى - قاعة الصداقة ١٩٨٩ .

٦ - عبد الملك عودة : حالة جنوب السودان - ندوة التعددية فى الدول العربية ٢٥ - ٢٧ (الأردن ١٩٨٦) .

٧ - تقرير لجنة آثار الحرب - مؤتمر الحوار الوطنى - الخرطوم ١٩٨٩ .

٨ - ملف جنوب السودان - مبادرات السلام :ـ وكالة السودان للانباء - قسم البحوث ١٩٩٢ .

9 - M. O. Bashir : Revolution and nationalism in the Sudan (London 1974) .

10 - Richard Gray : A history of the southern Sudan (London 1961).

الفهرس

كامل جرافك
٣٤٧٠٣٨٢

أزمة الوفاق

أتيح لى خلال الفترة من أبريل ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨ أن أتابع مسار الحركة السياسية فى السودان من خلال التعاون والعمل الصحفى مع عدد من الصحف المستقلة وكنت أراقب الأحداث المتدافعة والمتزاحمة فى ذلك الوقت الذى سيطرت فيه أجواء العربدة والفوضى السياسية وترددت فيه أصداء لأصوات تبعث الزعر وتثير الفزع.

كنا نراقب الأحداث المتسارعة المتلاحقة بخوف وإشفاق فقد اكتظت الساحة بعشرات التيارات والألوان وعشرات التنظيمات والطوائف وحشد من الصحف الصفراء التى لا تحفل بأخلاق أو ترعى ذمة.

كانت الأيام مشبعة بالتوقعات والمتغيرات .. كانت أياماً للهزيمة والانتصار وللشرف والعار، وللفوضى والاستقرار والحرية والعبودية والكبرياء والانكسار والأكاذيب والحقائق.

كان الوقت وقت كل شيء ووقت لا شيء فى آن واحد.. كانت الرؤوس فارغة وممتلئة، كانت ممتلئة بالنشوة والفرحة ولكنها فارغة من الثقة فى المستقبل .. كانت الآمال كلها معلقة فى الهواء تجرفها الرياح بعيداً إلى مرافيء بعيدة مجهولة.

وهذه الصفحات تمثل رصداً للأحداث فى ذلك الوقت وقد اقتضى مرور الوقت أن أدخل عليها بعض التعديل، وقد حاولت أن تكون أقرب صورة لوقائع الأزمة السياسية التى طوقت السودان وتسببت فى انهيار فترة الديمقراطية الثالثة.

المؤلف

KAMEL GRAPHICS